د. حسنين توفيق إبراهيم

النظام السياسي والإخوان المسلمون في مصر

من التسامح إلى المواجهة

١٩٨١ - ١٩٩٦



دار الطليعة - بيروت

النظام السياسي والإخوان المسلمون
في مصر

النظام السياسي والإخوان المسلمون في مصر

من التسامح إلى المواجهة

١٩٨١ - ١٩٩٦

د. حسنين توفيق إبراهيم

أستاذ العلوم السياسية المساعد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

بيروت ـ لبنان
ص. ب ١١١٨١٣
تلفون ٣١٤٦٥٩
فاكس ٣٠٩٤٧٠ ـ ١ ـ ٩٦١

الطبعة الأولى
كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨

مقدمة

لا شك في أن قيام السلطات المصرية خلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ بإحالة ما يقرب من مائة شخص من قيادات وكوادر جماعة الإخوان المسلمين إلى القضاء العسكري، في عدة قضايا منفصلة، وصدور أحكام مختلفة على عدد منهم، إنما يعبر عن ذروة التصعيد في سياسة المواجهة التي بدأ النظام ينتهجها ضد الإخوان منذ مطلع التسعينيات. وتتضح دلالات هذا التطور النوعي في علاقة النظام بالإخوان في ضوء عدة اعتبارات. **أولها**، أن القرار الذي أصدره الرئيس مبارك في مطلع سبتمبر من العام ١٩٩٥، والخاص بإحالة أول مجموعة من قيادات وكوادر الإخوان إلى القضاء العسكري، هذا القرار هو الأول من نوعه منذ العام ١٩٦٥/١٩٦٦. فمنذ ذلك التاريخ لم يحدث أن تم إحالة أي عنصر من الإخوان إلى محاكمة عسكرية. **وثانيها**، أن إحالة عناصر من الإخوان إلى القضاء العسكري يعني ببساطة أن السلطة الحاكمة قد أسقطت التمييز الذي أقامته بين الإخوان من ناحية، وتنظيمات التطرف والعنف من ناحية أخرى، وذلك منذ بداية تولي الرئيس مبارك الحكم في أكتوبر ١٩٨١. **وثالثها**، أن المحاكمات استهدفت العناصر النشطة من قيادات الصف الثاني أو الجيل الوسيط، وبخاصة أولئك الذين برزوا على ساحات العمل الاجتماعي والنقابي خلال الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات. وتلك القيادات هي التي تمثل حلقة الوصل أو القناة الوسيطة بين شيوخ الجماعة وشبابها من ناحية، كما أنها هي التي ستقود الجماعة في المستقبل من ناحية أخرى.

ومن خلال رصد ومتابعة تطورات علاقة الإخوان بالنظم التي تعاقبت

على حكم مصر في مرحلة ما بعد ١٩٥٢، يمكن القول بأن هناك شبه قانون حكم ـ ويحكم ـ علاقة الإخوان بتلك النظم مفاده أن هذه العلاقة تمر بمرحلتين، مرحلة تقارب وتعايش تعقبها مرحلة مواجهة وصدام. حدث هذا في عهد الرئيس عبد الناصر، وتكرر في عهد الرئيس السادات ويحدث حالياً في عهد الرئيس مبارك[1]. فمنذ توليه السلطة في مصر عام ١٩٨١ في أعقاب اغتيال الرئيس السادات وحتى مطلع التسعينيات، قامت سياسة الرئيس مبارك في التعامل مع الحركات الإسلامية المسيسة على أساس التمييز بين التيار المعتدل الذي يمثله «الإخوان المسلمون» من ناحية والجماعات المتشددة التي انخرطت في ممارسة العنف ضد رموز الدولة وأحياناً ضد المجتمع من ناحية أخرى. وفي إطار هذا التمييز تبنى النظام نهجاً متسامحاً تجاه جماعة الإخوان المسلمين، فسمح لها بالمشاركة العلنية في الحياة السياسية من خلال بعض القنوات الرسمية (الانتخابات البرلمانية والنقابية، التنسيق مع بعض الأحزاب السياسية المشروعة، إصدار البيانات السياسية التي تعبر عن رأي الجماعة وموقفها بصدد بعض القضايا الهامة المثارة على الصعيدين الداخلي والخارجي...). كما لم يمنعها النظام من ممارسة أنشطتها الثقافية والاجتماعية والتربوية على صعيد المجتمع. ومع ذلك فإن النظام لم

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: د. هالة مصطفى، الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك. القاهرة، مركز المحروسة، ١٩٩٥؛ Barry Rubin, *Islamic Fundamentalism in Egyptain Politics*. London, Macmillan Academic and Professional Ltd., 1990; Nazih N. Ayubi, *Political Islam: Religion and Politics in the Arab World*. London, Routledge, 1991, pp. 72-86; Saad Eddin Ibrahim; «An Islamic Alternative in Egypt: The Muslim Brotherhood and Sadat»; *Arab Studies Quarterly*, vol. 11, N° 1 & 2, Spring, 1982, pp. 75-93; Sana Abed-Kotob, «The Accommodationists speak: Goals and Strategies of the Muslim Brotherhood of Egypt», *International Journal of Middle East Studies*, vol. 27, No. 3, August, 1995 pp. 321-339.

يضف عليها حق الوجود القانوني المشروع، إذ بقيت «الجماعة» محظورة في نظر القانون. وفي مقابل تلك السياسة المتسامحة تجاه الإخوان تبنى النظام خطاً متشدداً في التعامل مع جماعات التطرف والعنف. وقد بدأت حدة المواجهة المسلحة بين قوات الأمن وتلك الجماعات، التي شكلت تحدياً كبيراً للنظام، تتصاعد تدريجياً حتى بلغت ذروتها خلال الفترة من ١٩٩١ ـ ١٩٩٤. ولم تتمكن أجهزة الأمن من كسر شوكة هذه الجماعات والحد من أنشطتها إلا مع مطلع عام ١٩٩٥.

وعلى الرغم من أن فترة التعايش بين النظام و«الإخوان» والتي امتدت لقرابة عقد من الزمان قد شهدت بعض التوترات المتفرقة بين الجانبين إلا أن ذلك لم يدفع النظام إلى تغيير التوجه الرئيسي لسياسته المتسامحة إزاء الجماعة. ولكن منذ مطلع التسعينيات بدا واضحاً من خلال العديد من المؤشرات أن هذه السياسة في طريقها إلى التحول من منطق التعايش والتسامح إلى منطق المواجهة. ومع حلول عام ١٩٩٢ بدأت حدة هذه المواجهة تتصاعد تدريجياً، كما أن أساليبها تعددت، وقد بلغ الأمر ذروته بإحالة مجموعة من قيادات «الجماعة» وكوادرها إلى القضاء العسكري إسوة بمحاكمات بعض أعضاء «الجماعة الإسلامية» وتنظيم «الجهاد» و«الشوقيين». وبذلك أصبح من المؤكد أن مبدأ التمييز الذي أقامه النظام بين الإخوان وجماعات التطرف والعنف قد سقط، وأن هناك معطيات ومتغيرات جديدة دفعت النظام إلى تغيير منطلقات وأساليب تعامله مع الإخوان.

والهدف من هذه الدراسة هو رصد وتحليل خلفيات وأبعاد وتطورات العلاقة بين نظام الرئيس مبارك وجماعة الإخوان المسلمين. وذلك انطلاقاً من تحديد أهم الأسباب التي أدت بالنظام إلى تبني سياسة متسامحة تجاه الجماعة طوال عقد الثمانينيات وتلك التي دفعته إلى تغيير هذه السياسة مع مطلع التسعينيات. فضلاً عن بلورة أهم القضايا الخلافية بين النظام والإخوان والتي تشكل ركائز لسياسة المواجهة التي ينتهجها ضدهم، مع تحليل وتقييم

الأساليب التي يعتمد عليها النظام في تنفيذ هذه السياسة. وأخيراً رصد بعض الانعكاسات المحتملة لهذه السياسة على مستقبل جماعة الإخوان المسلمين من ناحية، وعلى مستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر من ناحية أخرى.

وتأسيساً على ما سبق، فإن الدراسة تحاول تلمس الإجابة على عدد من التساؤلات الهامة المتمثلة فيما يلي:

١ ـ هل هناك علاقة بين الإخوان المسلمين وجماعات التطرف والعنف؟ وما هي طبيعة هذه العلاقة وأبعادها؟ وتبرز أهمية تحرير هذه المسألة في ضوء تأكيد السلطات على وجود علاقة عضوية بين الإخوان وجماعات التطرف والعنف مثل الجماعة الإسلامية والجهاد وغيرهما، بل والتأكيد على أن هذه الجماعات هي بمثابة الجناح العسكري للإخوان. وتتخذ الحكومة من هذا الطرح سنداً رئيسياً لتبرير إجراءات التصعيد في حملتها الأمنية ضد الإخوان منذ مطلع التسعينيات.

٢ ـ ما هي حقيقة موقف جماعة الإخوان المسلمين من قضية الديمقراطية والتعددية الحزبية؟ وهل قبول الإخوان بالديمقراطية والتعددية الحزبية هو قبول تكتيكي أملته اعتبارات ظرفية ومصلحية أم قبول استراتيجي يعكس تحولاً جوهرياً في النسق الفكري للجماعة؟

٣ ـ هل هناك إمكانية لادماج جماعة الإخوان المسلمين في هيكل النظام السياسي القائم؟ وما هي الشروط الموضوعية لتحقيق ذلك؟

٤ ـ ما هي تأثيرات سياسة المواجهة التي ينتهجها النظام ضد الإخوان حالياً على مستقبل دور الجماعة في المجتمع المصري، خاصة وأنها احتفظت بقدرة متميزة على الاستمرار والبقاء رغم الضربات الأمنية القوية التي تلقتها خلال الخمسينيات والستينيات والتي غيبتها عن الساحة لقرابة عقدين من الزمان؟

٥ ـ ما هي انعكاسات السياسة التي يسلكها النظام ضد الإخوان في الوقت الراهن على مستقبل عملية التطور السياسي والديمقراطي في مصر؟ وهل يمكن بناء مجتمع مدني حقيقي، وإنجاز تحول ديمقراطي حقيقي مع استبعاد جماعة الإخوان المسلمين كقوة سياسية واجتماعية لها وجود هام ومؤثر في المجتمع المصري؟

وتأتي أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات. **أولها**، أنها تمثل دراسة حالة في إطار واحدة من أهم إشكاليات التطور السياسي والديمقراطي في الوطن العربي، وهي إشكالية العلاقة بين النظم الحاكمة والحركات الإسلامية المسيسة التي تنامت بشكل ملحوظ خلال العقود الثلاثة الأخيرة وأصبحت تشكل جزءاً من العملية السياسية في عديد من الدول العربية، بل إن بعض هذه الجماعات شكل، ويشكل، تحدياً حقيقياً للنظم الحاكمة في عديد من الحالات. وعلى الرغم من تعدد استراتيجيات وسياسات النظم العربية في التعامل مع الحركات الإسلامية وتمكن بعض النظم من استيعاب هذه الحركات في إطار هياكلها السياسية والمؤسسية، إلا أن المشكلة لا تزال قائمة، بل وتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه، وستواجه، النظم العربية في الوقت الراهن وخلال الأجلين القصير والمتوسط. فاستيعاب التنظيمات المعنية في إطار النظم القائمة له متطلباته وشروطه السياسية والفكرية كما أن مواجهتها واستبعادها له تأثيراته وتداعياته السلبية على العملية السياسية برمتها. ومن هنا فإن التعمق في دراسة سياسات النظم الحاكمة تجاه هذه الحركات سواء على مستوى دراسة الحالة أو من منظور مقارن إنما يفيد كثيراً في بلورة فهم أفضل لمختلف جوانب تلك الإشكالية، فضلاً عن بلورة بعض الرؤى والأفكار الموضوعية للتعامل معها على النحو الذي يدعم عملية التطور الديمقراطي في الوطن العربي.

وثانيها، أن سياسة نظام الرئيس مبارك تجاه جماعة الإخوان المسلمين، التي تعتبر من أقدم وأكبر الحركات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي،

قد مرت بمرحلتين، مرحلة أولى امتدت حتى مطلع التسعينيات وكانت سمتها الأساسية المهادنة والتسامح تجاه الإخوان، ومرحلة ثانية لا تزال حلقاتها تتواصل حتى تاريخ كتابة هذه السطور (مارس ١٩٩٧)، وسمتها الأساسية مواجهة الإخوان المسلمين واستبعادهم. وفي هذا السياق تسلط الدراسة الضوء على أهم العوامل والمتغيرات التي حددت، وتحدد، أبعاد سياسة النظام تجاه الإخوان، والأسباب الرئيسية لتحول هذه السياسة من المهادنة والتسامح إلى المواجهة والاستبعاد. فضلاً عن رصد وتحليل تأثيرات ذلك على واقع ومستقبل تجربة التطور الديمقراطي (المحدود) أو التعددية السياسية (المقيدة) في مصر.

وثالثها، أن الدراسة تمثل حلقة في سلسلة من الدراسات السابقة (مدرجة في قائمة الحواش والمراجع) التي تناولت بالرصد والتحليل والتفسير الحركات الإسلامية في مصر ومنها جماعة الإخوان المسلمين. للمثال وليس الحصر نذكر دراسات كل من سعد الدين إبراهيم وعبد المنعم سعيد علي وعبد العاطي محمد أحمد وهالة مصطفى ونبيل عبد الفتاح وعبد الله فهد النفيس وروبن Barry Rubin وسوليڤان Denis Sullivan وسادوفسكي Yahya Sadowski ودنّ Michael Collins Dunn وباكر Raymond W. Baker وكيپل Gilles Kepel وغيرهم. وتعتبر دراستنا هذه هي الأحدث في هذا المجال باعتبارها تغطي الفترة من ١٩٨١ ـ ١٩٩٦ مع التركيز على سنوات التسعينيات التي تصاعدت خلالها سياسة المواجهة التي ينتهجها النظام ضد الإخوان. وجدير بالذكر أن دراسة د. هالة مصطفى بعنوان **الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك**، والتي هي في الأصل أطروحة للدكتوراه، وصدرت في كتاب بالقاهرة عن مركز المحروسة عام ١٩٩٥، تعتبر هي أقرب دراسة سابقة ترتبط بموضوع هذه الدراسة بشكل مباشر، حيث تناولت سياسة النظام تجاه الحركات الإسلامية ومنها جماعة الإخوان المسلمين خلال عهدي الرئيس السادات والرئيس

مبارك، وإن كانت قد ركزت على سنوات الثمانينيات بالنسبة للرئيس مبارك. ولذلك فإن دراستنا تمثل استمرارية للاهتمام الأكاديمي بتحليل أنماط التفاعلات بين النظام الحاكم والحركات الإسلامية في مصر. وهي تبحث بصفة أساسية في أسباب وديناميات التحول في سياسة نظام الرئيس مبارك تجاه الإخوان وانعكاسات ذلك على مستقبل جماعة الإخوان المسلمين من ناحية ومستقبل عملية التطور السياسي والديمقراطي في مصر من ناحية أخرى.

ورابعها، أن الدراسة تمثل استمراراً لاهتمام الباحث بالموضوع خلال السنوات الأخيرة، حيث صدر له في عام ١٩٩٦ دراستان عن جماعة الإخوان المسلمين في مصر. الأولى بالاشتراك مع د. هدى راغب عوض بعنوان **الإخوان المسلمون والسياسة في مصر: دراسة في التحالفات الانتخابية والممارسات البرلمانية للإخوان المسلمين في ظل التعددية السياسية المقيدة ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠**. وقد صدرت بالقاهرة عن مركز المحروسة. أما الدراسة الثانية فهي بعنوان **الإخوان المسلمون والتعددية الحزبية: قراءة في رؤية حسن البنا**. وقد صدرت عن مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة. ويعكف الباحث حالياً على إعداد دراسة عن «العلاقة بين الإخوان المسلمين وتنظيمات التطرف والعنف»، ومن المتوقع الانتهاء من هذه الدراسة مع نهاية العام الحالي إن شاء الله.

ونظراً للأهمية التي يمثلها موضوع الدراسة فضلاً عن حساسيته، فقد اعتمدت الدراسة في بعض أجزائها وبخاصة تلك التي تتناول القضايا الخلافية بين النظام والإخوان، والممارسات الأمنية التي اتخذها النظام ضدهم خلال السنوات الأخيرة، اعتمدت على مصدرين أساسيين للمعلومات هما جريدة **الأهرام** القاهرية وجريدة **الحياة** اللندنية. وإذا كانت الأولى (**الأهرام**) هي صحيفة ذات طابع حكومي أو تابعة للحكومة من الناحية العملية، مما يجعلها تتضمن تغطية جيدة لخطب وتصريحات المسؤولين فضلاً عن البيانات الرسمية التي تصدرها الأجهزة الأمنية بشأن جماعة الإخوان المسلمين، فإن صحيفة

الحياة اللندنية تعتبر محايدة بخصوص العلاقة بين النظام والإخوان. وقد تضمنت تغطية مستمرة ومتوازنة للتفاعلات بين النظام وجماعة الإخوان المسلمين. وكما أجرت حوارات مع الرئيس مبارك واللواء حسن الألفي وزير الداخلية فقد أجرت حوارات أيضاً مع المرحوم محمد حامد أبو النصر المرشد العام السابق للجماعة ومصطفى مشهور المرشد العام الحالي ومأمون الهضيبي نائب المرشد العام. وبالإضافة إلى المصدرين السابقين فقد اعتمدت الدراسة على عدد من المصادر الأخرى للمعلومات على نحو ما هو موضح في قائمة الهوامش والمراجع.

وفي جميع الحالات، فقد كان هناك تركيز على الخطب والتصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن مسؤولين أو أجهزة رسمية في الحكومة أو عن عناصر قيادية في جماعة الإخوان المسلمين. وقد حرصت الدراسة على أن تكون الاقتباسات والاستشهادات متكاملة وموثقة، لتجنب ما يمكن أن يُقال بأن هذا الاقتباس أو ذاك منتزع من سياقه. كما تم توظيف الهوامش لخدمة البحث من هذه الزاوية، حيث أُدرج فيها بعض الاستشهادات التي تدعم المقولات والتحليلات والاستنتاجات الواردة في متن الدراسة.

هذا وتنقسم الدراسة إلى أربعة فصول. يعرض الفصل الأول، للأسباب التي دفعت النظام إلى تبني سياسة المواجهة تجاه الإخوان، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من وراء هذه السياسة ودلالات توقيتها. ويتناول الفصل الثاني، بالرصد والتحليل أهم قضايا المواجهة بين النظام الحاكم وجماعة الإخوان المسلمين. ويرصد الفصل الثالث، الأساليب التي ينتهجها النظام لتنفيذ سياسة المواجهة ضد الإخوان وحدود فاعلية هذه الأساليب في تحجيم الدور السياسي والاجتماعي للجماعة. كما يحلل ردود فعل الجماعة على سياسة النظام تجاهها. ويتناول الفصل الرابع، محددات وآفاق مستقبل جماعة الإخوان المسلمين في ظل تداعيات السياسة التي ينتهجها النظام إزاءها من ناحية، والتطورات الداخلية التي تشهدها الجماعة من ناحية أخرى. أما

الخاتمة، فتسعى إلى استشراف انعكاسات العلاقة بين النظام السياسي وجماعة الإخوان المسلمين على مستقبل عملية التطور السياسي والديمقراطي في مصر.

وقبل أن تعرض الدراسة لموضوعات كل من الفصول السابقة بشيء من التفصيل، تؤكد على أن سياسة المواجهة التي ينتهجها النظام ضد الإخوان إنما تجري في إطار بيئة داخلية وأخرى خارجية (إقليمية ودولية)، تتضمن كل منهما العديد من القضايا والمتغيرات ذات التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على علاقة النظام الحاكم بالإخوان المسلمين، بل وبالحركات الإسلامية المسيسة بصفة عامة.

فعلى الصعيد الداخلي، يواجه المجتمع المصري في الوقت الحالي جملة من المشكلات والتحديات، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والسياسية، التي تراكمت عبر فترة ممتدة من الزمن وأصبحت تفرض نفسها على الدولة والمجتمع بصورة حادة ومتزامنة. وعلى سبيل المثال وليس الحصر يكفي أن يشير المرء إلى المشكلة الاقتصادية بمظاهرها المعروفة (التضخم، البطالة، المديونية، تراجع معدل النمو، تدني مستوى الإنتاجية، عدم التوازن التنموي...)، ومشكلة التفاوت الكبير في توزيع الثروات والدخول في المجتمع بحيث أصبح الفقير يزداد فقراً والغني يزداد غنى. وهناك أيضاً مشكلة الفجوة بين الإطار السياسي / القانوني / الرسمي من ناحية والواقع الاجتماعي بقواه وتفاعلاته من ناحية أخرى. وهو الأمر الذي أدى إلى «تلغيم» العلاقة بين الدولة والمجتمع وجعلها عرضة للتأزم بصفة شبه مستمرة. فضلاً عن المشكلات الهيكلية المرتبطة بالتعليم والصحة والإسكان والمواصلات والمرافق والنزوح المستمر من الريف إلى المدينة والعشوائيات والمخدرات. ناهيك عن بعض المشكلات المرتبطة بقضايا أكثر حساسية كالهوية والانتماء والطهارة السياسية... إلخ. وتمثّل هذه المشكلات في

مجملها بيئة ملائمة لتنامي مظاهر العنف والتطرف والفساد والجريمة في المجتمع[1].

وعلى الرغم من بعض الإنجازات التي حققتها سياسات النظام في التعامل مع بعض هذه المشكلات، إلا أنه من المؤكد أنها لم تقدم حلولاً جذرية لأغلبها. وذلك لأن منطلق تعامل الأجهزة والمؤسسات الرسمية المعنية مع المشكلات المجتمعية الكبرى كان ـ ولا يزال ـ يقوم على أساس تهدئتها وتسكينها وليس تقديم حلول شاملة ومدروسة لها مع توفير مقومات تنفيذها بفاعلية. وأصدق دليلٌ على ذلك هو حالة الاضطراب والترهل التي يعاني منها العديد من السياسات العامة أو بالأحرى اللاسياسات المرتبطة بقطاعات هامة وحيوية في الدولة. وكانت المحصلة الطبيعية لذلك (تفاقم المشكلات الداخلية وعجز سياسات النظام عن تقديم حلول فعالة لها) أن شرعية النظام السياسي أصبحت موضع تساؤل من قبل قطاعات يعتد بها في المجتمع، وبخاصة في ما يتعلق بالإنجاز كمصدر رئيسي لتلك الشرعية.

أما على الصعيد الإقليمي، فإن هناك عدة متغيرات ذات دلالات هامة في ما يتعلق بعلاقة النظام بالإخوان المسلمين. **أولها**، استمرار أجواء التوتر والمواجهة ـ بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة ـ بين نظم الحكم وبعض الحركات الإسلامية المسيسة في عديد من الأقطار العربية والإسلامية. وهو ما يعني أن هذه الظاهرة لها أبعادها الإقليمية وليست محصورة داخل حدود دولة أو دول بعينها. **وثانيها**، تأزم علاقات مصر الخارجية ببعض

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال: محمد حسنين هيكل، ١٩٩٥: باب مصر إلى القرن الحادي والعشرين. القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٥؛ و Charles Tripp and Roger Owen (Eds), *Egypt under Mubarak*. London, Routledge , 1989; Cassandra, «The Impending Crisis in Egypt», *Middle East Journal*, vol. 49, N° 1, Winter, 1995, pp. 9-27; Saad Eddin Ibrahim, «Reform and Frustration in Egypt», *Journal of Democracy*, vol. 7, N° 4, october, 1996, pp. 125-134.

الأطراف الإقليمية وبخاصة السودان وإيران وذلك نظراً لاعتبارات عديدة ليس هنا مجال الخوض فيها. **وثالثها**، استمرار مسيرة التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي بين مد وجزر وبخاصة على المسارين السوري والفلسطيني، مع بروز دور بعض التنظيمات الإسلامية في هذا الإطار (حركة حماس وحزب الله). **ورابعها**، عدم وضوح أبعاد وملامح الدور الإقليمي لمصر في ضوء التحولات الإقليمية والدولية الجارية.

وعلى **الصعيد الدولي**، هناك بعض المتغيّرات التي تلقى بتأثيراتها على علاقة السلطة بجماعة الإخوان المسلمين أهمها قيام الولايات المتحدة الأمريكية، في بعض الفترات، بفتح قنوات اتصال مع الإخوان المسلمين تحسباً لاحتمالات المستقبل من ناحية، واتخاذ ذلك كوسيلة لممارسة الضغط على النظام خاصة عندما تُثار قضايا خلافية بين الجانبين من ناحية أخرى. ولم يخف الرئيس مبارك قلقه من هذه الممارسات[1]. وبالإضافة إلى ما سبق فإن هناك تطورات دولية أخرى ذات تأثير على علاقة نظم الحكم بالحركات الإسلامية المسيسة في البلدان العربية والإسلامية ومنها مصر: ومن هذه التطورات تصاعد موجات التوتر في العلاقة بين الإسلام والغرب (هناك العديد من المؤشرات الدالة على ذلك). والازدواجية في المعايير التي تتعامل بها القوى المسيطرة في ما يعرف بالنظام العالمي الجديد مع قضايا العالم العربي والإسلامي.

وهكذا، فإنه لا يمكن فهم أبعاد سياسة المواجهة التي يتبناها النظام ضد الإخوان بمعزل عن جملة من المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية التي تشكل إطاراً حاكماً لهذه السياسة، بل ومدخلات مباشرة وغير مباشرة لها.

---

(١) هناك تصريحات موثقة للرئيس مبارك بهذا الخصوص. انظر الهامش رقم ٢، ص ٤٧ ورقم ١، ص ٤٨. وانظر «حوار مع الدكتور رفعت السعيد»، مجلة الوطن العربي الباريسية، العدد ٩٦٩ (٢٩/٩/١٩٩٥).

الفصل الأول

سياسة مواجهة «الإخوان»:
الأسباب، الأهداف، دلالات التوقيت

في إطار محاولة تفسير التغيير الذي طرأ على سياسة النظام في التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين (من التسامح إلى المواجهة) وتحديد الأهداف التي يبتغيها النظام من وراء سياسته الجديدة إزاء الجماعة، فإنه من الأهمية بمكان الرجوع قليلاً إلى الوراء للتعرف على أهم العوامل التي كانت وراء السياسة المتسامحة التي انتهجها النظام تجاه الإخوان طوال عقد الثمانينيات لأن ذلك يمثل مدخلاً للتعرف على أهم المستجدات التي دفعت النظام إلى تغيير هذه السياسة خلال التسعينيات.

وعلى هذا الأساس فإن هذا الفصل يغطي نقطتين أساسيتين. الأولى تتمثل في البحث عن تفسير للسياسة التسامحية والتهادنية التي اتبعها النظام تجاه «الإخوان» منذ بداية تولي الرئيس مبارك السلطة حتى مطلع التسعينيات. أما الثانية فتتمثل في رصد وتحليل أهم الأسباب والعوامل التي دفعت النظام إلى تغيير هذه السياسة وبخاصة منذ عام ١٩٩٢/ ١٩٩٣.

أولاً: سياسة التسامح والمهادنة تجاه «الإخوان» خلال الثمانينيات: الأسباب والدوافع

إن سياسة التسامح والمهادنة التي انتهجها النظام تجاه الإخوان

المسلمين خلال الثمانينيات لم تكن محصلة لعامل واحد فقط، بل كانت نتيجة لمجموعة من العوامل والأسباب والحسابات السياسية المتداخلة التي ارتبط بعضها بتطور جماعة الإخوان المسلمين، وارتبط بعضها الآخر بطبيعة النظام السياسي (نظام الرئيس مبارك) وتوجهاته في مرحلة ما بعد اغتيال الرئيس السادات.

وأول العوامل التي دفعت النظام إلى تبني نهجاً متسامحاً تجاه الإخوان خلال عقد الثمانينيات يتمثل في التغيير الملموس الذي لحق بفكر جماعة الإخوان المسلمين واستراتيجيتها الحركية منذ مطلع السبعينيات. وقد ازدادت معالم هذا التغيير وضوحاً خلال الثمانينيات، حيث قبلت الجماعة بأسس وقواعد النظام القائم، وأكدت التزامها بالعمل في إطارها. كما نبذت العنف والإرهاب كأسلوب للعمل السياسي وحرصت على تمييز نفسها عن جماعات التطرف والعنف[١]. ولذلك لم يثبت تورط الإخوان في أي عمل من أعمال العنف التي مارستها هذه الجماعات ضد الدولة والمجتمع طوال الثمانينيات رغم كثرة هذه الأحداث وتنوعها. فضلاً عن التزام الجماعة بمبدأ التدرجية في تطبيق الشريعة الإسلامية. ومن المؤكد أن هذا التغيير في توجهات الجماعة مرده ترسخ قناعة لدى كوادرها وقياداتها مفادها أن المواجهة مع نظم الحكم لم ولن تجدي نفعاً وأنها لم تجلب على الجماعة إلا الكوارث والنكبات وأنه بالإمكان أن تحقق الجماعة أهدافها بأساليب سلمية ومن خلال بعض القنوات

(١) لمزيد من التفاصيل حول ملامح التغير في فكر «الإخوان» خلال السبعينيات والثمانينيات انظر: د. رفعت سيد أحمد، **الحركات الإسلامية في مصر وإيران**. القاهرة، سينا للنشر، ١٩٨٩؛ Saad Eddin Ibrahim, «An Islamic...» *op. cit.*, Sana Abed-Kotob, *op. cit.*; Gilles Kepel, *Muslim Extremism in Egypt: The Prophet and Pharaoh*, Los Angles: Univ. of California Press, 1984, p. 175; Abdal-Moneim Said Aly and Manfred W. Wenner, «Modern Islamic Reform Movements: The Muslim Brotherhood in Contemporary Egypt», *Middle East Journal*, vol. 36, No. 3, Summer, 1982, pp. 336-361.

الشرعية. كما أن تولي الشيخ عمر التلمساني منصب المرشد العام للجماعة منذ منتصف السبعينيات كان أحد العوامل الهامة في إحداث تلك النقلة النوعية في فكر الجماعة وأساليب تعاملها سواء مع السلطة الحاكمة أو مع قوى وأحزاب المعارضة أو مع المجتمع. وقد شكلت هذه التوجهات الجديدة للإخوان أرضية لتسامح النظام معهم ولو إلى حين.

وثانيها، أن الرئيس مبارك مع بداية توليه السلطة عام ١٩٨١ في أعقاب اغتيال الرئيس السادات، وضع على رأس أولوياته تثبيت دعائم حكمه من ناحية وإعادة الهدوء والاستقرار إلى الحياة السياسية المصرية وذلك في أعقاب الأزمات التي عصفت بها خلال السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السادات من ناحية أخرى. وفي إطار سعيه لتحقيق هذين الهدفين اتبع الرئيس مبارك استراتيجية لتهدئة الأزمات. وقد تمثل أحد أبعاد هذه الاستراتيجية في سعي الرئيس لترميم العلاقة وفتح قنوات الاتصال بين الحكم وقوى وأحزاب المعارضة، ومن بينها جماعة الإخوان المسلمين(١). ولذلك بدأ بالإفراج تدريجياً عن المعتقلين السياسيين الذين اعتقلوا في سبتمبر ١٩٨١. وكان من بين المفرج عنهم الشيخ عمر التلمساني، المرشد العام الثالث للجماعة، وعدد من كوادرها وأعضائها. وقد ساهم هذا التطور في إيجاد أبعاد إيجابية في العلاقة بين النظام والإخوان، خاصة وأنه لم تكن لهم أية صلة بعملية اغتيال الرئيس السادات. كما أن التوجهات الجديدة للجماعة والتي لعب

---

(١) حول استراتيجية الرئيس مبارك في التعامل مع المعارضة خلال السنوات الأولى من حكمه انظر: د. جهاد عودة، «استراتيجية الرئيس مبارك في التعامل مع المعارضة ١٩٨١ - ١٩٨٧»، في: د. علي الدين هلال (محرّر)، النظام السياسي المصري: التغير والاستمرار. القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨، ص ص ١٦٥ - ٢١٠؛ Ann M. Lesch; «Democracy in Doses: Mubarak Launches his Second Term as a President», *Arab Studies Quarterly*, vol. 11, No. 4, 1989; Derek Hop Wood, *Egypt: Politics and Society 1945-90*. London: HarperCollins Academic, Third Edition, 1991, pp.107-183.

التلمساني دوراً هاماً في تدشينها، كانت من بين عوامل تجنب مصادر التوتر والصدام بين الجماعة والسلطة الحاكمة.

وثالثها، استمرار احتفاظ النظام بورقة «عدم المشروعية القانونية» لجماعة الإخوان، حتى يستطيع أن يرفعها في وجهها في أي وقت متى تجاوزت الخطوط الحمراء في علاقتها به. فالحكم سمح للجماعة بممارسة العمل السياسي من خلال بعض القنوات الرسمية، لكنه ظل حريصاً على عدم منحها حق الوجود القانوني المشروع سواء باستعادة وضعها كجماعة غير محظورة أو الترخيص لها بتأسيس حزب سياسي. ولذلك فإن الجماعة أصبحت جزءاً من الواقع السياسي القائم خلال الثمانينيات، إلا أنها بقيت في نظر القانون جماعة محظورة ولا وجود لها. وقد مثل ذلك عاملاً لتطمين النظام السياسي في علاقته بالجماعة، فهو قادر على تسليط سيف عدم المشروعية القانونية عليها في أي وقت.

ورابعها، أنه في إطار تبني نظام الرئيس مبارك لسياسة المواجهة مع جماعات التطرف والعنف التي شكلت تحدياً حقيقياً للنظام في فترة من الفترات، فقد حرص في الوقت نفسه على استيعاب الإخوان في إطار النظام السياسي ـ دون منحهم حق الوجود القانوني المشروع كجماعة ـ أو على الأقل تحييد موقفهم في عملية المواجهة هذه. ومن هنا فقد أقام النظام تمييزاً بين التيار الإسلامي المعتدل الذي يمثله «الإخوان» من ناحية والتنظيمات المتشددة التي انخرطت في ممارسة العنف ضد الدولة والمجتمع من ناحية أخرى، فتسامح مع الإخوان، واستخدم العصا في مواجهة الآخرين. وربما لو كان النظام قد وضع المعتدلين والمتشددين في سلة واحدة منذ البداية وتعامل معهما بنفس الأسلوب فالأرجح أن ذلك كان سيؤدي إلى خلق تقارب بين الطرفين أو على الأقل بين شباب الإخوان وشباب تنظيمات التطرف والعنف، وهو ما كان يعني مضاعفة المتاعب والتحديات في وجه النظام السياسي. ومن الملاحظات ذات الدلالة في هذا الصدد أن النظام وسَّع دائرة المواجهة لتشمل

«الإخوان» بعد أن تمكن من كسر شوكة جماعة التطرف والعنف خلال عام ١٩٩٤/١٩٩٥.

وخامسها، أن تسامح النظام مع الإخوان لفترة طويلة نسبياً ربما كان يعكس في بعض جوانبه توجهاً لتمكين الجماعة من الظهور على السطح والعمل في العلن حتى يتعرف النظام على حجمها الحقيقي في المجتمع بحيث يتم أخذ ذلك في الاعتبار عند التخطيط لصياغة مستقبل الأوضاع والتوازنات السياسية في البلاد على النحو الذي يضمن لرئيس الجمهورية وحزبه استمرار السيطرة على الحياة السياسية في البلاد مع هامش مقنن من الحرية تتحرك في إطاره أحزاب المعارضة.

وإذا كانت العوامل السابقة قد دفعت النظام إلى تبني سياسة متسامحة تجاه «الإخوان» خلال عقد الثمانينيات، فإنه في إطار هذه السياسة تنامى الدور السياسي والاجتماعي للإخوان بشكل بارز ومؤثر. فقد تمكنت الجماعة من إعادة ترميم هياكلها وتوسيع دائرة عضويتها وفتح قنوات اتصالها بالمجتمع من ناحية وبأحزاب المعارضة من ناحية أخرى. وبذلك استطاعت أن تفرض نفسها كأمر واقع، بل وكطرف فاعل ومؤثر في الحياة السياسية[١]. وهو الأمر الذي خلق حالة من القلق والتوجس لدى النظام، مما دفعه في مطلع التسعينيات إلى تغيير سياسته تجاه «الإخوان» لتقوم على منطق المواجهة بدلاً من منطق التسامح والتعايش. وقد بدأت ملامح هذه السياسة الجديدة تزداد وضوحاً اعتباراً من العام ١٩٩٢، وبلغت ذروتها بقرار الرئيس بإحالة عدد من كوادر الإخوان إلى القضاء العسكري وذلك خلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦.

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: نبيل عبد الفتاح، **الوجه والقناع، الحركة الإسلامية والعنف والتطبيع**. القاهرة، دار سشات للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٥، الفصل الرابع. د. جو دورن كريمر، «الإسلام والتعددية»، في: د. نيفين مسعد (محرّر)، **التحولات الديمقراطية في الوطن العربي**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣، ص ٤٠٣ وما بعدها.

وجدير بالذكر أن قلق النظام من جراء تمدد الدور السياسي والاجتماعي للإخوان لم يكن مرده أن الجماعة أصبحت مؤهلة لتطرح نفسها كبديل للنظام القائم وإن كان بعض أعضائها يعتقد ذلك، بل كان نتيجة لاعتبارات أخرى منها: أن هذا الدور يستند إلى مصادر فعلية للقوة والتأثير استطاعت جماعة الإخوان المسلمين تدشينها خلال الثمانينيات. وبالتالي فإن قدرتها على توسيع نطاق هذا الدور في المستقبل كبيرة (سوف تشير الدراسة إلى مصادر قوة الإخوان فيما بعد). كما أن القاعدة الشعبية للإخوان تتساوى في حجمها إن لم تكن تفوق القاعدة الشعبية لأكبر حزب معارض في البلاد وهو حزب الوفد الجديد. وهذا ما أكدته نتائج الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٧ بشكل واضح. وبالتالي فإن استمرار تمدد الدور السياسي والاجتماعي للإخوان مع ضعف وهشاشة دور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية المصرية، بما فيها الحزب الوطني نفسه الذي يستمد قوته من عنصرين لا علاقة لهما بحجم قاعدته الشعبية وهما: تولي رئيس الدولة رئاسة الحزب، ووجود تداخل كبير بين أجهزة الدولة وأجهزة الحزب، وهوما يعني توظيف إمكانيات عديد من أجهزة الدولة في خدمة الحزب. هذه الظاهرة وضعت النظام أمام مفارقة سياسية خطيرة. فأغلب الأحزاب السياسية المشروعة لا تعبر عن تيارات وقوى اجتماعية فاعلة في المجتمع، بينما هناك قوى سياسية واجتماعية فاعلة ومؤثرة يحرمها النظام من حق الوجود القانوني المشروع. وهذه المفارقة تشكل بعداً هاماً في المشكلة أو الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام المصري. ويتمثل هذا البعد في اتساع الفجوة بين الإطار السياسي القانوني الرسمي من ناحية والواقع الاجتماعي من ناحية أخرى[1]. وبدلاً من أن يتخذ النظام الإجراءات التي من شأنها تقوية الأحزاب، اتجه إلى إضعاف «الإخوان».

---

(١) د. علي الدين هلال، «المشكلة البنائية في النظام السياسي المصري»، في: د. علي الدين هلال (محرّر)، **التطور الديمقراطي في مصر: قضايا ومناقشات**. القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن اتساع الدور السياسي للإخوان، بل وتنامي تنظيمات التطرف والعنف في المجتمع قد ارتبط في جانب منه بتفاقم بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية وعجز سياسات النظام عن تقديم حلول فعالة لها من ناحية أخرى. وإذا كان النظام قد اعتمد على الأسلوب الأمني في التصدي للجماعات المتشددة، رغم الاقتناع الكامل من قبل قطاع كبير من الباحثين والمثقفين وقادة الرأي بأن الحل الأمني لن يكون كافياً بمفرده، لأن ظاهرة التطرف والعنف لها مدخلاتها وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، وهو الأمر الذي يحتم ضرورة إيجاد حلول جذرية للمشكلات الهيكلية التي تخلف بيئة ملائمة لتنامي جماعات التطرف والعنف. ومع ذلك فقد اتجه النظام خلال التسعينيات لتوسيع نطاق المواجهة لتشمل «الإخوان» أيضاً، وذلك من منطلق الإحساس بأن التعثر في سياسات النظام على صعيد مواجهة المشكلات المجتمعية يمكن أن تستفيد منه جماعة الإخوان في توسيع قاعدة المؤيدين لها وبخاصة بين شرائح الطبقة الوسطى. كما أن الحدث الجزائري بمختلف تداعياته كان له انعكاساته على علاقة النظام بالإخوان كما سيتضح فيما بعد.

وقد تمثلت أهم ملامح الدور السياسي والاجتماعي المتنامي للإخوان خلال الثمانينيات فيما يلي:

١ ـ التأثير المتزايد للإخوان على بعض الأحزاب السياسية القائمة. فاتساع القاعدة الاجتماعية للإخوان المسلمين مقارنة بقواعد الأحزاب، دفع أغلب هذه الأحزاب بما فيها حزب الوفد الجديد وحزب التجمع العلمانيين إلى إبراز بعض الأبعاد الإسلامية في خطاباتها الفكرية والسياسية ولو برؤى مختلفة لرؤية الإخوان. وقد ظهر ذلك جلياً في حملتي الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٤ و ١٩٨٧. وأكثر من هذا فإن حزبيّ العمل والأحرار قد قاما بتغيير توجهاتهما الفكرية والسياسية، وذلك نظراً لتنامي التيار الإسلامي داخلهما، مما جعل هذه التوجهات تقترب كثيراً من الخط الفكري والسياسي للإخوان.

وكان ذلك أحد العوامل التي شكلت أرضية للتحالف بين الأطراف الثلاثة لخوض انتخابات ١٩٨٧ تحت لافتة «التحالف الإسلامي». ولا يمكن فهم التحول الذي أصاب حزبيّ العمل والأحرار بعيداً عن التأثير الإخواني على الحزبين، خاصة وأن الاستراتيجية الحركية للإخوان تقوم في بعض جوانبها على التغلغل في الأحزاب وتغييرها من داخلها[(١)].

٢ ـ المشاركة في الانتخابات البرلمانية. وعلى هذا المستوى شارك الإخوان في انتخابات ١٩٨٤ بالتعاون مع حزب الوفد الجديد. وكانت مشاركتهم بمثابة جس نبض لمدى استعداد النظام لتقبل مشاركة الجماعة في الحياة السياسية من خلال بعض القنوات الرسمية. وقد تمكن مرشحو الإخوان من الفوز بسبعة مقاعد من إجمالي ٥٨ مقعداً حصدها حزب الوفد الجديد. وبذلك أصبحت الجماعة ممثلة في البرلمان لأول مرة منذ تأسيسها. وفي انتخابات ١٩٨٧ خاضت الجماعة الانتخابات بثقلها، وذلك بالتحالف مع حزبيّ العمل والأحرار. وكان الإخوان هم عصب التحالف والقوة المسيطرة فيه. وظهر ذلك بوضوح في اسم التحالف، حيث عُرف بالتحالف الإسلامي، وبرنامجه الانتخابي ودعايته الانتخابية. وقد تمكن الإخوان من الفوز بـ ٣٦ مقعداً في البرلمان من إجمالي ٦٠ مقعداً حصل عليها التحالف. وبذلك تفوق الإخوان بمقعد واحد على أكبر حزب معارض في البلاد وهو حزب الوفد، حيث حصل على ٣٥ مقعداً. ومن هذا المنطلق أصبحت جماعة الإخوان المسلمين إحدى القوى الرئيسية للمعارضة البرلمانية. وقد كشفت انتخابات ١٩٨٧ عن القدرة التنظيمية والتعبوية العالية للإخوان المسلمين مقارنة بقدرات أحزاب المعارضة. هذا ولم يشارك الإخوان في انتخابات ١٩٩٠ تمشياً مع

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: نورا عبد الله حسن، حزب العمل الاشتراكي في الحياة السياسية المصرية ١٩٧٨ ـ ١٩٨٩ (رسالة ماجستير)،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢)؛ هالة مصطفى، «موقف القوى الإسلامية من التجربة الديمقراطية في مصر»، في: د. نيفين مسعد (محرّر)، التحوّلات الديمقراطية في الوطن العربي. القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣، ص ٤٣٨ ـ ٤٦٤.

موقف أحزاب المعارضة التي قاطعت الانتخابات ومنها حزبا العمل الاشتراكي والأحرار، وهما شريكا الإخوان في «التحالف الإسلامي». وبالمقابل فقد شاركت الجماعة في انتخابات ١٩٩٥ بحوالى ١٦٠ مرشحاً، إلا أنه لم ينجح منهم سوى مرشح واحد فقط[١].

٣ ـ الممارسة البرلمانية للإخوان. فمن خلال وجودهم في برلمان (١٩٨٤ ـ ١٩٨٧) وبرلمان (١٩٨٧ ـ ١٩٩٠) استطاع نواب الإخوان القيام بدور في المعارضة البرلمانية تمثلت أهم ملامحه في إثارة العديد من المسائل والممارسات التي لا تتفق والشريعة الإسلامية، من وجهة نظرهم، تحت قبة المجلس، وقد سبب ذلك حرجاً للنظام، خاصة وأن دستور الدولة ينص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع. كما كان نواب الإخوان وبخاصة في برلمان (١٩٨٧ ـ ١٩٩٠) أكثر نواب المعارضة ممارسة للرقابة البرلمانية من خلال تقديم الأسئلة والاستجوابات وطلبات الإحاطة. وقد ركز نواب الإخوان في ممارستهم للرقابة البرلمانية على وزارة الداخلية، حيث قدموا العديد من الأسئلة والاستجوابات وطلبات الإحاطة للواء زكي بدر وزير الداخلية في ذلك الوقت، وقد تضمنت في مجملها انتقادات حادة للسياسة الأمنية التي كان يتبعها. كما أعطى نواب الإخوان اهتماماً خاصاً للسياسات

---

(١) حول مشاركة «الإخوان» في انتخابات ١٩٨٤ و١٩٨٧ و١٩٩٥ ومقاطعتهم لانتخابات ١٩٩٠، انظر: د. طارق حسن وعصام فوزي، «التحالف الإسلامي»، في: د. أحمد عبد الله (محرّر)، **الانتخابات البرلمانية في مصر: درس انتخابات ١٩٨٧**. القاهرة، سينا للنشر، ط ١، ١٩٩٠، ص ٧٣ ـ ٩٦؛ نبيل عبد الفتاح وآخرون، **تقرير الحالة الدينية في مصر ـ ١٩٩٥**. القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٦؛ د. هدى راغب عوض ود. حسنين توفيق إبراهيم، **الإخوان المسلمون والسياسة في مصر: دراسة في التحالفات الانتخابية والممارسات البرلمانية للإخوان المسلمين في ظل التعددية السياسية المقيدة ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠**. القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ١٩٩٦؛ عبد العاطي محمد أحمد، «الإخوان المسلمون المصريون بعد تجربة الانتخابات البرلمانية الأخيرة»، **الحياة** اللندنية (٨/ ١، ٩/ ١/ ١٩٩٦).

المرتبطة بعملية التنشئة والتوجيه كالسياسة الثقافية والسياسة الإعلامية والسياسة التعليمية. ولذلك كثرت أسئلتهم واستجواباتهم لوزراء الثقافة والإعلام والتعليم[١]. ولعل اهتمام الإخوان بهذه السياسات مرده قناعتهم بأنها هي المدخل الصحيح من أجل تهيئة المناخ لتطبيق الشريعة الإسلامية حسب تصورهم لذلك.

٤ ـ بروز دور الإخوان في العديد من تنظيمات المجتمع المدني منذ مطلع الثمانينيات. فإلى جانب التغلغل في عدد من الأحزاب السياسية وبخاصة حزبيّ العمل والأحرار، تمكن الإخوان تدريجياً من ترسيخ دورهم في مجالس عدد من النقابات المهنية الهامة وهي نقابات الأطباء والمهندسين والصيادلة وأطباء الأسنان والزراعيين والبيطريين والمعلمين والمحامين. وبغض النظر عن الأسباب التي أدت إلى ذلك، فالمؤكد أن تزايد دور الإخوان في هذه النقابات إنما يعكس اتساع قاعدة التأييد للجماعة بين بعض شرائح الطبقة الوسطى التي تمثلها النقابات المعنية من ناحية، وهي شرائح لها خصوصياتها الاجتماعية والتعليمية والثقافية والمهنية. كما يؤكد المقدرة التنظيمية للإخوان في إدارة الحملات الانتخابية لتلك النقابات من ناحية أخرى[٢]. ولم يقتصر دور الإخوان على النقابات المهنية فحسب، ولكن

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول الممارسة البرلمانية لنواب الإخوان خلال برلمان ١٩٨٤ ـ ١٩٨٧ وبرلمان ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠، انظر: عمار علي حسن، «آداء التحالف الإسلامي في مجلس الشعب خلال الفصل التشريعي الخامس: دراسة في الرقابة البرلمانية» في: د. محمد صفي الدين (محرّر)، **التطوّر السياسي في مصر ١٩٨٢ ـ ١٩٩٢**. القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤؛ عمرو هاشم ربيع، **أداء مجلس الشعب المصري: دراسة للدورة الأولى من الفصل التشريعي الخامس ٨٧ ـ ١٩٨٨**. القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩١؛ محمد الطويل، **الإخوان في البرلمان**. القاهرة، المكتب المصري الحديث، ١٩٩٢؛ د. هدى راغب عوض ود. حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول دور الإخوان في النقابات المهنية انظر: د. أماني قنديل، =

امتد ليشمل العديد من الاتحادات الطلابية ونوادي أعضاء هيئات التدريس في العديد من الجامعات المصرية. وبذلك أصبح للجماعة التي لا وجود لها في نظر القانون حضور كبير على صعيد بعض تنظيمات المجتمع المدني الفاعلة والمؤثرة. ومن المؤكد أن الجماعة قد سعت ـ بأشكال مختلفة ـ لتوظيف وجودها على صعيد هذه التنظيمات من أجل تدعيم دورها السياسي بصفة عامة. فالنقابات المهنية مثلت بالنسبة للإخوان قنوات لممارسة العمل السياسي من ناحية، ولتوسيع قاعدة التأييد والمساندة للجماعة في المجتمع من ناحية أخرى. ونظراً لأن تنظيمات المجتمع المدني التي برز فيها دور الإخوان وبخاصة النقابات المهنية تقع في دائرة المراكز الحساسة للعملية السياسية في مصر، فقد تحرك النظام منذ مطلع عام ١٩٩٢ لوضع حد لسيطرة الإخوان أو ما أسماه «بالأقلية المنظمة» على تلك النقابات، وذلك من خلال أساليب عديدة، قانونية وسياسية وأمنية، ستأتي الدراسة على ذكرها فيما بعد.

٥ ـ قام الإخوان منذ مطلع الثمانينيات بتأسيس شبكة واسعة من المؤسسات الاجتماعية والتربوية والثقافية والصحية التي تقدم خدماتها مجاناً أو بمقابل رمزي لقطاعات عريضة من المواطنين وبخاصة من سكان الأحياء الفقيرة والمتوسطة في المدن، وذلك في الوقت الذي بدأ يتراجع فيه دور أجهزة الدولة ومؤسساتها في تقديم هذه الخدمات. وقد شكلت هذه المؤسسات التي أوجدها الإخوان قنوات لتواصل الجماعة مع المجتمع من

= «التيار الإسلامي داخل جماعات المصالح في مصر»، قضايا فكرية ـ الكتاب الثامن (أكتوبر ١٩٨٩)، ص ١٦٢ ـ ١٦٨؛ وللمؤلفة نفسها، «تقييم أداء الإسلاميين في النقابات المهنية»، (ورقة قدمت إلى الندوة المصرية ـ الفرنسية الخامسة: ظاهرة العنف السياسي التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة بالتعاون مع CEDEJ بالقاهرة خلال الفترة ١٩ ـ ٢١ نوفمبر ١٩٩٣)؛ Yahya Sadowski, «Egypt Islamist Movement: A New Political and Economic Force», *Middle East Insight*, vol. V, N° 4 (1987), pp. 37-45.

ناحية، كما ساهمت في خلق ارتباط مصلحي بينها وبين القطاعات المستفيدة من ناحية أخرى، وهو ما يعني في التحليل الأخير توسيع قاعدة التأييد والمساندة للإخوان في المجتمع[1]. وفي هذا الإطار فإن تحرك الإخوان لمواجهة بعض آثار الزلزال الذي ضرب مصر في أكتوبر ١٩٩٢ كان أكثر فاعلية من تحرك بعض أجهزة الدولة وبخاصة على المستوى المحلي. وهو الأمر الذي سبب حرجاً للنظام ودفعه إلى اتخاذ إجراء بتحريم جمع التبرعات من قبل أية جهات غير مرخص لها بذلك. وكان هذا الإجراء يستهدف الإخوان بصفة أساسية.

٦ ـ نظراً لتنامي الدور السياسي والاجتماعي للإخوان على النحو الذي سبق ذكره، فقد أصبحت الجماعة تساهم وبفاعلية في بعض الأحيان في تحديد قضايا «الأجهزة» السياسية في البلاد. وأصبح من الأمور المألوفة أن تصدر الجماعة بيانات سياسية للتعبير عن رؤاها ومواقفها بشأن القضايا الهامة المثارة داخلياً وخارجياً. وفي بعض الحالات وضعت الجماعة النظام في موقف الدفاع ورد الفعل. ويكفي أن نشير إلى القضايا التي أثارها الإخوان منذ منتصف الثمانينيات والمرتبطة بالسياسة الأمنية، وتطبيق الشريعة الإسلامية، وتطوير المناهج الدراسية، والزي المدرسي للبنات، ومؤتمر الأمم المتحدة للسكان الذي عُقد بالقاهرة عام ١٩٩٤، وحرب الخليج الثانية، والعلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، والمصرية ـ الأمريكية، والتسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي... إلخ.

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: Denis sullivan, «Islam and Development in Egypt: Civil Society and State» In: Hussin Mutalib and Tajul-Islam Hashmi, (eds.), *Islam, Muslims and the Modern State: Case Studies of Muslims in Thirteen Countries*. London, St. Martin's Press, 1994, pp. 211 - 231؛ وانظر كذلك: جيل كيبيل، «من الحرب ضد الإرهاب إلى الصراع مع الإخوان»، مقال مترجم عن لوفيغارو الفرنسية ومنشور في: الوطن الكويتية (١١/٧/١٩٩٤).

وجدير بالذكر أن بروز الدور السياسي والاجتماعي للإخوان قد استند إلى عدة مصادر للقوة والتأثير: **أولها**، العمق التاريخي للجماعة وقدرتها على الاستمرار. فجماعة الإخوان المسلمين تأسست عام ١٩٢٨، وبذلك يكون عمرها الزمني في عام ١٩٩٧ قد اقترب من السبعين عاماً. وهذا يؤكد قدرتها الفريدة على الاستمرار رغم الضربات الأمنية القوية التي وُجهت لها سواء في مرحلة ما قبل ١٩٥٢ أو في عهد الرئيس عبد الناصر (محنتا ١٩٥٤ و ١٩٦٥) وكذلك في أواخر عهد الرئيس السادات (اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ شملت عدداً من قيادات الجماعة وكوادرها. وكان المرشد العام الثالث للجماعة الشيخ عمر التلمساني من بين المعتقلين)[١].. ونظراً لأن الجماعة قد تعاملت مع مختلف النظم التي تعاقبت على حكم مصر منذ الثلاثينيات، فقد أصبحت صاحبة تجربة سياسية عريضة في العمل السياسي، وهو ما انعكس بوضوح على ممارساتها السياسية خلال الثمانينيات.

وثانيها، أنه إذا كانت جماعة الإخوان المسلمين تعتبر واحدة من أقدم الحركات الإسلامية في القرن العشرين، فإنها أيضاً واحدة من أكبر هذه الحركات. بل هي تعتبر بمثابة الحركة الأم لعديد من الجماعات والتنظيمات التي خرجت من تحت عباءتها أو نشأت مرتبطة بها. وأكثر من هذا، فإن جماعة الإخوان المسلمين هي العصب الرئيس لما يُعرف بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين[٢]. وبغض النظر عن الجدل حول وجود مثل هذا التنظيم

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول عنصر الاستمرارية بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين انظر: نبيل عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص ٨٩.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: د. عبد الله فهد النفيسي، «الإخوان المسلمون في مصر: التجربة والخطأ»، في: د. عبد الله فهد النفيسي (محرّر)، **الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية ـ أوراق في النقد الذاتي**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩؛ وانظر كذلك الملف الذي نشرته مجلة المجلة عن «التنظيم العالمي للإخوان المسلمين»، العدد ٧٨٤ (١٩ ـ ١٩٩٥/٢/٢٥)؛ وكذلك الملف الذي نشرته مجلة **الوسط** تحت عنوان: «أمميات الإسلام السياسي: خيوط ومحاور واجتهادات»، **الوسط**، العدد ٢١٩ =

من عدمه، فالمؤكد أن هناك شُعباً تمثل امتدادات للإخوان في العديد من البلدان العربية والإسلامية والأجنبية. وهو ما يمثل عمقاً لدعم الإخوان في مصر بأشكال متعددة ومتنوعة.

وثالثها، القدرة التنظيمية والتعبوية العالية للجماعة. وقد اكتسبتها بحكم طول تجربتها السياسية. وتظهر هذه القدرة بوضوح أثناء الانتخابات النقابية والبرلمانية وكذلك في مواجهة بعض الأزمات الكبرى على غرار ما حدث في زلزال أكتوبر ١٩٩٢. واستناداً إلى قدراتها التنظيمية والتعبوية تستطيع الجماعة أن تصل إلى قطاعات واسعة من المواطنين وبخاصة في الأرياف والمدن الصغيرة في الوقت الذي تتقوقع فيه أغلب الأحزاب السياسية داخل دوائر ضيقة في العاصمة والمدن الكبرى.

ورابعها، التماسك الداخلي للجماعة. حيث لم تعرف ظاهرة الانشقاقات أو الصراعات الداخلية الكبرى التي يعاني منها العديد من الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة، وكذلك الجماعات الإسلامية المسيسة التي انخرطت في ممارسة العنف ضد الدولة والمجتمع. وهذا ليس معناه أنه لم يوجد اختلافات داخل الجماعة، ولكن الاختلافات إن وُجدت كان يتم استيعابها أو تهميشها بسرعة. بحيث لا تصل إلى حد شق التضامن الداخلي للجماعة[1]. وهذا أمر وثيق الارتباط بأساليب التجنيد والتنشئة التي تستخدمها الجماعة حيال أعضائها.

= (٨/٤/١٩٩٦). وانظر كذلك «علي عشماوي آخر قائد للمليشيات المسلّحة يكشف عن أسرار التنظيم الدولي للإخوان المسلمين». القاهرة، روز اليوسف، العدد ٣٤٥٩ (٢٦/٩/١٩٩٤).

(١) لقد عرفت الجماعة بعض الاختلافات الداخلية في بعض الفترات، إلا أن الذين اختلفوا مع بعض توجهات الجماعة كانوا يخرجون منها في الغالب دون أن يكون لذلك أي تأثير على تماسكها الداخلي، خاصة وأن عمليات الخروج كانت تشمل بالأساس أفراداً أو أعداداً محدودة من أعضاء الجماعة. انظر: حسين شعلان، «حزب الوسط، تحت التأسيس، خروج جديد لـ «الإخوان»»، لندن، مجلة الوسط، العدد ٢٠٨ (٢٢/١/١٩٩٦).

وخامسها، جاذبية الشعارات التي تطرحها الجماعة وبخاصة شعاري «الإسلام هو الحل» و «تطبيق الشريعة الإسلامية». وبغض النظر عن الانتقادات التي يوجهها البعض إلى هذين الشعارين باعتبارهما مجرد شعارين فضفاضين لا يعبران عن أي رؤى أو برامج واضحة ومحددة لكيفية مواجهة المشكلات الراهنة التي تواجه مصير العالم العربي من منظور إسلامي، بغض النظر عن مثل هذه الانتقادات، فالمؤكد أن الشعارين المذكورين لهما جاذبية خاصة وقدرة كبيرة على الحشد والتعبئة في مجتمع يُعتبر التدين سمة من سماته الأساسية، ويشهد منذ مطلع السبعينيات مداً إسلامياً متنامياً، وهو ما يمثل أرضية ملائمة لرواج مثل هذه الشعارات وبخاصة عندما تطرحها جماعة الإخوان المسلمين التي تنبذ في خطابها السياسي العلني العنف وتقوم بتقديم خدمات تربوية واجتماعية وصحية وثقافية لقطاعات واسعة من المواطنين.

وسادسها، اتساع قاعدة التأييد للإخوان في صفوف الطبقة الوسطى وبالذات بين الشرائح المهنية كالأطباء والمهندسين والمحامين والصيادلة والزراعيين والمعلمين. . . إلخ. وهذه الشرائح لها خصوصيتها من حيث التعليم والمهنة والدخل. وتزداد أهمية هذا الأمر في ضوء حالة التدهور التي تعاني منها الطبقة الوسطى المصرية من جراء بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تنفذها الدولة. فضلاً عن تعثر الأحزاب السياسية في استقطاب هذه الطبقة في صفوفها، وهو ما أضفى على السلوك السياسي لكثير من عناصرها طابع التردد في الاختيارات والمواقف السياسية، وعدم الثقة في العملية السياسية، والعزوف عن المشاركة فيها (من المفارقات أن نسبة المشاركة في التصويت في الانتخابات البرلمانية في الأرياف تفوق هذه النسبة في المدن. كما أن هذه النسبة بين الأميين أكبر منها بين المتعلمين، وهو ما يتنافى مع نظريات التنمية السياسية التي تربط ارتفاع مستوى المشاركة السياسية ببعض المتغيرات كالتعليم والتحضير)[1]. وفي ضوء ذلك فإن قدرة الإخوان

---

(١) انظر تحليل نتائج انتخابات ١٩٨٤ و١٩٨٧ و١٩٩٠ في: د. علي الدين هلال=

على استقطاب فئات من هذه الطبقة، التي تشكل مصدراً للحيوية السياسية في أي مجتمع، إنما يمثل عاملاً لزيادة وزن الجماعة على الساحة السياسية.

وسابعها، القاعدة الاقتصادية للإخوان. وبغض النظر عن كل ما يُقال بشأن علاقة الإخوان بشركات توظيف الأموال والبنوك الإسلامية، وعن تلقي الجماعة لدعم من جهات خارجية عبر شُعب التنظيم الدولي للإخوان، بغض النظر عن ذلك، فالمؤكد أن جماعة الإخوان المسلمين تستند في حركتها السياسية إلى قاعدة اقتصادية. وقد ظهر ذلك بوضوح في تمويل الحملة الانتخابية «للتحالف الإسلامي» في انتخابات ١٩٨٧، والمعروف أن الإخوان كانوا هم الطرف المسيطر في هذا التحالف الذي ضم إلى جانبهم حزبيّ العمل والأحرار. كما تظهر القوة المالية للإخوان في تمويل المشاريع والأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الجماعة. وتستند القوة الاقتصادية للجماعة، في جانب منها، إلى أنها تضم في صفوفها نسبة كبيرة من الأثرياء والموسرين الذين استفادوا من العمل في الدول العربية النفطية خلال الخمسينيات والستينيات والنصف الأول من السبعينيات، ثم عادوا بعد ذلك لاستثمار أموالهم في مصر مع بدء تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادي وحدوث إنفراجة كبيرة في العلاقة بين الجماعة ونظام الرئيس السادات منذ مطلع السبعينيات[١].

= (إشراف)، **انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤: دراسة وتحليل**. القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٦؛ د. علي الدين هلال (إشراف)، **انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧: دراسة وتحليل**. القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ومركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٨٨؛ د. علي الدين هلال وآخرون، **انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠: دراسة وتحليل**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ومركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٢.

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: Michael C. Dunn, «Fundamentalism in Egypt», *Middle* =

وثامنها، تعدد وتنوع قنوات اتصال الإخوان بالمجتمع. فإلى جانب شبكة التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والصحية التي تقدم من خلالها الجماعة خدمات مجانية أو شبه مجانية لقطاعات من المواطنين، فإن الجماعة تسيطر ـ بشكل غير مباشر ـ على سلسلة من المساجد الأهلية التابعة للجمعية الشرعية وتمارس بعض أنشطتها من خلالها. كما أن هناك عدداً من المراكز الصحفية والإعلامية والبحثية ودور النشر المرتبطة بالجماعة بشكل مباشر أو غير مباشر، وتعمل في الغالب كقنوات لنشر فكر الجماعة والتبشير بـه(١).

وتاسعها، ضعف وهشاشة الأحزاب السياسية بما فيها الحزب الوطني نفسه. فهو يستمد قوته من مصدرين لا علاقة لهما بإطاره الفكري أو برنامجه السياسي أو حجم قاعدته الاجتماعية على نحو ما سبق ذكره. أما بالنسبة لبقية الأحزاب التي تشكل الخريطة الحزبية وعددها ١٣ حزباً فيمكن القول بأن ضعفها ومحدودية فاعليتها ترجع إلى مجموعتين من العوامل. عوامل مرتبطة بالقيود السياسية والقانونية المفروضة على الأحزاب والتي تحد من نشاطها وفاعليتها. أما مجموعة العوامل الأخرى فنابعة من طبيعة هذه الأحزاب وخصائصها الهيكلية. فهي في الغالب أحزاب أشخاص وليست أحزاب برامج. كما أنها تعاني ـ بدرجات متفاوتة ـ من ضعف قواعدها الجماهيرية، فأكثرها أحزاب بلا جماهير، فضلاً عن عدم تبلور أطرها الفكرية والأيديولوجية، وعدم وضوح القوى والفئات الاجتماعية التي تعبر عنها، وعدم اكتمال هياكلها التنظيمية، وتقوقعها في دوائر ضيقة في العاصمة والمدن

= *East Policy*, vol. 11, N° 3 (January 1994), pp. 68-77; Yahya Sadowski, *op. cit.*, pp. 43-45.

(١) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٩، ص ٥١٣؛ عبد الله كمال (تحقيق)، «مصر: من يقود الإخوان؟»، الوسط، العدد ١٤٧ (٢١/ ١١/ ١٩٩٤)، ص ٢٦ ـ ٣٠.

الكبرى، وضعف قدراتها المالية والتنظيمية، وافتقادها إلى الاستقلال المالي، حيث تعتمد في تمويل أنشطتها على الدعم المالي الذي تتلقاه من الدولة. ناهيك عن افتقادها إلى الديمقراطية الداخلية، ووقوع العديد منها فريسة للانشقاقات الداخلية. بالإضافة إلى ضعف قدرة هذه الأحزاب على العمل الجماعي والتنسيق فيما بينها من أجل تفعيل دورها في النظام السياسي.

وأخيراً فإن العمل الحزبي في مصر قد ارتبط ببروز فئة من محترفي العمل السياسي الذين يعتمدون عليه كمصدر للتربح المادي. وبذلك أصبح مفهوم الحزب في نظر هؤلاء يقترب من مفهوم الشركة التجارية، وأن تأسيس حزب يعادل تأسيس مشروع استثماري تجاري. ولذلك فقد أصبح دور الأحزاب في الحياة السياسية هامشياً، بل أن أغلبها يفتقد إلى المصداقية السياسية. وقد نجم عن هذا الوضع وما ترتب عليه من فراغ سياسي تمكين جماعات التطرف والعنف من استقطاب فئات من الشباب في صفوفها. فضلاً عن تمكين جماعة الإخوان المسلمين من توسيع قاعدة التأييد والمساندة لها في صفوف الطبقة الوسطى الحضريـة[1].

ثانياً: التحول في سياسة النظام تجاه الإخوان (من التسامح والمهادنة إلى المواجهة): الأسباب والدوافع

لقد سبق القول بأنه استناداً إلى مصادر عديدة للقوة والتأثير فقد تمكنت

---

(١) حول مظاهر وأسباب أزمة النظام الحزبي في مصر انظر: ريموند هينبوش، «الأحزاب السياسية في الدولة العربية: ليبيا، سوريا، مصر»، في: د. غسان سلامة وآخرون، **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي (الجزء الثاني)**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص ٦٠٣ ـ ٦٢٦؛ ندوة مجلة **الوسط** عن «مستقبل النظام الحزبي في مصر»، والتي نشرت في الأعداد ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١ بتواريخ ١١/٢٨، ١٢/٥، ١٢/١٢، ١٩/١٢/١٩٩٤؛ مجموعة البحوث التي تعالج النظام الحزبي والمنشورة في: د. محمد صفي الدين حزبوش (محرّر)، **التطور السياسي في مصر ١٩٨٢ ـ ١٩٩٢**. القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

جماعة الإخوان المسلمين من إعادة بناء صفوفها وتوسيع دائرة عضويتها وتدعيم دورها على مستوى العديد من تنظيمات المجتمع الأهلي والمدني الهامة والحيوية وبخاصة النقابات المهنية. كما استطاعت الجماعة أن تمارس أدواراً سياسية هامة شأنها شأن أي حزب سياسي مشروع، رغم أنها محظورة قانوناً. وكل ذلك مكّن الجماعة من أن تفرض نفسها ووجودها كأمر واقع وكطرف فاعل ومؤثر في المعادلة السياسية. ونظراً لتصاعد الدور السياسي والاجتماعي للإخوان من ناحية، وتوافر مقومات وإمكانيات توسيع هذا الدور مستقبلاً على نحو ما سبق ذكره من ناحية أخرى، فقد بدأ النظام الحاكم مع مطلع التسعينيات يشعر بالقلق من جراء هذا الوضع، وبدأ في التحرك تدريجياً للتحول عن السياسة التي اتبعها تجاه الإخوان طوال عقد الثمانينيات. ومع منتصف التسعينيات أصبح من المؤكد أن النظام قد حسم أمره وتبنى سياسة المواجهة كخيار استراتيجي للتعامل مع الإخوان.

والهدف الرئيس الذي يسعى النظام إلى تحقيقه من وراء سياسة المواجهة التي يتبعها ضد جماعة الإخوان هو تحجيم دورها السياسي والاجتماعي إلى أدنى حد ممكن، وضرب مصادر القوة التي تستند إليها، وذلك من خلال إنهاء سيطرتها على تنظيمات المجتمع المدني التي تتمتع فيها بنفوذ كبير مثل النقابات المهنية والاتحادات الطلابية ونوادي أعضاء هيئة التدريس، ومنعها من المشاركة في الانتخابات البرلمانية والمحلية والنقابية كجماعة منظمة، وإنهاء علاقتها ببعض الأحزاب المشروعة. فضلاً عن تشويه صورة الجماعة لدى الرأي العام.

وثمة عدة عوامل دفعت النظام إلى التعجيل بعملية المواجهة في هذا التوقيت بالذات. أول هذه العوامل، هو تمكن أجهزة الأمن من كسر شوكة جماعات التطرف والعنف وبخاصة «الجماعة الإسلامية»، وذلك بعد أن خاضت معها مواجهة مسلحة شرسة تتابعت فصولها منذ عام ١٩٨٦ وبلغت ذروتها خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٤. وبحلول عام ١٩٩٥ تمكنت قوات

الأمن من السيطرة على الموقف وحصر نشاط الجماعات المتشددة في بعض مناطق الصعيد. ومنذ ذلك الوقت فإن أجهزة الأمن تمارس استراتيجية تصفية الجيوب إذا جاز التعبير. وليس هنا مجال التفصيل في الأسباب التي مكنت قوات الأمن من حسم المعركة لصالحها، خاصة وأن الجماعات المعنية شكلت تحدياً كبيراً للنظام ولهيبة الدولة لسنوات. كما أنه ليس هنا مجال البحث في حدود تأثير هذا الحل الأمني على مستقبل جماعات التطرف والعنف في مصر، خاصة وأن هذه الظاهرة ليست ظاهرة أمنية فحسب، بل لها أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، وهو ما يؤكد، كما ذكرنا، حتمية تبنِّي استراتيجية شاملة تتعامل بجدية وفاعلية مع مدخلات ظاهرة التطرف والعنف دون الاقتصار على الحل الأمني الذي يتعامل مع مخرجات الظاهرة فحسب[١].

ومن المؤكد أن الإنجاز الذي حققته أجهزة الأمن في التصدي لجماعات التطرف والعنف قد دفع النظام إلى توسيع نطاق المواجهة ليشمل الإخوان أيضاً، وذلك على أمل إغلاق ملف الجماعات الإسلامية المسيسة نهائياً أو على الأقل تحجيم دور الإخوان إلى حد كبير بحيث لا يصبح لهم تأثير على مجريات الحياة السياسية في البلاد أو يبقى تأثيرهم هامشياً من حيث حجمه وفاعليته. ويبدو أن هناك عدة اعتبارات حكمت مسلك النظام بهذا الخصوص منها إدراكه بأن ترك جماعة الإخوان بعد ضرب جماعات التطرف والعنف معناه ببساطة الإقرار من قبل النظام بأن الإخوان لا علاقة لهم بتلك الجماعات، وبالتالي فقد يصعب عليه مستقبلاً إيجاد تبريرات مقنعة لمحاصرة نشاط جماعة تعلن نبذ العنف كأسلوب للعمل السياسي، وتعمل بأساليب سلمية ومن خلال قنوات رسمية. ومن هنا فقد حرص النظام على تأكيد وجود

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: د. حسنين توفيق إبراهيم، «مستقبل التنظيمات الإسلامية في مصر»، شؤون الأوسط، العدد ٥٠ (مارس ١٩٩٦). وانظر: Michael Collins Dunn, «Fundamentalism in Egypt», *op. cit.*, p. 68-77.

ارتباط عضوي بين الإخوان وجماعات التطرف والعنف، وأنهم، أي الإخوان، يقدمون الدعم والمساندة لتلك الجماعات بل ويشكلون قاعدة لها، وبالتالي لا يوجد فرق بين الإثنين. وقد حسم الرئيس مبارك هذا الأمر بشكل صريح ومباشر عندما قال: «إن الإخوان جماعة غير شرعية تقف وراء معظم أنشطة الإرهابيين»[1]. وفي ضوء ذلك راح النظام يطرح مواجهته للإخوان على أنها جزء من مواجهته لتنظيمات التطرف والعنف مؤكداً أن مواجهة هذه التنظيمات لا تكتمل إلا بالتصدي لجماعة الإخوان غير القانونية التي تتسربل برداء الاعتدال وتقف في الوقت نفسه خلف الإرهابيين، باعتبار أن هدف الطرفين واحد وهو تقويض دعائم الدولة المدنية في مصر وإقامة نظام ديني (ثيوقراطي).

كما أن الإنجاز الذي حققته قوات الأمن في التصدي للجماعات المتشددة أوجد لدى النظام هواجس من احتمال أن تستثمر جماعة الإخوان المسلمين هذا الوضع لحسابها فتقوم بسد الفراغ الناجم عن غياب تلك الجماعات عن الساحة، وذلك باستقطاب قطاعات واسعة من الشباب إلى صفوفها، خاصة وأنها ستكون في مثل هذه الحالة هي الجماعة الإسلامية المسيسة الوحيدة التي ترفع شعاري «الإسلام هو الحل» و«تطبيق الشريعة الإسلامية». ومثل هذا التطور متى حدث فسيكون معناه توسيع قاعدة الإخوان في المجتمع وإضافة مصادر قوة جديدة لهم. ولذلك قرر النظام مواجهة جماعات التطرف والعنف والإخوان معاً.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن النظام لم يتبن في السابق سياسة لمواجهة الإخوان نظراً لاعتبارات عديدة كان من بينها ضمان تأييد الإخوان أو على الأقل تحديد موقفهم بخصوص سياسة المواجهة التي انتهجها ضد جماعات التطرف والعنف. لأن التصدي للإخوان في ذلك الوقت كان من الممكن أن يؤدي إلى التعاون والتنسيق بين الإخوان أو على الأقل قطاعات منهم وتلك

---

(١) نقلاً عن جريدة الحياة اللندنية، ١٧/ ٥/ ١٩٩٤؛ وجريدة الأهرام، (١٩/ ٥/ ١٩٩٤).

الجماعات، وذلك للتصدي لسياسات النظام التي تستهدف التيارات الإسلامية، وهذا كان سيصعب من مهمة النظام في التعامل مع الجماعات المعنية، خاصة وأنها شكلت تحدياً كبيراً له لعدة سنوات نظراً لانتشارها الجغرافي من ناحية، واتجاهها منذ مطلع التسعينيات لتوسيع دائرة أهدافها من ناحية ثانية، واتساع حجم قدراتها التسليحية والتنظيمية والتدريبية من ناحية ثالثة. فضلاً عن اضطراب سياسات الدولة في التعامل بفاعلية مع تلك الجماعات وغياب استراتيجية متكاملة لتحقيق هذا الهدف لفترة من الوقت من ناحية رابعة. ولذلك حرص النظام على تحييد الإخوان. وبمجرد أن تمكن من كسر شوكة جماعات التطرف والعنف استدار نحوهم لتحجيم دورهم السياسي والاجتماعي الذي تنامى بشكل ملحوظ منذ منتصف الثمانينيات.

وأخيراً، يبدو أن النظام كان قد راهن لبعض الوقت على إمكانية قيام جماعة الإخوان المسلمين بدور في احتواء التنظيمات المتطرفة وإبعادها عن نهج العنف، إلا أن هذا الرهان قد سقط مع تزايد خطورة وسطوة هذه الجماعات ودخول النظام في مواجهة مسلحة مكشوفة معها. ومن ناحية أخرى فقد حاولت جماعة الإخوان المسلمين استخدام ورقة الجماعات المتطرفة لمساومة النظام وممارسة الضغط عليه بغرض الحصول منه على تنازلات لصالحها. وكثيراً ما أكد بعض قادة الجماعة بأنه في مقدورها احتواء شباب الجماعات المتطرفة إذا ما اعترف النظام بالوجود القانوني ومنحها رخصة تأسيس حزب سياسي والتمتع بما تمتع به الأحزاب من مقار وإصدار صحف وخلافه. وقد عبر مصطفى مشهور المرشد العام للإخوان عن هذا المعنى بقوله: «لو كانت جماعتنا مسموحة بشكل رسمي لاستطاعت احتواء الشباب المتطرف المنفلت ومنعته من تصرفاته الخاطئة... وفي هذا السياق يهمني أن أشير إلى أن أسلوب الحوارات الفكرية التي يجريها وزير الأوقاف والمفتي مع الشباب المتطرف هذا أسلوب غير مجد، والأسلوب الأمثل أن تعطي الحرية لجماعة الإخوان المسلمين ويُسمح لها باحتواء هذا الشباب وتصحيح مفاهيمه

بحيث يسير في إطار الشرعية»[1]. وفي ضوء ذلك وجد النظام نفسه أمام بديلين: إما أن يلبي مطالب الإخوان بالاعتراف بالوجود القانوني للجماعة والسماح لها بتأسيس حزب سياسي على أمل أن تتمكن من احتواء جماعات التطرف والعنف، وإما أن يدخل في مواجهة مباشرة ومكشوفة مع تلك الجماعات مع الاحتفاظ بورقة عدم المشروعية القانونية للإخوان وتكييف سياسته نحوهم حسب الظروف والأحوال. وقد اختار النظام البديل الثاني لأن مخاطر البديل الأول عليه كانت مؤكدة أما فوائده فهي احتمالية. وهكذا فإن تمكن الأجهزة الأمنية من محاصرة نشاط جماعات التطرف والعنف مع حلول عام ١٩٩٥ سمح للنظام بالتعامل مع الإخوان من منطلق قوة.

وثاني العوامل التي دفعت النظام إلى التصعيد في سياسة المواجهة تجاه الإخوان في هذا التوقيت بالذات يتمثل في الأهمية التي كان يمثلها عام ١٩٩٥ بالنسبة للتطور السياسي في مصر. فقد كان من المفترض أن يشهد ذلك العام إجراء انتخابات نقابية في عدد من النقابات المهنية التي يسيطر الإخوان بصورة شبه كاملة على مجالسها، لو أن الأمور في هذه النقابات قد سارت على نحو طبيعي. وفي حزيران / يونيو ١٩٩٥ تم إجراء انتخابات مجلس الشورى التي لم تهتم بها أحزاب المعارضة الرئيسية كثيراً. والأهم من ذلك أن شهر تشرين الثاني / نوفمبر من العام نفسه كان هو الموعد القانوني لإجراء انتخابات مجلس الشعب بنظام الانتخاب الفردي. وفي ضوء كل هذه التطورات بادر النظام باتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها إنهاء سيطرة الإخوان أو ما يُسمى في الخطاب الرسمي بالأقلية المنظمة على النقابات المهنية من ناحية. فضلاً عن إعداد المسرح السياسي لإجراء انتخابات ١٩٩٥ مع ضمان عدم بروز دور الإخوان كجماعة منظمة في تلك الانتخابات على غرار ما حدث في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٧ من ناحية أخرى. وقد استخدمت الدولة

---

(١) حوار مع مصطفى مشهور في: د. عمرو عبد السميع، الإسلاميون: حوارات حول المستقبل، القاهرة، مكتبة التراث الإسلامي، ١٩٩٢، ص ٩٠.

الأداة التشريعية لمواجهة الإخوان على ساحة النقابات المهنية على نحو ما سيتم التفصيل فيه فيما بعد. أما في ما يتعلق بانتخابات مجلس الشعب والتي أكد الإخوان في وقت مبكر عزمهم على خوضها والمشاركة فيها بفاعلية، فالأرجح أن النظام قد اتخذ قراره بإنهاك الجماعة سياسياً وأمنياً وتحجيم دورها قبل حلول موعد الانتخابات. ذلك لأن مشاركة الجماعة بثقلها في الانتخابات كان من شأنه وضع النظام أمام معضلة حقيقية، خاصة وأن الخبرات السابقة تؤكد أن للجماعة قدرات تنظيمية وتعبوية عالية، وهو ما يؤهلها لتحقيق نتائج ملموسة في الانتخابات مقارنة بالنتائج التي يمكن أن تحققها أحزاب وقوى المعارضة الأخرى. وإزاء هذا الوضع وجد النظام نفسه أمام خيارين كلاهما مر.

أولهما، عدم التدخل في العملية الانتخابية، وهو ما يعني تمكين الإخوان من الحصول على عدد من مقاعد البرلمان قد لا يقل بحال من الأحوال عن عدد المقاعد الذي يمكن أن يحصل عليه أكبر حزب معارض في البلاد وهو حزب الوفد الجديد ـ من المعروف أن نواب الإخوان كانوا أكبر قوة معارضة داخل برلمان ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠. وهذا الأمر متى تحقق فسوف يترتب عليه تكريس وجود الإخوان كواقع سياسي من ناحية، وإضفاء شرعية برلمانية وسياسية على جماعة غير قانونية من ناحية ثانية، وتمكين نواب الإخوان من استخدام منبر مجلس الشعب والاستفادة من الحصانة البرلمانية في التبشير بدعوة الإخوان ونشرها من ناحية ثالثة؛ كما أن الجماعة بالتنسيق مع قوى المعارضة الأخرى التي سيكون لها تمثيل في البرلمان سوف تكون قادرة على أن تسبب صداعاً للحكومة باستخدام أساليب الرقابة البرلمانية في وقت تتعثر فيه سياساتها في وضع حد لعديد من المشكلات الكبرى التي تعاني منها مصر.

أما الخيار الثاني، فقد تمثل في أن يتدخل النظام بشكل سافر للتأثير على مسار العملية الانتخابية وذلك لتقليص النتائج التي يمكن أن تحققها أحزاب وقوى المعارضة وبخاصة الإخوان، وضمان احتفاظ الحزب الوطني

الديمقراطي بأغلبية برلمانية لا تقل بحال من الأحوال عن ٧٥٪ من إجمالي عدد مقاعد المجلس، بحيث تسمح له باستمرار التحكم في مسار العملية التشريعية على النحو الذي لا يفسح مجالاً لأحزاب وقوى المعارضة لإحداث أي تغيرات جوهرية في هيكل النظام وآليات ممارسة الحكم من خلال المؤسسة التشريعية، كما تضمن أي الأغلبية البرلمانية، استمرار هيمنة رئيس الدولة، الذي هو رئيس الحزب الوطني، على المؤسستين التشريعية والتنفيذية معاً. ولكن انتهاج هذا المسلك كان من شأنه أن يؤثر بالسلب على صدقية النظام وشرعيته في وقت يرفع فيه شعارات تعميق المسار الديمقراطي والالتزام بالدستور والقانون، بل ويتخذ من ذلك مصدراً رئيسياً للشرعية. ناهيك عن السمعة السيئة التي يمكن أن يخلقها له هذا الأمر في الخارج، خاصة وأنه لم يعد بمقدور أي نظام حكم أن يخفي ممارساته الداخلية في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات التي يشهدها العالم في الوقت الراهن. ويزيد من حساسية هذا الوضع أن هناك أضواء كثيرة مسلطة على مصر من الخارج نظراً لاعتبارات عديدة ومتداخلة ليس هنا مجال الخوض فيها.

وثمة اعتبار آخر أضفى أهمية خاصة على انتخابات ١٩٩٥ بالنسبة للنظام مفاده أن برلمان (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠) هو الذي سيرشح رئيس الدولة على أثر انتهاء فترة الرئاسة الثالثة للرئيس مبارك في أكتوبر ١٩٩٩. والأرجح أن الرئيس سوف يستمر لفترة رابعة نظراً لاعتبارات عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها.

ومن هنا فإن النظام قد بادر باتخاذ الإجراءات المسبقة التي تجنبه مأزق وتداعيات الاختيار بين البديلين السابقين (عدم التدخل في الانتخابات وفقدان نسبة من أغلبيته البرلمانية لحساب الإخوان وغيرهم من أحزاب وقوى المعارضة أو التدخل في الانتخابات للحفاظ على أغلبيته مع فقدان قدر من صدقيته وشرعيته خاصة وأن هناك تساؤلات من قبل قطاعات يعتد بها في المجتمع حول مسألة الشرعية هذه). وبالنسبة للإخوان المسلمين حسم

الرئيس مبارك الأمر بقوله: «ليس لدينا شيئاً اسمه الإخوان المسلمون. . . ليس لدينا جمعية بهذا الأسم. هذه جماعة غير شرعية ومنحلة ونحن نتخذ الإجراءات القانونية ضد كل من يخالف القوانين. . . إذا دخل شخص ـ يقصد انتخابات مجلس الشعب ـ كمستقل فأهلاً وسهلاً لكن لا يمكن أن تدخل جماعة منحلة الانتخابات»[1]. وأكد الرئيس على هذا المعنى في مناسبة أخرى بقوله: «إذا كانت الانتخابات ستفرز أفراداً منهم ـ يقصد الإخوان ـ فأهلاً وسهلاً، لكن أن يشاركوا كجماعة فليس هناك جماعة إسمها الإخوان المسلمون»[2]. وفي ضوء هذا التوجه الرسمي الواضح فإن النظام الحاكم اتخذ العديد من الإجراءات الكفيلة بتقليص الفرص الإنتخابية للإخوان والحيلولة دون بروزهم ككتلة سياسية أو جماعة منظمة داخل البرلمان. وسوف تعرض الدراسة لبعض هذه الإجراءات لاحقاً.

كما أن أحداث نقابة المحامين التي جرت في عام ١٩٩٤، والتي حدث خلالها صدام بين قوات الأمن وجموع من المحامين، وتصاعدت على أثرها حدة التوتر بين الحكومة وعدد من النقابات المهنية الهامة والمؤثرة، قد أدت إلى تزايد قلق السلطة من جراء تمدد الدور النقابي للإخوان، خاصة وأن الحكومة قد حملت جماعة الإخوان المسلمين مسؤولية تحريك الأحداث في النقابة وتحريض المحامين على الخروج وتحدي السلطة. وبغض النظر عن حدود حجية وجهة النظر الرسمية بخصوص أحداث نقابة المحامين، فالمؤكد

---

(١) حديث للرئيس مبارك لصحيفة الحياة اللندنية، (١٢/٢/١٩٩٥)؛ وانظر: ضياء رشوان، «الحكومة والإخوان المسلمون»، المجلة، العدد ٨٢١ (٥ ـ ١١/١١/١٩٩٥)، ص ٤٨ ـ ٤٩؛ وانظر متابعات لهذا الموضوع في: عبد الله المناوي وآخرون، «الصدام مع الإخوان المسلمين إلى أين؟»، المجلة، العدد ٧٨٣ (١٢ ـ ١٨/٢/١٩٩٥)؛ محمد صلاح، «الحكومة والإخوان إلى ذروة المواجهة»، الوسط، العدد ١٩٧ (٦/١١/١٩٩٥)؛ محمد صلاح، «مصر: هل دقت ساعة الإخوان المسلمين؟»، الوسط، العدد ١٨٤ (٧/٨/١٩٩٥).

(٢) نقلاً عن جريدة الأهرام (٢/٣/١٩٩٥).

أن الحكومة قد اتخذت من هذه الأحداث كذريعة لتشريع وتصعيد إجراءاتها لوضع حد لدور الإخوان في النقابات المهنية، وذلك خشية أن تخرج هذه النقابات عن سيطرة الحكومة. فما حدث في نقابة المحامين اعتبرته الحكومة بمثابة «بروفة» لما يمكن أن يحدث في نقابات أخرى للإخوان دور بارز فيها (انظر تغطية متوازنة لأحداث نقابة المحامين في أعداد جريدة الحياة اللندنية خلال شهري أيار وحزيران / مايو ويونيو ١٩٩٤).

وثالث العوامل التي دفعت النظام إلى التصعيد في مواجهة الإخوان يتمثل في تزايد هواجسه من احتمال تمدد الدور السياسي للإخوان في المستقبل، خاصة وأن النشاط السياسي للجماعة يرتكز إلى عدد من مصادر القوة الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية على نحو ما سبق ذكره. كما برزت منذ منتصف التسعينيات عدة عوامل كان من شأنها أن تساعد على ذلك منها تمكن النظام من ضرب الجماعات المتشددة وهو ما يجعل الساحة خالية أمام الإخوان، واستمرار ضعف وهشاشة الأحزاب السياسية القائمة. فضلاً عن تعدد الاستحقاقات، الداخلية والإقليمية والدولية، الكبرى التي يتعين على النظام التعامل معها خلال النصف الثاني من التسعينيات. ومن أهم هذه الاستحقاقات مدى نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي الجاري تنفيذه من مطلع التسعينيات في تحقيق الأهداف المنشودة منه، خاصة وأن المسئولين يؤكدون ليل نهار بأن المرحلة الثانية من البرنامج سوف تضع حداً للمشكلات والمتاعب الاقتصادية التي تعاني منها مصر. ومن المعروف أن الفقراء ومحدودي الدخل هم الذين تحملوا أكثر من غيرهم أعباء المرحلة الأولى للإصلاح الاقتصادي. ومن هذه الاستحقاقات أيضاً مدى قدرة النظام على تخفيف حدة التفاوتات والتناقضات الاقتصادية والاجتماعية بين فئات المجتمع المختلفة وذلك باتباع سياسات أكثر فاعلية لتحقيق درجة أكبر من العدالة في توزيع الثروات والدخول في المجتمع. ومنها أيضاً طبيعة وحدود الدور الإقليمي والدولي لمصر في ضوء التحولات الإقليمية والدولية الكبرى الجارية في الوقت الراهن. وهناك أيضاً مسألة الاستقلال والتبعية في العلاقات

المصرية الأمريكية خاصة وأنها علاقات تتسم بالتشابك والتعقيد.

ومن هذا المنطلق، فإن التعثر في أداء سياسات النظام ومؤسساته في التعامل بفاعلية مع الاستحقاقات السابقة وبخاصة الداخلية منها، يمكن أن يسهم في توسيع دائرة التأييد السياسي للإخوان، خاصة وأن الجماعة تطرح شعار «الإسلام هو الحل» كتعبير عن مشروع إسلامي بديل لإنقاذ مصر. ومن هنا فقد انتهز النظام بعض الظروف المواتية للتصدي لجماعة الإخوان المسلمين من منطلق القناعة بأن مواجهتها مستقبلاً يمكن أن يكون بثمن سياسي وأمني كبير.

ورابعها، تزايد حالة القلق لدى السلطات المصرية من جراء وجود اتصالات ولو على مستويات سياسية دنيا بين الإدارة الأمريكية وجماعة الإخوان المسلمين. وقد فجر الرئيس مبارك هذه القضية عندما أعلن بأن واشنطن على صلة بجماعة الإخوان المسلمين الإرهابية وأن السلطات المصرية لم تكن على علم بذلك في بادىء الأمر[1]. وقد جاء هذا التصريح في سياق مؤشرات عديدة عززت حالة القلق لدى السلطات المصرية بهذا الخصوص منها: موقف الإدارة الأمريكية من الحركات الإسلامية في مصر بصفة عامة. فسماح واشنطن للشيخ عمر عبد الرحمن أمير الجماعة الإسلامية، التي نفذت أكثر من ٩٠٪ من عمليات العنف ضد رموز النظام المصري منذ منتصف الثمانينيات، سماحها له بدخول الولايات المتحدة الأمريكية وتسهيل إجراءات إقامته فيها وغض الطرف عن الأنشطة المضادة التي كان يقوم بها ضد النظام المصري من فوق أراضيها، وذلك قبل وقوع حادث تفجير مركز التجارة العالمي واتهام الشيخ عمر عبد الرحمن بالضلوع فيه وتقديمه للمحاكمة. هذا الموقف من الإدارة الأمريكية كان مثار استياء السلطات المصرية، خاصة وأن الصحافة الأمريكية كانت تلقب عمر عبد الرحمن بخميني مصر في إشارة واضحة إلى احتمال توليه السلطة على أنقاض

---

(١) جريدة السياسة الكويتية، (٢٤/ ١/ ١٩٩٥).

نظام الرئيس مبارك. ولقد جاءت اتصالات السلطات الأمريكية ببعض الجماعات الإسلامية في مصر بناء على مطالبة بعض الأوساط الرسمية وغير الرسمية للإدارة الأمريكية بضرورة الإبقاء على قنوات اتصال مفتوحة مع الإسلاميين في مصر تحسباً للمستقبل وتجنباً لتكرار أخطاء الإدارة الأمريكية في التعامل مع المعارضة الإيرانية الإسلامية التي كان يتزعمها الإمام الخميني أيام الشاه(١).

كما أن رؤية الإدارة الأمريكية لطبيعة العلاقة بين نظم الحكم والحركات الإسلامية المسيسة في العالم العربي والإسلامي مثلت وتمثل مصدراً آخر لقلق الحكم في مصر. فهناك تيار بارز في الإدارة الأمريكية يؤكد على ضرورة أن تقوم نظم الحكم في الدول المعنية بالتمييز بين الحركات الإسلامية المعتدلة والأخرى المتطرفة. وإذا كانت المواجهة الأمنية والسياسية هي الاستراتيجية الأنسب للتعامل مع المتطرفين، فإن الحوار السياسي وفتح قنوات المشاركة في الحياة السياسية أمام المعتدلين هو النهج الأنسب لتحقيق الاستقرار الداخلي وتأكيد التزام هذه النظم بالتوجه الديمقراطي(*). وتتبنى الإدارة

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول بعض ملامح سياسة الولايات المتحدة الأمريكية (في عهد كلينتون) تجاه الحركات الإسلامية في مصر، انظر التقرير التالي: «The Battle Looms: Islam and Politics in the Middle East». *Report to the Committe on Foreign Relations, United States Senate.* Washington D.C. Government printing office 1993, pp. 14-19; Judith Miller, «The Challenge of Radical Islam», *Foreign Affairs*, vol. 72, N°2, Spring 1993; Leont. Hadar, «What Green Peril?», *Foreign Affairs*, vol. 72, N°2, spring 1993.

(*) وهذا لا يعني قبول واشنطن أو ترحيبها بوصول حركات إسلامية إلى السلطة عبر أساليب ديمقراطية في هذه الدولة العربية أو تلك. فالمؤكد أن واشنطن مع احتواء التيارات الإسلامية المعتدلة في إطار النظم القائمة، ولكنها ليست مع إحلالها محل هذه النظم السلطة في الدول العربية ومتوافقة مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة هو أفضل من تطبيق الديمقراطية التي قد تأتي بقوى سياسية غير متوافقة مع المصالح =

الأمريكية هذا التوجه بشكل واضح تجاه الأزمة الجزائرية، حيث كثيراً ما طالبت الحكم في الجزائر بضرورة إجراء مصالحة وطنية تشارك فيها مختلف الأحزاب والقوى السياسية بما فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ مع توسيع قاعدة السلطة بإجراء انتخابات نزيهة والتزام جميع الأطراف بنتائجها. وأكثر من هذا فإن واشنطن منحت بعض كوادر الجبهة الإسلامية للإنقاذ حق اللجوء السياسي وتسمح لها بممارسة نشاطها السياسي والإعلامي من فوق أراضيها[1]. وفي ضوء ذلك يتوجس النظام المصري من احتمال أن تطالبه واشنطن وربما أطراف غربية أخرى حكومية وغير حكومية بفتح حوار سياسي مع الإخوان والسماح لهم بالمشاركة في الحياة السياسية من خلال تنظيم رسمي ومعترف به. بل وربما توظف واشنطن هذا الأمر كورقة للضغط على النظام المصري في إطار بعض القضايا المتشابكة بين البلدين.

وفي ضوء هذه الخلفيات انتقد الرئيس مبارك الاتصالات التي أجراها مسئولون أمريكيون مع جماعة الإخوان المسلمين بقوله مخاطباً الأمريكيين:

= والتوجهات الأمريكية إلى سدة السلطة في تلك الدول. ومن هنا فإن كل ما تطلبه الولايات المتحدة من النظم الحاكمة هو تحسين أساليب الحكم والإدارة بما يدعم من شرعية هذه النظم أمام شعوبها ويحقق الاستقرار السياسي. ويكشف ذلك عن حقيقة المنطق البرغماتي والانتهازي الذي يحكم سلوك الإدارة الأمريكية في تعاملها مع قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، خاصة وأنها تتعامل بنفس المنطق تجاه الصين ودول أخرى في العالم.

(١) لمزيد من التفاصيل حول رؤية الإدارة الأمريكية للأزمة الجزائرية انظر: عزت صافي، «الصراع الأمريكي ـ الفرنسي مكشوف والخلاف على الديمقراطية»، جريدة الخليج الإماراتية، العدد ٥٥٢٣ (٢٨/ ٦/ ١٩٩٤)؛ يوسف عثمان، «الجزائر بين فكي واشنطن وباريس»، مجلة الشراع اللبنانية، العدد ٦٣٥ (٤/ ٧/ ١٩٩٤)؛ مقتطفات مطولة من محاضرة لروبرت بيليترو، مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط، في: جريدة السياسة الكويتية (٢/ ٦/ ١٩٩٤)؛ Christopher Dickey, «Washington: Islam is not an Issue», *Newsweek*, May 30, 1994, p. 38.

«أنتم تتصورون أنكم ستصححون الأخطاء التي ارتكبتوها في إيران، حيث لم تكونوا على صلة بآية الله الخميني وجماعته المتطرفة قبل أن يصلوا إلى السلطة. . . لكنني أستطيع أن أؤكد لكم أن تلك الجماعات لن تسيطر أبداً على هذا البلد ـ يقصد مصر ـ ولن تكون أبداً على صلة طيبة بالولايات المتحدة الأمريكية، وأن هذه الاتصالات لن تكون ذات فائدة لكم أو لأية دولة أخرى تساند تلك الجماعـات»[١]. كما أكد الرئيس مبارك على هذا المعنى في مناسبة أخرى بقوله: «يتهيأ لهذه الدول من كثرة التحليلات وتضاربها أننا لانملك خبرة، وأن الأصوليين قد يتولون الحكم فيقيمون اتصالات معهم. الخميني كان في فرنسا أيام جيسكار ديستان، وأمريكا أقنعت الشاه بالخروج معتقدة أن الخميني سيتبعها، ولكن بعد ذلك كانت له مواقفه المعروفة تجاه الغرب وهجومه عليه. هذه العناصر ليس لها أمان، والدول الكبرى لا تفهمها ومعلوماتها خاطئة وقاصرة. الأصوليون لا يستطيعون أن يفعلوا شيئـاً»[٢].

وهكذا سعى النظام المصري إلى نسف الاتصالات القائمة والمحتملة بين الإدارة الأمريكية من ناحية والإخوان المسلمين من ناحية أخرى، وذلك بالتأكيد على استحالة وصول الإخوان أو غيرهم من الجماعات الإسلامية إلى الحكم في مصر باعتبار أن مصر ليست إيران ولن تكون. وبالتالي فإن أي اتصالات تجريها الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من الدول الغربية مع تلك الجماعات لا جدوى منها، خاصة وأنها جماعات تقف من الغرب موقف العداء. ويتضمن هذا القول تأكيداً على مطالبة الإدارة الأمريكية بالتعامل مع النظام الشرعي في مصر فقط باعتباره الحريص على توثيق علاقاته بالغرب وبخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، كما أن أي رهان على بدائل إسلامية للنظام هو رهان خاسر. وفي معرض رده على سؤال صحفي حول احتمال التحاور مع الإخوان المسلمين كما تنصح بذلك بعض الدول الغربية قال

---

(١) نقلاً عن جريدة السياسة الكويتية (٢٤/ ١/ ١٩٩٥).

(٢) حديث للرئيس مبارك إلى مجلة الوطن العربي الباريسية، العدد ٩١٤ (٩/ ٩/ ١٩٩٤).

الرئيس مبارك: «لا لا . . . نقول لهم لا داعي أن يخالفوا نظام الدولة. وليس عندنا شيء اسمه جمعية الإخوان المسلمين. فهي محظورة وأي إجراء تعمله فسيكون مخالف للقانـون»[1]. وفي ضوء ذلك تحرك ـ ويتحرك ـ النظام المصري لقطع الطريق أمام أي اتصالات يمكن أن تحدث مستقبلاً بين الإدارة الأمريكية أو غيرها من الدول الغربية والإخوان، والتي يمكن توظيفها لممارسة الضغوط عليه لسبب أو لآخر من قبل تلك الدول. ومن هنا فقد راح يتخذ الإجراءات الكفيلة بإضعاف نفوذ الإخوان في الداخل حتى لا يمكن أن يراهن عليهم أي طرف خارجي وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهم البديل الأكثر احتمالاً للنظام الحاكم في مصر.

وخامسها، تحسب النظام السياسي المصري للاحتمالات الإقليمية الأسوأ بشأن علاقة نظم الحكم بالحركات الإسلامية المسيسة في العديد من الدول العربية. وأسوأ هذه الاحتمالات بالنسبة له أن يجد نفسه محاصراً إقليمياً إذا تمكنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الوصول إلى الحكم في الجزائر بشكل أو بآخر، خاصة وأن كل الاحتمالات مفتوحة أمام مستقبل الوضع السياسي في الجزائر في ضوء حالة الحرب الدائرة بين السلطة والإسلاميين منذ عام ١٩٩١. وأن يستمرالتحالف القائم في السودان بين الجبهة القومية الإسلامية برئاسة الدكتور حسن الترابي، الذي يتبنى نظرة أممية للحكم الإسلامي، ونظام الفريق البشير، الذي يعتبره البعض مجرد واجهة لحكم الجبهة القومية الإسلامية. وأن تزداد فاعلية الجماعات الأصولية في تحدي النظام الليبي وزعزعة استقراره خاصة وأن هناك بعض المؤشرات على ذلك؛ وأن تندلع الانتفاضة الفلسطينية مرة أخرى بقيادة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ومنظمة الجهاد الإسلامي ضد سلطة الحكم الذاتي وإسرائيل وذلك في حالة انهيار عملية السلام وعدم تحقق الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية

---

(١) حديث للرئيس مبارك إلى جريدة الحياة اللندنية (٢/ ٩/ ١٩٩٤).

المشروعة على أرض الواقـع[1]. وكل تلك احتمالات واردة.

وفي إطار تحسب النظام المصري للتقليل من تأثيراتها وتداعياتها السلبية على مصر في حالة حدوثها كلها أو بعضها، فإنه يتحرك في أكثر من اتجاه لإنهاء أو تحجيم دور الجماعات الإسلامية المسيسة داخل مصر، حتى لا تكون هناك نقاط ارتكاز داخلية لأي تأثيرات وافدة من الخارج وقد تشكل خطورة بدرجة أو بأخرى وبشكل أو بآخر على النظام الحاكم.

وأخيراً، فإن المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس مبارك والتي جرت في أديس أبابا عاصمة الحبشة في حزيران / يونيو من العام ١٩٩٥، هذه العملية قدمت زخماً جديداً لسياسة المواجهة التي ينتهجها النظام ضد الإخوان. فالبيان الذي أصدرته وزارة الخارجية الأثيوبية بعد انتهاء التحقيقات في الحادث أكد على ضلوع بعض أجهزة النظام السوداني في محاولة اغتيال الرئيس مبارك من خلال التخطيط للعملية والمساهمة في تمويلها وتقديم تسهيلات لمنفذيها. كما أكد النظام المصري بدوره على أنه يمتلك أدلة قاطعة على تورط نظام البشير ـ الترابي في محاولة الاغتيال، فضلاً عن امتلاكه أدلة على قيام النظام السوداني بدعم ورعاية الجماعات المتطرفة التي تمارس العنف والإرهاب ضد الدولة والمجتمع في مصر. وعلى أثر محاولة الاغتيال الفاشلة تزايدت حدة التدهور في العلاقات المصرية ـ السودانية المتدهورة أصلاً. وفي هذا الإطار راح النظام المصري يصعد في حملته ضد جماعة الإخوان متهماً إياها بالتعاون والتنسيق مع نظام البشير ـ الترابي في العمل على زعزعة الأمن والاستقرار داخل مصر، وذلك من خلال تقديم الدعم المادي والعسكري للجماعات المتطرفة التي انخرطت في ممارسة العنف ضد الدولة والمجتمع. وسوف تتناول الدراسة هذه النقطة بشيء من التفصيل فيما بعد.

---

(١) محمد سيد أحمد، «عليها أن تحارب على جبهتين معاً: حرب أصولية وضغوط أمريكية ـ إسرائيلية على مصر»، لوموند دبلوماتيك. نقلاً عن الوطن الكويتية (١٩٩٥/٣/١٩).

الفصل الثاني

قضايا الخلاف بين النظام السياسي وجماعة الإخوان المسلمين

في إطار التحول الذي طرأ على سياسة النظام الحاكم في تعامله مع جماعة الإخوان المسلمين على نحو ما سبق ذكره، فإن هناك جملة من القضايا التي تشكل أرضية للخلاف بين النظام والإخوان. وتتمثل أهم هذه القضايا في: حالة تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر، وعلاقة الإخوان بجماعات التطرف والعنف، وموقف الإخوان من قضية الديمقراطية وما يرتبط بها من دستور مدني وتعددية سياسية وحزبية، وقضية الحزب الديني، وسعي الإخوان للوصول إلى السلطة وممارسة الحكم، وعلاقة الإخوان ببعض الأطراف الخارجية المتهمة بزعزعة الأمن والاستقرار في مصر. ويتضح مما سبق أن مواجهة النظام للإخوان ترتبط بجملة من القضايا وثيقة الصلة بواقع ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر. وتعرض الدراسة لكل من القضايا السابقة وأبعاد الجدل والخلاف بين النظام والإخوان بصددها بشيء من التفصيل.

١ ـ حالة تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر

يتلخص الموقف الرسمي بخصوص هذه القضية في التأكيد على أن مصر دولة إسلامية ينص دستورها على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر

الرئيسي للتشريع، وأن معظم القوانين المعمول بها في مصر لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. وكما أن الدولة ملتزمة بعدم إصدار قوانين مخالفة لأحكام الشريعة ومبادئها فإنها حريصة وبنفس الدرجة على تنقية القوانين التي صدرت في فترات سابقة من كل ما يخالف الشريعة، مع مراعاة أن تتم هذه العملية بصورة تدريجية حتى لا تحدث هزة في البناء القانوني المصري. ويؤكد المسئولون الرسميون كذلك على أنه لم يتبق من التطبيق الكامل للشريعة في مصر سوى مسألتين هما تطبيق الحدود والفوائد المصرفية. ويوجد بشأن كل منهما العديد من الآراء والاجتهادات بين علماء الدين المتخصصين.

وفي مقابل هذه الرؤية الرسمية لمسألة تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر، فإن للإخوان رؤية أخرى مغايرة مفادها أن الشريعة الإسلامية كنظام شامل للحياة غير مطبقة في مصر. وأن الدولة لا تحترم نص المادة الثانية من الدستور التي تؤكد أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. ويدلل الإخوان على ذلك بوجود العديد من القوانين والظواهر والسلوكيات التي تتعارض مع أحكام الشريعة ومبادئها والتي يغض النظام الطرف عنها. ومن ذلك على سبيل المثال الفوائد الربوية، والترخيص بتصنيع الخمور وبيعها، وانتشار الملاهي والحانات التي تُرتكب فيها المعاصي. كما ينتقد الإخوان مسلك الحكومة وادعاءاتها بشأن تطبيق الشريعة الإسلامية فهي لم تتخذ خطوات جادة على هذا الطريق فلم تقم مثلاً بإعادة صياغة السياسات الإعلامية والتعليمية والثقافية على أسس إسلامية بقصد تهيئة المناخ لتطبيق الشريعة باعتبار أن هذه السياسات هي المعنية بعملية التنشئة والتوجيه. كما لم تقم الحكومة بتغيير مناهج ومقررات كليات الحقوق لتخرج كوادر وعناصر قانونية مؤهلة لتطبيق أحكام الشريعة. كما أن المسئولين لا يقدمون القدوة للناس في مجال احترام القيم والمبادىء الإسلامية.

هذا ويتهم الإخوان النظام بدفن مشروعات تقنين الشريعة الإسلامية التي أنجزتها لجان متخصصة في مجلس الشعب بين عامي ٧٨ و١٩٨٣، يتهمونه

بدفنها في أدراج مجلس الشعب. كما يبدون اعتراضهم على مقولة أن معظم القوانين المعمول بها في مصر لا تتعارض مع مبادىء الشريعة الإسلامية، مؤكدين على أن الله قد أمر المسلمين بأن يحكموا بما أنزل الله وليس بمثل ما أنزل الله[1]. وفي ضوء ذلك فإن الإخوان يعتبرون أن التطبيق الكامل للشريعة الإسلامية بأساليب سلمية وبطريقة تدريجية هو غايتهم النهائية. وقد لخص كل هذه المعاني المستشار مأمون الهضيبي نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين والمتحدث الرسمي باسم الجماعة، بقوله: «السلطة ليست مسعى لنا. ولو كانت الحكومة تحكم بما أمر الله لكنا من خدامها. فرق كبير أن تحكم بالإسلام وأن تُحكم بالإسلام. ونحن لا غضاضة لدينا لو حُكمنا بالإسلام»[2]. وعندما سُئل: إذن بماذا تُحكمون الآن؟ أجاب: «تلك قضية أخرى أرجو ألا نخوض فيها»[3]. وفي هذا الإطار يرفع الإخوان شعار «الإسلام هو الحل» بمعنى أنه يتضمن حلولاً لكافة المشاكل التي تعاني منها مصر والعالم الإسلامي في الوقت الراهن.

وكما سبق القول فإن السجال الدائر بين النظام والإخوان حول حالة تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر، إنما يعكس في جانب منه صراعاً على ورقة الشرعية الدينية. فالنظام الحاكم يتخذ من الدين الإسلامي كمصدر للشرعية، لا يمكنه الاستغناء عنه بحالٍ من الأحوال شأنه في ذلك شأن نظامي عبد الناصر والسادات والعديد من النظم الحاكمة في العالم العربي والإسلامي في الوقت الراهن[4]. أما بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين فإن المطالبة

(١) لمزيد من التفاصيل حول أبعاد رؤية الإخوان المسلمين لحالة تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر انظر: مناقشات نواب الإخوان تحت قبة البرلمان خلال الفصل التشريعي الخامس (١٩٨٧ ـ ١٩٩٠) والمسجلة في مضابط مجلس الشعب. وانظر كذلك: محمد الطويل، الإخوان في البرلمان. القاهرة، المكتب المصري الحديث، ١٩٩٢.

(٢) حوار مع مأمون الهضيبي، الحياة اللندنية (١٥/ ٤/ ١٩٩٥).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) د. هالة مصطفى، الدولة والحركات الإسلامية المعارضة، مرجع سبق ذكره.

بتطبيق الشريعة هي قضيتها المحورية وأحد عوامل استمرارها وتماسكها وشعبيتها. ومن هنا فإن قيام جماعة الإخوان المسلمين بمنازعة النظام الحاكم في أحد المصادر الهامة لشرعيته من ناحية، بل وتشكيكها المستمر في حجية استناده إلى ذلك المصدر من ناحية أخرى، إنما كان عاملاً هاماً لتزايد قلق النظام من جراء تمدد الدور السياسي والاجتماعي للإخوان خلال السنوات العشر الأخيرة. أضف إلى ذلك أن تبني جماعة الإخوان لهدف «تطبيق الشريعة الإسلامية» وشعار «الإسلام هو الحل» إنما يضعها في موقع الطرف الذي يمتلك بديلاً إسلامياً متكاملاً لكافة الأوضاع والنظم والقوانين والسياسات القائمة في مصر. ومن هنا اتجه النظام إلى سحب البساط من تحت أقدام الإخوان وذلك عن طريق زيادة الاهتمام بالشؤون الإسلامية، كمياً وكيفياً، من خلال الأجهزة والمؤسسات الرسمية من ناحية، فضلاً عن اتخاذ إجراءات إعلامية وسياسية وقانونية وأمنية لتحجيم دور الإخوان من ناحية أخرى.

وبعيداً عن الخلاف في الرؤية بين النظام والإخوان بشأن حالة تطبيق الشريعة الإسلامية، فإن هناك عدة ملاحظات جديرة بالتسجيل.

أولاها، حقيقة موقع الشريعة الإسلامية في البناء القانوني المصري، خاصة وأن هناك مشروعات بقوانين تتضمن تقنيناً للشريعة الإسلامية سبق أن قامت بإعدادها لجان متخصصة في مجلس الشعب بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٣، إلا أن هذه المشروعات عُطلت في دهاليز المجلس ولم تأخذ طريقها عبر القنوات الرسمية لكي يتم تطبيقها. وقد أقر الدكتور صوفي أبو طالب الرئيس الأسبق لمجلس الشعب هذه الحقيقة بوضوح، حيث أكد على قيامه، بعد موافقة المجلس، بتشكيل عدة لجان متخصصة من رجال القانون والقضاء وعلماء الأزهر لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية. وقد كان عمل هذه اللجان يجري تحت سمع وبصر جميع أجهزة الدولة، بل وبمباركة القيادة السياسية متمثلة في الرئيس أنور السادات ونائبه في ذلك الوقت حسني مبارك والذي تولى السلطة بعده. وقد استغرق عمل اللجان المعنية قرابة الأربع سنوات

وكان الحصيلة إنجاز عدة مشروعات بقوانين تمثل تقنيناً للشريعة الإسلامية في عدة مجالات. وهذه المشروعات هي: مشروع بقانون المعاملات المدنية، ومشروع بقانون الإثبات، ومشروع بقانون العقوبات، ومشروع بقانون التجارة، ومشروع بقانون التجارة البحرية[1]. وإذا كان الأمر كذلك حيث أخذت الدولة زمام المبادرة في تقنين الشريعة الإسلامية تمهيداً لتطبيقها فإنه يصبح من المشروع التساؤل عن الأسباب التي دفعت الدولة إلى اتخاذ تلك الخطوة من ناحية، والأسباب التي دفعتها إلى التراجع عنها وجعل مسألة تطبيق الشريعة مرادفة لعدم إصدار قوانين تخالف أحكام الشريعة من ناحية وتنقية القوانين القائمة من كل ما يتعارض مع الشريعة من ناحية أخرى. وهو الأمر الذي يثير تساؤلاً كبيراً حول حقيقة موقع الشريعة في البناء القانوني المصري.

---

(١) حوار مع د. صوفي أبو طالب، في: محمد الطويل، «الإرهاب والرئيس: صناعة التطرف في السبعينات»، السياسة الكويتية (١٤/ ٥/ ١٩٩٤)، وقد قال صوفي أبو طالب في هذا الحوار ما يلي: «واستجابة لهذا النص ووجوب تطبيقه ـ يقصد النص الذي تضمنه دستور ١٩٧١ باعتبار أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، وذلك قبل تعديل الدستور في أيار/ مايو ١٩٨٠ وجعل الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع ـ عندما توليت رئاسة مجلس الشعب وبالاتفاق مع الرئيس السادات ـ وكان وقتها الرئيس حسني مبارك نائباً له ويعلم ذلك ـ وأنه يجب تقنين أحكام الشريعة الإسلامية لتطبيقها. وأخذ التقنين فرصته لمدة خمس سنوات وكان أثناءها وفي كل لقاء أو اجتماع مع الرئيس السادات يسألني: فين يا صوفي تقنينات الشريعة. وكان يحضّ دائماً على الانتهاء منها، ولكننا انتهينا من ذلك في عام ١٩٨٢. وفي اجتماع موسع برئاسة الرئيس حسني مبارك وحضور القيادات السياسية، اتفقنا على فترة زمنية انتقالية لمدة ثلاث سنوات يجري خلالها تغيير مناهج الدراسة في كلّيات الحقوق وأيضاً تدريب القضاة على النصوص القانونية الجديدة، وكذلك إعلام الرأي العام بالنظم القانونية الجديدة، بل ووصل الأمر إلى الاتفاق على تحديد مَنْ الذي سيتكلم في الإذاعة والتلفزيون ومَنْ الذي سيكتب في الصحافة؟ ثم جاءت أحداث السودان ومحاولات وسعي إيران لتصدير ثورتها، فأدّى ذلك إلى التمهّل والتروي في التطبيق».

وثانيتها، إن إحدى مشكلات الإخوان المسلمين في ما يتعلق بتبنيهم لقضية تطبيق الشريعة الإسلامية تتمثل في قناعتهم بأن هناك عدة رؤى بشأن تطبيق الشريعة ـ وهذا صحيح ـ وأن رؤيتهم لهذا الأمر هي الأصوب والأصح. ومن ثم فإن أي تطبيق للشريعة الإسلامية في مصر لا بد وأن يكون قائماً على الرؤية الإخوانية بهذا الخصوص. وأكثر من ذلك فإن الإخوان يعطون لأنفسهم حق مراقبة سلامة تطبيق الشريعة وجدية القائمين عليه. وقد عبَّر عن هذا المعنى بوضوح الأستاذ مصطفى مشهور المرشد العام لجماعة الإخوان بقوله: «الإخوان. . . يكونون جنداً وعوناً لمن يقوم على تطبيق الشريعة. فهم ليسوا طلاب دنيا أو مناصب كما يفتري عليهم البعض، ولكن من حقهم أن يطمئنوا على سلامة التطبيق وأن القائمين عليه جادون لهذه المهمة بصدقهم وصلاحهم»[1]. ومشكلة هذا الطرح أنه يتضمن نوعاً من فرض الوصاية من قبل الإخوان على عملية تطبيق الشريعة في مصر. إذ يعتبرون أن رؤيتهم هي المرجعية بهذا الخصوص وأن من حقهم مراقبة مدى توافق التطبيق مع تلك المرجعية.

وثالثتها، على الرغم من أن قضية تطبيق الشريعة الإسلامية هي القضية المحورية بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين، حيث يطالبون ليل نهار بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية والحكم بما أنزل الله، على الرغم من ذلك فإن الباحث لم يستطع العثور على مؤلف أو وثيقة تتضمن رؤية إخوانية متكاملة بشأن تطبيق الشريعة الإسلامية أو وضع شعار «الإسلام هو الحل» موضع التطبيق، وإن كان هذا لا ينفي وجود اجتهادات فردية جزئية لبعض كوادر الإخوان بخصوص هذه المسألة أو تلك. وربما يكون هذا راجعاً إلى قصور في قدرة الباحث على الوصول إلى المصادر الإخوانية. ولذلك يشكر مسبقاً من يدله على وجود مصدر أو مصادر بهذا الخصوص. هذا وقد دأب رموز الإخوان على تقديم إجابات عامة عندما يُسألون عن البرامج والتفصيلات التي

---

(١) حوار مع مصطفى مشهور، جريدة الأحرار (١٣/ ٤/ ١٩٨٧).

تعكس رؤيتهم لتطبيق الشريعة الإسلامية وطرح حلول إسلامية لعديد من المشكلات التي تعاني منها مصر، بل والعالم الإسلامي، في الوقت الراهـن[1].

٢ ـ علاقة الإخوان بجماعات التطرف والعنف

وتعتبر هذه القضية واحدة من أكثر القضايا حساسية في ملف علاقة النظام الحاكم بجماعة الإخوان المسلمين. وذلك نظراً لعمق التداعيات والتأثيرات السلبية التي ترتبت على ممارسات جماعات التطرف والعنف وبخاصة الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد على أوضاع الاقتصاد والمجتمع في مصر من ناحية، وشراسة عملية المواجهة المسلحة التي خاضتها الأجهزة الأمنية خلال السنوات الأخيرة للتصدي لتلك الجماعات من ناحية ثانية. وقد ازدادت حساسية هذه القضية عندما بدأ الرئيس مبارك يؤكد بصراحة وبوضوح كامل أن جماعة الإخوان المسلمين تقف وراء معظم الأنشطة والعمليات التي قام بها الإرهابيون. وبذلك أسقط النظام التمييز الذي أقامه لفترة طويلة بين الإخوان من ناحية والجماعات المتشددة من ناحية أخرى، وأصبح ينظر إلى الإخوان والجماعات المعنية ككيان واحد أو كوجهين لعملة واحدة. وهذا التحول الذي برز بشكل واضح منذ مطلع العام ١٩٩٤ يُعتبر علامة فارقة في تطور علاقة النظام الحاكم بجماعة الإخوان المسلمين.

وفي معرض التأكيد على وجود علاقة عضوية بين الإخوان وجماعات التطرف والعنف، فإن دوائر النظام الحاكم تطرح عدداً من الحجج وتوجه عدداً من الاتهامات والانتقادات للإخوان، يمكن تلخيص أهمها في ما يلـي[2]:

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال: «حوار مع مصطفى مشهور»، في: د. عمرو عبد السميع، الإسلاميون: حوارات حول المستقبل، القاهرة، مكتبة التراث الإسلامي، ١٩٩٢، ص ٩٤ ـ ٩٥؛ حوار مع مأمون الهضيبي، جريدة النور، العدد ٢٦٥ (٥/ ٤/ ١٩٨٧).

(٢) اعتمدنا على عدة مصادر لتحديد أبعاد الرؤية الرسمية لطبيعة علاقة الإخوان بجماعات =

١ ـ أن جماعة الإخوان المسلمين هي أول من وضع بذور التطرف، السياسي والديني، والعنف في مصر سواء على المستوى الفكري والعقيدي أو على المستوى التنظيمي والحركي. فهي أول جماعة بدأت بتسييس الدين والخلط المتعمد بين الدين والسياسة. وعلى هذا النهج سادت جماعات التطرف والعنف التي ظهرت في فترات تاريخية لاحقة. كما أن الجماعة أنشأت في مرحلة ما قبل عام ١٩٥٢ ما عُرف بـ «النظام الخاص» أو «الجهاز السري»، الذي قام بالعديد من الاغتيالات السياسية وأعمال التخريب خلال الأربعينيات والخمسينيات. وقد كان هدفهم من وراء ذلك هو الانقضاض على السلطة والحكم.

٢ ـ أن معظم جماعات التطرف والعنف مثل «جماعة المسلمين» المعروفة إعلامياً باسم «جماعة التكفير والهجرة»، وجماعة الفنِّية العسكرية وتنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية قد خرجت من تحت عباءة الإخوان المسلمين. فهناك قادة وكوادر في تلك الجماعات انتموا إلى عضوية الإخوان في بعض الفترات وتشربوا بفكر الجماعة وتوجهاتها. كما أن كتابات سيد قطب وبخاصة مؤلفه **معالم في الطريق** تمثل مصدراً رئيسياً للفكر الانقلابي الذي تتبناه جماعات التطرف والعنف والذي يدور حول مقولات الجاهلية والتكفير واستخدام القوة والعنف للإطاحة بنظم الحكم القائمة في البلدان الإسلامية وتأسيس دولة إسلامية ومجتمع إسلامي ونظام حكم إسلامي وفقاً للأصول الإسلامية الصحيحة حسبما تتصورها هذه الجماعات.

= التطرّف والعنف. أولها، خطب وتصريحات الرئيس مبارك اعتباراً من عام ١٩٩٤. وثانيها، خطب وتصريحات وزير الداخلية اللواء حسن الألفي. وثالثها، البيانات الرسمية التي تعلنها وزارة الداخلية. وجدير بالذكر أن التأكيد على وجود علاقة عضوية بين الإخوان وجماعات التطرف والعنف يشكّل عنصراً أساسياً في خطب وتصريحات كل من الرئيس مبارك ووزير الداخلية.

٣ ـ أن هناك علاقة عضوية تربط بين جماعة الإخوان المسلمين وتنظيمات التطرف والعنف، مردها أن كافة جماعات الإسلام السياسي في مصر تنتمي إلى نسق فكري وعقيدي واحد حتى وإن اختلفت الشعارات واللافتات وتباينت الأفكار وأساليب العمل بين بعض هذه الجماعات في بعض الفترات. فهدف الجميع واحد وهو الانقضاض على السلطة والحكم وتقويض أسس ودعائم الدولة المدنية في مصر وبناء دولة دينية على النسق الخميني الإيراني بكل ما يحمله ذلك من معان ودلالات. ومن هذا المنطلق فإن هناك حبلاً سرياً يربط بين الإخوان وجماعات العنف والإرهاب، قوامه تقسيم العمل بين الطرفين، بحيث ينخرط الإخوان في العمل السياسي العلني ويقومون بالسيطرة على بعض مؤسسات الدولة والمجتمع عبر قنوات وآليات سلمية ومشروعة، بينما يقوم المتشددون بممارسة العنف والإرهاب ضد الدولة والمجتمع، وذلك بهدف إنهاك النظام وتشتيت جهوده تمهيداً للإطاحة به. ومن هنا فإن جماعات التطرف والعنف تعتبر بمثابة الجهاز السري للإخوان المسلمين. ولذلك لم يقدم الإخوان موقفاً قاطعاً وصريحاً تجاه تلك الجماعات، وكل ما فعلوه هو إصدار بعض البيانات التي تضمنت توجيه اتهامات للنظام وانتقادات لسياساته وممارساته، بل وتحميله مسؤولية تنامي ظواهر التطرف والعنف في المجتمع. وبلغة أخرى فقد كانت بيانات الإخوان تنطوي على التشهير بالنظام أكثر من اهتمامها بإدانة ممارسات جماعات التطرف والعنف.

٤ ـ أن جماعة الإخوان المسلمين تقدم الكثير من الدعم والمساندة لجماعات التطرف والعنف. فهي ساهمت في تمويل أنشطة تلك الجماعات وذلك بتزويدها بالأموال. كما أنها دأبت على تقديم مساعدات مادية وعينية لأسر الهاربين والمحكوم عليهم والمعتقلين من أعضاء تلك الجماعات. كما أن محامين ينتمون إلى الإخوان قاموا بالدفاع عن متهمين من أعضاء الجماعات أمام المحاكم. فضلاً عن قيام الإخوان بتقديم تبرير أخلاقي ومعنوي لممارسات تلك الجماعات وذلك بإلقاء اللائمة على السياسات

والممارسات الخاطئة للنظام الحاكم والتي شكلت بيئة ملائمة لتنامي ظواهر التطرف والعنف. علاوة على إغلاقه لقنوات الحوار مع تلك الجماعات ولجوئه إلى الحل الأمني مما أدى إلى تصاعد العنف المضاد من وجهة نظر الإخوان.

٥ ـ كثيراً ما أكدت تقارير الأجهزة الأمنية على وجود اتصالات بين بعض كوادر الإخوان وبعض قيادات التنظيمات الإرهابية الموجودة في الداخل وفي الخارج وذلك بهدف توصيل الدعم والمساعدة لتلك الجماعات من ناحية وتنسيق الأنشطة والجهود من ناحية أخرى. كما أن جماعة الإخوان المسلمين قامت باستغلال لجنة الإغاثة الإنسانية التابعة للنقابة العامة للأطباء، كغطاء لتسفير بعض شباب الإخوان إلى خارج البلاد بدعوى العمل في مجال الإغاثة في دول عديدة مثل اليمن والصومال والبوسنة والهرسك، ولكن الهدف الحقيقي من هذه العمليات هو تدريب العناصر الإخوانية على استخدام السلاح والمتفجرات في معسكرات خاصة في تلك الدول فضلاً عن تحقيق الالتحام بين عناصر من الإخوان وفصائل الجماعات الإرهابية الموجودة بالخارج، بحيث عندما تعود هذه العناصر تكون مستعدة للعمل كبؤر وخلايا إرهابية.

وعلى الجانب الآخر يطرح الإخوان جملة من الحجج والدفوع للردّ على اتهامات النظام لهم بشأن علاقتهم بجماعات التطرّف والعنف. ويمكن تلخيص أهمها في ما يلـي[1]:

١ ـ النفي المطلق لوجود أية علاقة بين الإخوان المسلمين وجماعات التطرف والعنف سواء على المستوى الفكري أو التنظيمي أو الحركي.

---

(١) اعتمدنا على كتابات وتصريحات وحوارات كل من عمر التلمساني (المرشد العام الأسبق لجماعة الإخوان)، وحامد أبو النصر (المرشد العام السابق للجماعة)، ومصطفى مشهور (المرشد العام الحالي)، ومأمون الهضيبي (نائب المرشد العام)، وذلك لتحديد ورصد عناصر رد الإخوان على الاتهامات التي توجهها إليهم السلطة بشأن علاقتهم بتنظيمات التطرف والعنف.

فالمنهج الذي تتبناه جماعة الإخوان المسلمين يقوم على نبذ التطرف والعنف والإرهاب والدعوة إلى تطبيق شرع الله وإعلاء كلمته بالحكمة والموعظة الحسنة، ومن خلال الأساليب والقنوات الرسمية والعلنية المتاحة. وبالتالي فإن فكرهم ومنهجهم وأسلوبهم في ممارسة الدعوة يختلف جذرياً عن أفكار ومناهج وأساليب جماعات التطرف والعنف. وفي هذا الإطار يؤكد الإخوان على أن الجماعات المعنية تهاجمهم بعنف بسبب خطهم الفكري والسياسي المعتدل وقبولهم ممارسة العمل السياسي في ظل الأطر والقواعد السياسية القائمة، بل إن بعض هذه الجماعات يكفر الإخوان. كما أن هناك اشتباكات عنيفة حدثت في بعض الفترات بين أعضاء من الإخوان وأعضاء ينتمون إلى بعض تلك الجماعات. ويرى الإخوان أن اتجاه النظام، وتيارات سياسية أخرى، إلى الربط بينهم وبين جماعات التطرف والعنف إنما يهدف إلى تشويه صورة الإخوان من ناحية، وتبرير الإجراءات المتشددة التي تتخذها الحكومة ضدهم من ناحية أخرى.

٢ ـ أن الإخوان أصدروا خلال السنوات الماضية العديد من البيانات التي أدانوا فيها أعمال العنف والإرهاب، واعتبروها غير مشروعة ديناً وخلقاً وإنسانية، بل وتمثل خروجاً عن الفهم الإسلامي الصحيح ولا تؤدي إلا إلى المزيد من التوتر والعصف بأمن الدولة واستقرارها. كما أكد الإخوان في بياناتهم على ضرورة معالجة كافة المشكلات وإصلاح كافة السياسات التي تخلق بيئة ملائمة لتنامي ظواهر التطرف والعنف في المجتمع(*).

٣ ـ عدم ثبوت تورط أي عضو من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين في أي عمل من أعمال العنف والإرهاب، الكثيرة والمتنوعة، التي شهدتها مصر

(*) انظر نصوص لبعض هذه البيانات أو مقتطفات منها في: الأهرام (٨/ ٥/ ١٩٨٧)، الشعب (١٨/ ١٢/ ١٩٩٢)، الشعب (٢/ ٤/ ١٩٩٣)، الشعب (٢٣/ ٤/ ١٩٩٣)، الشعب (٢٢/ ٦/ ١٩٩٣)، الشعب (٢٢/ ٧/ ١٩٩٣)، الأهرام (٢٠/ ٨/ ١٩٩٣)، الشعب (٢٠/ ٥/ ١٩٩٤).

منذ مطلع السبعينيات، أي منذ أن عاد الإخوان إلى ممارسة نشاطهم. وأنه لو كان للإخوان أية صلة بأي من تلك الأحداث لكانت تحقيقات النيابة وأحكام القضاء بشأنها قد كشفت ذلك. بل إن كل الذين اعتقلوا من الإخوان خلال السنوات الماضية بتهم سياسية تم إطلاق سراحهم فيما بعد ولم يتم صدور حكم واحد يدين أياً منهم. وأكثر من ذلك فإن الإخوان يؤكدون على أن السلطة كثيراً ما كانت تستعين ببعض قيادات الجماعة وبخاصة المرحوم الشيخ عمر التلمساني المرشد العام الثالث للجماعة لتهدئة شباب الجماعات الإسلامية ولإنهاء بعض التظاهرات والاعتصامات التي كانوا يقومون بها وبخاصة داخل الجامعات.

٤ ـ يرفض الإخوان بشدة الاتهام الموجه إليهم باعتبار أن جماعات التطرف والعنف قد خرجت من تحت عباءتهم، وهو ما يعني أن جماعة الإخوان المسلمين هي الحركة الأم التي تفرخ عناصر التطرف والإرهاب. ورغم أن الإخوان لا ينفون بأن عناصر من التنظيمات المعنية كانت تنتمي إلى جماعتهم في بعض الفترات، إلا أن مجرد خروج هذه العناصر من الجماعة هو دليل لصالحها وليس دليلاً ضدها. فخروج هؤلاء معناه ببساطة أن الفكر الذي تتبناه الجماعة والنهج الذي تسلكه لم يلق القبول لديهم، ولو أنهم وجدوا في الجماعة ما يوافق ميولهم وتفكيرهم لما خرجوا منها. وبالتالي فإن أي تنظيم يطلق على نفسه اسماً غير الإخوان المسلمين فهو بالقطع من غير الإخوان المسلمين. وفي هذا السياق تؤكد قيادات إخوانية بارزة على أن الجماعة لم تقبل فكر سيد قطب أو تقرّه، والذي كان نتاجاً لعمليات القهر والتعذيب المادي والمعنوي الذي تعرض له الإخوان في السجون والمعتقلات خلال الخمسينيات والستينيات. وقد تجلى رفض قيادات الإخوان لفكر سيد قطب في قيام المستشار حسن الهضيبي المرشد العام الثاني للجماعة في تفنيد هذا الفكر والرد عليه في كتابه الشهير **دعاة لا قضاة**. هذا ويؤكد بعض الإخوان على أن شباب الجماعات أساءوا قراءة فكر سيد قطب وخرجوا منه بتأويلات خاصة بهم.

٥ ـ يحمِّل الإخوان سياسات وممارسات النظم التي تعاقبت على حكم مصر في مرحلة ما بعد ١٩٥٢، يحملونها مسئولية ظهور وتنامي ظواهر التطرف والعنف في المجتمع المصري. فجذور الفكر التكفيري إنما تعود إلى عمليات التعذيب الجسدي والنفسي التي تعرض لها الإخوان في السجون والمعتقلات خلال الخمسينيات والستينيات، والتي تصوروا أنها لا يمكن أن تصدر عن مسلم. أما تنامي ظواهر التطرف والعنف خلال السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات فيرجعها الإخوان إلى تفاقم بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي شكلت بيئة ملائمة لتنامي تلك الظواهر، خاصة وأن السياسات الحكومية عجزت عن وضع حد لتلك المشكلات، وحرمان التيار الإسلامي من حق التنظيم وحرية التعبير. فضلاً عن رفض النظام لمبدأ الحوار مع تلك الجماعات، وتفضيله للأسلوب الأمني في التعامل معها. وقد ارتبط بهذا الأسلوب وقوع العديد من التجاوزات مثل عمليات الاعتقال العشوائي في صفوف الشباب الملتزم بدينه، وتعدد صور التعذيب البدني والجسدي ضد المعتقلين. ومن المعروف أن العنف يولد العنف المضاد.

٦ ـ سعى الإخوان لتنظيف تاريخهم في ما يتعلق بممارسة العنف والإرهاب. ويؤكدون في هذا الإطار على أن الهدف من وراء تأسيس «النظام الخاص» إنما كان يتمثل في اتخاذه كأداة لمحاربة الإنجليز في مصر واليهود في فلسطين. وقد قام بدور بطولي في حرب فلسطين عام ١٩٤٨. وأن بعض أعمال الاغتيال والتخريب التي ارتكبها نفر من شباب «النظام الخاص» كانت مجرد أخطاء فردية من قبل شباب متحمس، ولم تكن قيادة الجماعة في ذلك الوقت متمثلة في الشيخ حسن البنا على علم بها، كما أنه أدانها واستنكرها بصراحة على صفحات الجرائد. هذا ويؤكد الإخوان على أن مرحلة ما قبل ١٩٥٢ كان لها ظروفها ومعطياتها الخاصة، حيث كانت البلاد ترزح تحت الاحتلال، كما لم يكن مبدأ تأسيس جناح عسكري أو تنظيم مسلح حكراً على الإخوان، بل إن العديد من التيارات السياسية في ذلك الوقت كان لها مليشياتها المسلحة. هذا ولم يعد للنظام الخاص وجود منذ حل الجماعة في

العام ١٩٥٤ وتوجيه ضربات أمنية قوية لها على مدى ما يقرب من عقدين من الزمان.

ويتضح مما سبق أن طرح كل من النظام الحاكم وجماعة الإخوان المسلمين لطبيعة العلاقة التي تربط الأخيرة بجماعات التطرف والعنف إنما يتسم بطابع حدي يعكس مناورات السياسة ومناخ التصعيد في العلاقة بين الطرفين. ففي الوقت الذي تؤكد فيه الرؤية الرسمية على وجود علاقة عضوية بين الإخوان وجماعات التطرف والعنف، والنظر إلى الإخوان على أنهم الوجه الآخر لتلك الجماعات، وأنهم يقفون خلف معظم الأنشطة والعمليات الإرهابية، فإن جماعة الإخوان المسلمين تنفي نفياً قاطعاً وجود أية علاقة لها بتلك الجماعات سواء على المستوى الفكري أو التنظيمي أو الحركي. ولذلك فإن أياً من الطرحين السابقين لا يفيد كثيراً في التعرف على أبعاد القضية المطروحة (علاقة الإخوان بجماعات التطرف والعنف) بصورة موضوعية وبعيداً عن لغة الاتهامات والاتهامات المضادة.

ونعتقد أن تحقيق علاقة الإخوان بجماعات التطرف والعنف علمياً يقتضي المقارنة بينهما استناداً إلى عدد من العناصر والمتغيرات مثل: ظروف وملابسات النشأة التاريخية، والأصول والانتماءات الاجتماعية للأعضاء وخلفياتهم التعليمية والعمرية والمهنية، والأطر الفكرية والتنظيمية، وأساليب التجنيد والتنشئة، واستراتيجيات العمل، ومصادر التمويل، والتماسك الداخلي، وأنماط التفاعلات المتبادلة بين الإخوان وجماعات التطرف والعنف على المستويين الإدراكي والحركي. فضلاً عن تحليل رؤية الإخوان لأسباب تنامي ظواهر التطرف والعنف في المجتمع، وتحليل موقفهم من سياسات وأساليب النظام في التعامل مع تلك الجماعات. وأخيراً تحليل محتوى البيانات التي أصدرها الإخوان بشأن إدانة بعض أحداث العنف والإرهاب التي وقعت خلال السنوات الأخيرة[1]. هذا ويقوم الباحث بإعداد

---

(١) انظر محاولة أولية بهذا الخصوص في: هشام مبارك، «شهادة بحثية عن معضلات =

دراسة متكاملة لتحرير تلك القضية الشائكة استناداً إلى جملة العناصر سالفة الذكر.

وبعيداً عن الاتهامات والانتقادات التي يوجهها النظام لجماعة الإخوان المسلمين بخصوص علاقتها بجماعات التطرف والعنف وردود الإخوان عليها، فالمؤكد أن جماعة الإخوان حاولت الاستفادة من وجود هذه الجماعات لتدعيم دورها السياسي. فمن ناحية أولى، إن وجود الجماعات المتطرفة على الساحة سمح لجماعة الإخوان المسلمين بتقديم نفسها كجماعة معتدلة تنبذ العنف وتتبنى منهجاً سلمياً وتعمل في إطار القواعد القانونية والدستورية القائمة. ولذلك قامت سياسة النظام الحاكم ولقرابة عقد من الزمان على أساس التمييز بين الإخوان كتيار معتدل والجماعات الأخرى المتطرفة، واتبع مسلكاً تسامحياً إزاء الإخوان وآخر أمنياً متشدداً تجاه جماعات التطرف والعنف.

ومن ناحية ثانية، إن تركيز أجهزة النظام في التصدي لجماعات التطرف والعنف التي شكلت تحدياً كبيراً له لسنوات، جعلها تنشغل عن متابعة أنشطة جماعة الإخوان المسلمين لخلق وتدعيم مصادر قوتها سواء على صعيد الدولة أو المجتمع. وقد سبق أن أشارت الدراسة إلى مظاهر ذلك بالتفصيل.

ومن ناحية ثالثة، اتخذ الإخوان من تنامي ظواهر التطرف والعنف في المجتمع كمدخل لتوجيه انتقادات حادة للنظام الحاكم. إذ يعتبر الإخوان التطرف والعنف محصلة طبيعية لسياسات النظام وممارساته التي فشلت في وضع حد للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وساهمت في خلق المزيد من مظاهر التوتر والاحتقان داخل المجتمع. وفي هذا الإطار أكد الأستاذ مصطفى مشهور المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين على أن

= دراسة الحركة الإسلامية»، في: د. أحمد عبد الله (محرّر)، هموم مصر وأزمة العقول الشابة. القاهرة، مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية، ١٩٩٤.

«النظام الحاكم يستطيع أن يوقف الإرهاب. فالذي له الدور الأكبر في بدء الإرهاب هو الذي يستطيع أن يوقفه وذلك بإنهاء جو الاعتقالات والتعذيب والإيـذاء»[1]. فضلاً عن قيامه بإتاحة «مزيد من الحريات وتأمين الناس في معاشهم وفي حرياتهم وعدم فرض قيود على أي فكر وفتح المجال للحوار وإذا وجد المنحرف فليحاكم محاكمات عادلة... ومواجهة المشاكل الاقتصادية والبطالـة»[2].

ومن ناحية رابعة، سعى الإخوان لاستخدام جماعات التطرف والعنف كورقة للمزايدة على سياسات النظام في التعامل مع الظاهرة ومساومته للحصول على تنازلات سياسية منه لصالح الإخوان وذلك بالتلويح بقدرة الجماعة على احتواء جماعات التطرف والعنف إذا ما اعترف بها النظام قانوناً ومنحها رخصة تأسيس حزب سياسي. وفي هذا الإطار قال مصطفى مشهور المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين: «لو كانت جماعتنا مسموحة بشكل رسمي لاستطاعت احتواء الشباب المتطرف المنفلت ومنعته من تصرفاته الخاطئة... وفي هذا السياق يهمني أن أشير إلى أن أسلوب الحوارات الفكرية التي يجريها وزير الأوقاف والمفتي مع الشباب المتطرف غير مجدٍ، والأسلوب الأمثل أن نعطي الحرية لجماعة الإخوان ونسمح لها باحتواء مثل هذا الشباب وتصحيح مفاهيمه بحيث يسير في إطار الشرعيـة»[3]. وأكد على هذا المعنى المرحوم صلاح شادي وهو من القيادات البارزة في الإخوان بقـولـه: «لـو كـان لنـا حـزب لاستطـاع كيـف الإخـوان أن يضبـط كـم

---

(١) مصطفى مشهور، التيار الإسلامي ودوره في البناء. القاهرة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٨٧، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٢) حوار مع مأمون الهضيبي، مجلة آخر ساعة (٢٥/ ١١/ ١٩٩٢).

(٣) حوار مع مصطفى مشهور، في: د. عمر عبد السميع، مرجع سبق ذكره، ص ٩٠؛ د. أحمد الملط، «نعم إننا بفضل الله قادرون»، الشعب (٣/ ٥/ ١٩٩٤).

الجماعـات»[1]. وعموماً لم ينجح الإخوان في الحصول على تنازلات سياسية من قبل النظام من هذا المنطلق. بل إن أجهزته الأمنية خاضت مواجهة مسلحة قوية لسنوات عديدة ضد جماعات التطرف والعنف، وما أن تمكنت من كسر شوكتها حتى تم توسيع نطاق عملية المواجهة لتشمل الإخوان أيضاً.

٣ ـ موقف الإخوان من قضايا الديمقراطية، والدستور المدني، والتعددية السياسية والحزبية، والحزب الديني

وتتمثل الرؤية الرسمية لموقف «الإخوان» من قضايا الديمقراطية والدستور المدني والتعددية السياسية والحزبية في ما يلي:

١ ـ إن جماعة الإخوان المسلمين لا تؤمن بالديمقراطية كمنظومة قيم وكإجراءات وأساليب تنظيمية لممارسة السلطة والحكم. وهي تطرح مقولات الديمقراطية لأغراض إعلامية ودعائية. هذا وتسعى الجماعة إلى احتكار الدين الإسلامي وتأميمه لحسابها، إذ تقدم نفسها باعتبارها جماعة المسلمين المعبرة عن الرؤية الصحيحة للإسلام. ومن ثم فإنها تعتبر كل من يختلف مع الرؤى والأفكار التي تطرحها إنما يضع نفسه في اختلاف مع الإسلام أو الدستور القرآني أو المنهج الرباني الذي هو منهج الجماعة. وهذا التوجه يتناقض مع مبادىء هامة للمفهوم الديمقراطي مثل القبول بالتعدد والاختلاف والتسامح السياسي وغيرها. كما يتهم النظام الإخوان باستغلال المناخ الديمقراطي والأساليب الديمقراطية من أجل الوصول إلى السلطة والتأبيد فيها بدعوى تطبيق الشريعة وتحقيق المثالية الإسلامية. وهكذا تقوم الرؤية الرسمية على تصوير جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها جماعة لا تؤمن بالديمقراطية، وأنها تسعى للوصول إلى السلطة عبر أساليب وآليات ديمقراطية، وبمجرد تحقيق هذا الهدف فإنها ستغلق باب الديمقراطية نهائياً»[2].

---

(١) حوار مع صلاح شادي في: د. عمرو عبد السميع، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٥؛ وانظر كذلك: د. أحمد الملط، «نعم إننا بفضل الله قادرون»، مرجع سبق ذكره.

(٢) حوار للرئيس مبارك مع ١٤ رئيس تحرير وناشراً أمريكياً، الأهرام (٢٦/ ٥/ ١٩٩٤).

٢ ـ إن جماعة الإخوان المسلمين لا تؤمن بالدولة المدنية والدستور المدني. وأن غاية الجماعة هي الوصول إلى الحكم وتحطيم أسس ودعائم الدولة المدنية في مصر وبناء دولة دينية (ثيوقراطية) على غرار الوضع في إيران. وتحت سطوة شعار «القرآن دستورنا» الذي يطرحه الإخوان لن يكون هناك مجال للدستور المدني الذي يحدد شكل الدولة وطبيعة نظام الحكم ونمط العلاقة بين السلطات، ويقنن الحقوق والواجبات. كما يقنن العلاقة بين الحاكم والمحكـوم[١].

٣ ـ إن الإخوان لا يؤمنون عن اقتناع كامل بمبدأ التعددية السياسية والحزبية، بمعنى أن هذا المبدأ لا يشكّل بالنسبة لهم اختياراً نهائياً، حتى وإن أعلنوا خلاف ذلك. فموقف مؤسس الجماعة الشيخ حسن البنا من تلك القضية، والذي تمثل في رفض التعددية الحزبية استناداً إلى أسس ومنطلقات دينية، باعتبار أن الدين الإسلامي، حسب رؤيته له، لا يقر نظام التعدد الحزبي ولا يرضاه، هذا الموقف لا يزال حاكماً لرؤية الجماعة لتلك القضية حتى الآن. ولذلك فإن قبول الإخوان بالتعدد الحزبي ومطالبتهم بالترخيص لهم بتأسيس حزب سياسي إنما هو موقف ظرفي تسعى الجماعة إلى تحقيق مكاسب سياسية من ورائه. وبإيجاز فإن قبول الإخوان بمبدأ التعدد السياسي والحزبي لم يكن محصلة لمراجعات نقدية وفقهية لفكر الجماعة وممارساتها بهذا الخصوص، بل جاء كنوع من المسايرة البرغماتية التي تنطوي على انتهازية سياسيـة[٢].

---

(١) حوار مع الدكتور أسامة الباز، مدير مكتب الرئيس للشؤون السياسية، مجلة الوسط اللندنية، العدد ١٣٢ (٨/٨/١٩٩٤)، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٢) د. عبد العاطي محمد أحمد، الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي. القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥؛ د. هالة مصطفى، «الإخوان والسلطة في مصر: مواجهة جديدة»، الوسط، العدد ١٨٤ (٧/٨/١٩٩٥)، ص ١٨ ـ ١٩؛ د. فاروق عبد السلام، «الإخوان المسلمون... لماذا يرفضون تعدد الأحزاب؟»، جريدة الأحرار القاهرية (١٤/٩، ٢١/٩/١٩٨١).

٤ ـ يرفض النظام بشدة فكرة الترخيص لجماعة الإخوان المسلمين بتأسيس حزب سياسي باعتبار أن القانون يمنع تأسيس أحزاب على أسس دينية أو طائفية. ويطرح عدة حجج لتبرير ذلك منها أن السماح بتأسيس حزب إسلامي في دولة إسلامية معناه تمكين جماعة أو جماعات بعينها من احتكار الإسلام وتأميمه لحسابها، وهذا أمر غير جائز. كما أن السماح بتأسيس حزب لجماعة الإخوان المسلمين معناه السماح لجماعات إسلامية أخرى بتشكيل أحزاب، وهذا من شأنه خلق حالة من الاقتتال المادي والمعنوي في ما بينها، إذ ستدَّعي كل جماعة أنها هي المعبرة عن الإسلام الصحيح. وهذا الوضع سيؤدي إلى فتح الباب للفوضى وعدم الاستقرار الداخلي. وأخيراً فإن تأسيس حزب أو أحزاب للمسلمين لا بد وأن يكون مصحوباً بتأسيس حزب أو أحزاب للأقباط. وسوف يترتب على ذلك تسييس الدين وإدخاله كطرف في الصراعات والخلافات الحزبية. وهذا سيمثل أرضية لخلق فتنة طائفية بين شقَّي الأمة وتهديد الوحدة الوطنية التي هي من أبرز سمات المجتمع المصري، بل ومن أبرز ثوابته التاريخية. وفي هذا الإطار كثيراً ما أكدت القيادة السياسية على أن ما حدث في الجزائر لا يمكن تكراره في مصر. بمعنى أنه لن يُسمح بتأسيس أحزاب سياسية على أسس دينية في مصر تحت أي ظرف من الظـروف[١].

وعلى الجانب الآخر يطرح الإخوان أكثر من حجة للرد على الاتهامات والانتقادات السابقة. أولى هذه الحجج، التأكيد على مقولات مؤسس جماعة

(١) يقول الرئيس مبارك: «هي ـ يقصد جماعة الإخوان المسلمين ـ منظمة غير شرعية تقف وراء معظم أنشطة المخربين الدينيين. انظروا إلى الجزائر ماذا حدث هناك، لقد نصحت رئيس الجزائر ألا يسمح بأحزاب دينية لكنه لم يعمل بنصيحتي، والجزائر تواجه مشكلة الآن». حديث الرئيس إلى مجلة دير شبيغل الالمانية، والحديث منشور بالأهرام (١٩/ ٥/ ١٩٩٤)؛ وانظر: حديث الرئيس مبارك إلى مجلة المصور القاهرية، العدد ٣٥٩٨ (٢٤/ ٩/ ١٩٩٣).

الإخوان المسلمين «حسن البنا» بشأن توافق الأسس والمبادىء التي يقوم عليها النظام الدستوري النيابي مع مبادىء نظام الحكم في الإسلام، وتسليمه بأن هذا النظام هو أقرب نظم الحكم القائمة في العالم إلى الإسلام وأن الإخوان لا يعدلون به نظاماً آخر. فضلاً عن حرص الإخوان على نفي ما يردده البعض من أن البنا قد رفض مبدأ التعدد الحزبي رفضاً مطلقاً باعتبار أن الدين الإسلامي، في تصوره، لا يقر هذا النظام، كما أن التعدد الحزبي ليس أصلاً في النظام الدستوري النيابي، ولا يمثل شرطاً لقيامه وتأسيسه. وفي هذا الإطار يؤكد رموز الإخوان على أن مؤسس جماعة الإخوان المسلمين للتعدد الحزبي لم يكن رفضاً للمبدأ ذاته أو مصادرة لحق الناس في تشكيل الأحزاب، وإنما انصب الرفض على تجربة سياسية بعينها، وهي تجربة التعدد الحزبي في مرحلة ما قبل ١٩٥٢ وما ارتبط بها من فساد وانحراف وممالأة بعض الأحزاب للقصر والإنجليز على حساب المصالح الوطنية في الاستقلال والسيادة والنهضة(١).

وثانيتها، قيام الإخوان بإصدار بعض البيانات للرد على الاتهامات الموجهة إليهم بخصوص موقفهم من قضايا الديمقراطية والدستور المكتوب والتعددية السياسية والحزبية. وقد أكد الإخوان في هذه البيانات التزامهم بعدد من الأسس والمبادىء المرتبطة بنظام الحكم. ومن هذه المبادىء: أن الشورى هي أساس ممارسة الحكم، فأمر المسلمين يجب أن يكون شورى بينهم. وأن الأمة هي مصدر السلطات، وبالتالي لا يحق لفرد أو حزب أو هيئة الوصول إلى السلطة أو الاستمرار في ممارستها دون الاستناد إلى إرادة شعبية حرة وصريحة. كما أكد الإخوان التزامهم بالتعددية السياسية والحزبية، بل

(١) لمزيد من التفاصيل حول رؤية حسن البنا لمفهوم التعدّدية الحزبية والجدل المثار حول هذه الرؤية انظر: د. حسنين توفيق إبراهيم، الإخوان المسلمون والتعدّدية الحزبية: قراءة في رؤية حسن البنا. القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، سلسلة بحوث سياسية، رقم ١٠٨، يوليو ١٩٩٦.

وطالبوا بضرورة إطلاق حرية تشكيل الأحزاب والجمعيات باعتبار أن ذلك ضرورة لإقامة العدل وتحقيق التوازن بين الحاكم والمحكوم واستيعاب مختلف الأفكار والمناهج والعقائد، على أن يكون القضاء المستقل هو المرجع لتقرير ما هو مخالف للنظام العام والآداب العامة والمقومات الأساسية للمجتمع بشأن إطلاق حرية تشكيل الأحزاب. ورغم تسليم الإخوان بأن القرآن والسنة هما الدستور الأسمى للمسلمين، إلا أنهم أكدوا ضرورة أن يكون للأمة دستور مكتوب تضعه وتتفق عليه، بحيث يتضمن من القواعد والأحكام ما يحقق التوازن بين السلطات في الدولة، وما يحفظ ويصون الحقوق والحريات العامة والخاصة لجميع الناس من مسلمين وغير مسلمين. فضلاً عن تقنينه لأسلوب الوصول إلى السلطة وضوابط ممارستها ومسئوليات الحكام أمام الشعب وكيفية محاسبتهم. . . إلخ[1].

وثالثها، أنه منذ منتصف الثمانينيات والإخوان يطالبون السلطة الحاكمة بالترخيص لهم بتأسيس حزب سياسي يمارسون نشاطهم من خلاله، ويتيح لهم الحصول على ما تحصل عليه الأحزاب من صحف ومقار وخلافه. ويؤكد الإخوان على شرعية ومشروعية حقهم في هذا المطلب، خاصة وأنهم قوة موجودة ومؤثرة في السياسة والمجتمع. وفي هذا السياق يؤكد بعض رموز الإخوان على حق الأقباط في تأسيس حزب خاص بهم إذا ما رغبوا في ذلك. هذا ويرد الإخوان على مقولة أن تأسيس أحزاب على أسس دينية يفتح الباب أمام الفتنة الطائفية بين شقّي الأمة، يردون على ذلك بأكثر من حجة منها: أن حزب جماعة الإخوان المسلمين ـ في حالة السماح لهم بتشكيل حزب ـ لن

(١) انظر على سبيل المثال: الإخوان المسلمون، موجز عن الشورى في الإسلام وتعدّد الأحزاب في المجتمع المسلم. القاهرة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٩٤؛ د. عبد المنعم أبو الفتوح، «الحركات الإسلامية بين شكل الديمقراطية ومضمونها»، مجلة الوسط اللندنية، العدد ١٨٧ (٢٨/٨/ ١٩٩٥)؛ مقتطفات من بيان يحمل توقيع القيادي الإخواني الدكتور محمد السيد حبيب، الحياة اللندنية، (٧/٨/ ١٩٩٤).

تكون عضويته قاصرة على المسلمين فقط، بل يمكن أن ينضم إليه من يرغب من الأقباط. كما أن هناك العديد من الدول الأوروبية التي تسمح بقيام أحزاب على أسس دينية ولم يترتب على ذلك حدوث فتن طائفية فيها. كما أن الإسلام يتضمن أفضل وأعظم القواعد والضوابط التي تضمن للأقباط حقوقهم وحرياتهم. فهم مواطنون متساوون مع المسلمين في الحقوق والواجبات. هذا ويؤكد الإخوان على أن علاقتهم بالأقباط كانت على الدوام طيبة ولم تشبها شائبة، بل إن مؤسس جماعة الإخوان الشيخ حسن البنا اتخذ اثنين من الأقباط كمستشارين له. ومن ناحية أخرى يؤكد الإخوان على أن بعض أحداث الفتنة الطائفية التي شهدتها مصر في بعض السنوات إنما كان يقف خلفها النظام الحاكم، وذلك للتغطية على جوانب الفشل والتعثر في سياساته على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتحويل اهتمامات الناس إلى قضايا أخرى مفتعلة. فضلاً عن اتخاذ هذه الأحداث كذرائع لتبرير سياساته المتشددة ضد قوى وتيارات المعارضة في الداخل[1].

ورابعتها، يؤكد الإخوان على أنهم كانوا ـ ولايزالون ـ من المتضررين من غياب الديمقراطية والتعدد الحزبي الحقيقي. ولذلك فهم طالبوا ـ ويطالبون ـ بضرورة إلغاء حالة الطوارىء، وإلغاء كافة القوانين الاستثنائية التي تشكل قيوداً على حقوق المواطنين وحرياتهم. فضلاً عن مطالبتهم بإطلاق حرية تكوين الأحزاب والجمعيات، وتوفير ضمانات احترام حقوق الإنسان الخاصة والعامة، وكذلك ضمانات نزاهة الانتخابات والاستقلال الكامل للسلطة القضائية[2]. وهكذا، فإذا كان النظام الحاكم يتهم جماعة الإخوان

---

(١) انظر على سبيل المثال: مصطفى مشهور، «حسبنا الله ونعم الوكيل»، جريدة الشعب القاهرية، ٣١/٥/١٩٩٤.

(٢) انظر على سبيل المثال: نصّ الرسالة المفتوحة التي وجهها الإخوان إلى الرئيس مبارك وحملت توقيع المرشد العام السابق للجماعة محمد حامد أبو النصر، جريدة الشعب، العدد ٣٧٦ (١٧/٢/١٩٨٧)؛ «حوار مع مأمون الهضيبي، نائب المرشد العام للجماعة»، مجلة آخر ساعة القاهرية، ٢٥/١١/١٩٩٢.

المسلمين بعدم الإيمان بالديمقراطية والتعددية الحزبية، فإن الجماعة بدورها تنتقد الأساليب والممارسات التسلطية والاستبدادية للنظام، وتعتبر التعددية الحزبية القائمة مجرد ديكور سياسي لإضفاء الشكل الديمقراطي على النظام.

وبعيداً عن الحجج والدفوع التي تقوم عليها كل من الرؤيتين السابقتين بشأن موقف جماعة الإخوان المسلمين من قضايا الديمقراطية والدستور المدني والتعددية الحزبية، فإن هناك عدة ملاحظات جديرة بالتسجيل، وهي:

١ ـ تقييم حالة التطور الديمقراطي في مصر[١]. فما حدث منذ العام ١٩٧٦ (بداية الانتقال من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى صيغة التعددية الحزبية المقيدة) هو مجرد خطوات جزئية على طريق الديمقراطية، يحلو للبعض وصفها بالانفراجة الديمقراطية، حيث لم يترتب على عملية الانتقال حدوث تحول ديمقراطي حقيقي حتى الآن سواء في طبيعة السلطة أو أساليب ممارستها. وقد ظلت السمة الرئيسية للنظام السياسي هي الجمع بين بعض خصائص النظم السلطوية، وبعض خصائص النظم الديمقراطية في هيكل سياسي واحد. كما أن التعدد الحزبي لا يعبر بحال من الأحوال عن نظام حزبي تعددي حقيقي، بل هو أقرب ما يكون إلى نظام الحزب المسيطر أو المهيمن،

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول تجربة التطوّر السياسي والديمقراطي في مصر خلال عهد الرئيس مبارك انظر: د. أسامة الغزالي حرب، «مشكلات التحول الديمقراطي في مصر»، ورقة قُدمت إلى مؤتمر إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي الذي نظمته مجلة السياسة الدولية بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن) ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان خلال الفترة ٢٩/ ٢ ـ ٣/ ٣/ ١٩٩٦؛ د. أماني قنديل، عملية التحول الديمقراطي في مصر ١٩٨١ ـ ١٩٩٣. القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥؛ د. محمد صفي الدين (محرّر)، مرجع سبق ذكره. Kirk J. Beatti, «Prospects for Democratization in Egypt», *American-Arab Affairs*, N° 36, Spring 1991, pp. 31-47; Ropert Springborg, «Egypt: Successes and Uncertainties», *American-Arab Affairs*, N° 33, Summer, 1990, pp.78-98.

حيث يوجد حزب كبير هو الحزب الوطني الديمقراطي الذي يستمد قوته من عنصرين لا علاقة لهما بطبيعته كحزب وهما: أن رئيس الدولة هو رئيس الحزب. ووجود نوع من التداخل الشديد بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة، وتوظيف الأخيرة لحساب الحزب وبخاصة خلال الانتخابات. وإلى جانب الحزب الحاكم يوجد على الساحة (عام ١٩٩٧) ١٣ حزباً سياسياً آخر، أغلبها أحزاب صغيرة وأضعف من أن يكون لها دور في الحياة السياسية. بل إن أكثر من نصف عدد هذه الأحزاب يكاد أن يكون غير معروف للرأي العام. ونظراً لذلك فإن أياً من هذه الأحزاب لا يمتلك أمل الوصول إلى السلطة أو حتى المشاركة فيها بفاعلية[١]. ومن هنا فإن أي تقييم موضوعي لموقف الإخوان أو غيرهم من قضية الديمقراطية لا بد وأن يأخذ هذه الخلفية بعين الاعتبار.

٢ ـ مواقف القوى والتيارات السياسية المختلفة من قضية الديمقراطية.

فوجود تحفظات وانتقادات بشأن موقف «الإخوان» من تلك القضية، يثير التساؤل حول مواقف القوى والتيارات السياسية الأخرى (القومية والليبرالية والماركسية) منها. وبدون الدخول في التفاصيل يمكن القول بأن قضية الديمقراطية غير متجذرة لدى مختلف التيارات السياسية في مصر بما فيها التيار الليبرالي الذي يعبر عنه حزب الوفد الجديد. فتاريخ هذه التيارات حافل بالممارسات اللاديمقراطية. كما أن الأطر الحزبية والمؤسسية المعبرة عنها تفتقد إلى الديمقراطية الداخلية، فضلاً عن عدم الالتزام بالديمقراطية في إدارة العلاقات والتفاعلات في ما بينها. ويجد هذا الأمر تفسيره في أن جميع هذه التيارات هي إفراز لثقافة سياسية واحدة، حتى وإن اختلفت اللافتات

---

(١) حول تقييم تجربة التعدّد الحزبي في مصر انظر: مجموعة البحوث المتعلّقة بالأحزاب والنظام الحزبي والمنشورة في: د. محمد صفي الدين (محرّر)، مرجع سبق ذكره؛ ندوة مجلة الوسط عن «مستقبل النظام الحزبي في مصر»، الأعداد ١٤٨ و١٤٩ و١٥٠ و١٥١ بتواريخ ١١/٢٨، ١٢/٥، ١٢/١٢، ١٩٩٤/١٢/١٩؛ Mona Makram Ebeid, «The Role of Official Opposition», in: Charles Tripp and Roger Owen, (eds.) *Egypt Under Mubarak*. London, Routledge, 1989.

والشعارات التي ترفعها. وتعتبر قيم التسلط والاستبداد والشخصانية والأبوية من العناصر الأساسية في تلك الثقافة وذلك نظراً لاعتبارات عديدة ليس هنا مجال الخوض فيها[1]. ولذلك فإن أحد أهم تحديات التطور السياسي والديمقراطي في مصر إنما يتمثل في كيفية تجذير المفهوم الديمقراطي لدى مختلف القوى والتيارات السياسية في المجتمع بحيث تصبح قوى حاملة للمشروع الديمقراطي وملتزمة بقيمه وقواعده وآلياته. وهذا ليس دفاعاً عن موقف «الإخوان» من قضايا الديمقراطية والتعدد الحزبي، ولكن تأكيداً على أهمية تحليل هذا الموقف ودراسته في سياق تجربة التطور الديمقراطي في مصر من ناحية، ورؤى ومواقف القوى والتيارات السياسية المختلفة للمفهوم الديمقراطي من ناحية أخرى.

٣ ـ هناك اضطراب في رؤية الإخوان وموقفهم من قضية التعددية السياسية والحزبية. ويتجلى هذا الاضطراب في مظاهر عدة منها: أن مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، الشيخ حسن البنا، أسس رفضه للحزبية والتعدد الحزبي على أساس شرعي من الدين الإسلامي. فالإسلام، حسب تفسيره لبعض آياته، لا يقر نظام التعدد الحزبي ولا يرضاه باعتباره يؤدي إلى الفرقة والانقسام الذي نهى عنه الإسلام. وقد استمر موقف البنا هذا حاكماً لرؤية جماعة الإخوان وموقفها من قضية التعدد الحزبي حتى مطلع الثمانينيات[2]، حيث قبلت الجماعة ممارسة العمل السياسي من خلال التعاون أو التحالف مع

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول خصائص الثقافة السياسية للمصريين وموقع قضية الديمقراطية في أولويات التيارات السياسية المصرية، انظر: د. أسامة الغزالي حرب، مرجع سبق ذكره؛ د. كمال المنوفي ود. حسنين توفيق إبراهيم (محرران)، الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير (جزآن). القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول رؤية البنا لمفهوم الحزب وموقفه من التعدّد الحزبي وتأثيرات ذلك على فكر الإخوان في مرحلة ما بعد البنا انظر: د. حسنين توفيق إبراهيم، «الإخوان المسلمون والتعددية الحزبية. . .»، مرجع سبق ذكره.

بعض الأحزاب المشروعة القائمة على غرار ما حدث مع حزب الوفد الجديد في انتخابات ١٩٨٤، وحزبي العمل والأحرار في انتخابات ١٩٨٧. وكذلك بدأت الجماعة منذ منتصف الثمانينيات تطالب بالترخيص لها بتأسيس حزب سياسي. ولكن الملاحظ أن مطالبة الإخوان بتأسيس حزب لا يعني لديهم تأطير الجماعة وإعادة هيكلتها في شكل الحزب، ولكن الحزب سيكون بمثابة قناة للتعبير عن أحد أوجه نشاط الجماعة، كما أن الترخيص للجماعة بتأسيس حزب سوف يتيح لها أن تتمتع بما تتمتع به الأحزاب من مزايا وتسهيلات كالحصول على المقار وإصدار الصحف. وهذا ما يسعى الإخوان إلى تحقيقه من وراء مطالبتهم بتأسيس حـزب[1].

هذا ويؤكد بعض رموز الإخوان على أن جماعتهم تستمد شرعية وجودها من الله سبحانه وتعالى وأن منهجها هو المنهج الربانـي[2]. ومثل هذا الطرح يضع الجماعة فوق الأحزاب، ويتعارض مع الأسس والمقومات الفكرية والسياسية والاجتماعية والتاريخية والدستورية التي تعتمد عليها الأحزاب في تأسيس شرعيتها. وفي ضوء ما سبق فإن الهدف الأعلى للإخوان هو استيعاب مختلف القوى والأحزاب والتيارات في إطار حركتهم. وقد عبر عن هذا المعنى بوضوح المرحوم صلاح شادي، الذي كان من القيادات

---

(١) على سبيل المثال يقول مصطفى مشهور المرشد العام للإخوان: «نطالب بحزب لـ (الإخوان) لمجرد الحصول على ما يتاح للأحزاب من مقرات وصحف وغير ذلك، ولنستطيع أن نباشر نشاطنا في ظل الدستور». حوار مع مصطفى مشهور، جريدة الحياة اللندنية (٧/ ٥/ ١٩٩٥).

(٢) يقول مصطفى مشهور: «إن الإخوان المسلمين دعوة قبل أن يكونوا جماعة؛ إنهم دعوة الله وليس دعوة حسن البنا؛ إنهم دعوة الإسلام كما جاء به محمد ﷺ بشموله دون اجتزاء وبنقائه دون خطأ أو انحراف»، مصطفى مشهور، «الإخوان والانتخابات»، جريدة الشعب (٢١/ ٣/ ١٩٨٧)؛ ويقول محمد حامد أبو النصر: «نحن، أي الإخوان المسلمون، نستمد شرعية وجودنا من الله سبحانه وتعالى»، حديث صحفي لمحمد حامد أبو النصر، مجلة أكتوبر، العدد ٤٧ (١٩/ ٤/ ١٩٨٧)، ص ١٠.

الإخوانية البارزة، في معرض رده على سؤال حول حدود قدرة الإخوان على إحتواء الجماعات الإسلامية المتطرفة، بقوله: «دورنا الأساس هو ذلك، ليس فقط بالنسبة للجماعات الإسلامية، ولكن بالنسبة للأحزاب الموجودة على الساحة (الأحرار ـ الأمة ـ الوفد)، وظيفتنا استقطاب كل الناس في إطار حركتنا»[1]. ومثل هذا التصور القائم على نظرة شمولية إنما يتنافى مع الأسس والمنطلقات التي تقوم عليها فكرة التعددية.

ومن مظاهر الاضطراب في رؤية الإخوان لقضية التعدد الحزبي، قبولهم لمبدأ التعدد والاختلاف ولكن في إطار مرجعية واحدة يمثلها الإسلام، مع أن قضية التعددية تتجاوز الإطار الإسلامي، «فهي ليست تعددية في مناهج فهم النص الشرعي، ولا هي تعددية ناشئة عن اختلاف الزمان والمكان، ولكنها تعددية في تقدير المصلحة وأوجه الإصلاح. ومن ثم فهي تتجاوز الإطار الإسلامي لتشمل جماعات أخرى خارج النطاق الإسلامي. وقد تختلف مع الإسلاميين في الرؤية والتقدير. ولذلك ينبغي أن تقوم على الاعتراف المتبادل بين الجماعات المختلفة وليس على الإنكار»[2]. وهكذا فإن التعدد الحزبي يقوم ضمناً على تعدد المرجعيات الفكرية والسياسية، مع عدم المساس بالأديان السماوية.

ويصل الاضطراب والتذبذب في رؤية «الإخوان» للقضية المعنية إلى ذروته، عندما نجد مصطفى مشهور، المرشد العام، يؤكد في أكثر من مناسبة على قبول الإخوان بالتعددية الحزبية ورغبتهم في تأسيس حزب سياسي خاص بهم، ثم يأتي في مناسبات أخرى ليقول بعكس ذلك تماماً. ففي ندوة عن الإسلام والتعددية السياسية نظمها مركز الدراسات الحضارية، ونشر الأستاذ

---

(١) حوار مع صلاح شادي، في: د. عمر عبد السميع، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٩.

(٢) مداخلة للمستشار طارق البشري في إحدى الندوات العلمية ومنشورة في: فهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية. القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣، ص ٧٩.

فهمي هويدي مقتطفات منها في كتابه الإسلام والديمقراطية الصادر عام ١٩٩٣، قال مشهور: «إن الأمر يحتاج إلى تفرقة بين مرحلة الدعوة حيث أن هناك أوضاعاً مفروضة ولا خيار للإسلاميين فيها، وبين نموذج الدولة التي يتصورها الإسلاميون. وأنا لا أرى محلاً في الواقع الإسلامي لفتح الباب أمام المخالفين للإسلام للدعوة لمبادئهم سواء كان هؤلاء من العلمانيين أو الشيوعيين. وهذا الموقف من قبيل الوقاية التي ينبغي التماسها لتأمين المجتمع أو الدفاع عن قيمه الإسلامية وعافيته الإيمانيـة»[١]. ومثل هذا القول يتعارض مع كل ما يقوله قادة الجماعة بمن فيهم مشهور نفسه عن القبول بالتعددية السياسية والحزبية، بل هو يقوم على نوع من الانتهازية السياسية والتلاعب بقيم العمل السياسي، حيث يتم القبول بالتعددية في مرحلة وهي مرحلة استضعاف الإسلاميين، ثم رفضها في مرحلة أخرى، وهي مرحلة تمكن الإسلاميين ووصولهم إلى السلطة. فعندئذ سيقومون بنفي جميع التيارات العلمانية، رغم أن جلها لا يضع نفسه في تصادم مع قطعيات الشريعة الإسلامية، أي لا تتنكر لأصول الإسلام ولا تعمل على هدمه، رغم أن رؤاها السياسية والاجتماعية لا تستند إلى المرجعية الإسلامية. وأكثر فإن طرح مشهور السابق وإن كان يقوم على نص التعددية السياسية والفكرية، فإنه يسوغ في الوقت نفسه أحقية الإسلاميين، وهذا تعبير غامض يحتاج إلى ضبط وتحديد، بالتأبيد في السلطة بدعوى الدفاع عن القيم الإسلامية للمجتمع وعافيته الإيمانية. وهذا أمر لا يجد له سنداً في الأصول الإسلامية، القرآن والسنة، فإذا كانت هذه الأصول تقبل بالتعدد في الدين، فإنها من باب أولى تقبل بالتعدد في المذاهب السياسية والاجتماعية، وهي مرتبطة بسياسة الدنيـا[٢].

---

(١) مداخلة لمصطفى مشهور في إحدى الندوات العلمية ومنشورة في: فهمي هويدي، مرجع سبق ذكره، ص ٨٤.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول نقد هذه الرؤية انظر: محمد سليم العوا، «التعدّدية السياسية =

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول بأن التغيير في رؤية الإخوان إزاء قضية التعددية الحزبية تغيير ظرفي تكتيكي أملته التطورات السياسية التي شهدتها مصر خلال العقدين المنصرمين. وبالتالي فهو لم يأت كمحصلة لمراجعات فقهية ونقدية لرؤية الجماعة وموقفها السابق من تلك القضية. ولذلك ليس هناك اجتهادات نظرية للجماعة بخصوص هذا الموضوع. وكل ما صدر عنها هو بعض البيانات والتصريحات ذات الطابع السياسي. حتى وإن كانت هناك بعض الاجتهادات الفردية القيمة لبعض كوادر «الإخوان» أو لأشخاص قريبين من فكر «الإخوان»، إلا أنها لا تشكل التوجه الرئيس للجماعة، بهذا الخصوص[1].

= من منظور إسلامي»، منبر الحوار، العدد ٢٠، شتاء ١٩٩١، ص ١٢٩ - ١٣٨. ولمزيد من التفاصيل حول الانتقادات الموجهة إلى رؤية الإخوان لقضايا الديمقراطية والتعددية الحزبية انظر: عبد العاطي محمد أحمد، الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي. القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥؛ د. هاله مصطفى، «موقف القوى الإسلامية من التجربة الديمقراطية في مصر»، في: د. نيفين مسعد (محرّر)، التحولات الديمقراطية في الوطن العربي. القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣؛ وللمؤلفة نفسها، «الحركات الإسلامية بين شكل الديمقراطية ومضمونها»، الأهرام (١٩٩٥/٧/٣)؛ وللمؤلفة نفسها، «الإخوان والسلطة في مصر: مواجهة جديدة»، الوسط، العدد ١٨٤ (١٩٩٥/٨/٧)؛ وحيد عبد المجيد، «الإخوان المسلمون في مصر حيال الفكر الأصولي ومعضلة الاقتراب من الديمقراطية»، الحياة (١٩٩٥/٣/٢٣). وحول رد الإخوان على هذه الانتقادات انظر: د. عبد المنعم أبو الفتوح، «الحركات الإسلامية بين شكل الديمقراطية ومضمونها»، الوسط، العدد ١٨٧ (١٩٩٥/٨/٢٨)؛ مأمون الهضيبي، «الإخوان المسلمون مع دستور مكتوب»، الوسط، العدد ١٣٦ (١٩٩٤/٩/٥)؛ وللمؤلف نفسه، «نحن أكثر من يطبق آليات الديمقراطية ولكن من منظورنا»، مجلة المجلة، العدد ٨٦٢ (١٨ - ١٩٩٦/٨/٢٤).

(١) من هؤلاء على سبيل المثال د. محمد سليم العوا ود. يوسف القرضاوي. انظر: د. محمد سليم العوا، مرجع سبق ذكره؛ «حوار مع الدكتور يوسف القرضاوي»، مجلة =

٤ ـ وفي ضوء كافة الملاحظات السابقة، فالمؤكد أن جماعة الإخوان المسلمين لها وجود فاعل ومؤثر في الشارع السياسي، بل إن تأثيرها يفوق تأثير العديد من الأحزاب السياسية المشروعة. وقد تجلى ذلك بوضوح في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٧، وانتخابات النقابات المهنية منذ منتصف الثمانينيات. ورغم أن الجماعة موجودة سياسياً، بل وتشكل جزءاً من الواقع السياسي القائم، فإنها محظورة قانوناً منذ عام ١٩٥٤. وهذه الوضعية تثير أكثر من تساؤل: فهل يمكن إنجاز تحول ديمقراطي حقيقي مع استبعاد التيار الإسلامي المعتدل الذي يعبر عنه الإخوان المسلمون؟. وهل من الممكن عملاً استبعاد الإخوان ونفيهم أمنياً عن الساحة السياسية، خاصة وأن الجماعة استطاعت أن تحافظ على استمراريتها منذ تأسيسها في عام ١٩٢٨؟. وما هي آثار وتداعيات استبعاد الإخوان عن العملية السياسية على مستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر؟. وما هي شروط ومتطلبات إدماج الإخوان في هيكل النظام السياسي؟. وما هي الآليات المؤسسية والتنظيمية لتحقيق ذلك؟. كل هذه الأسئلة وغيرها بحاجة إلى دراسة تفصيلية. فالمؤكد أن استبعاد الإخوان أو استئصالهم ليس هو الحل، ولا بد من البحث عن حل سياسي تتراضى عليه جميع الأطراف.

٤ ـ علاقة الإخوان ببعض الأطراف الخارجية التي يتهمها النظام بالعمل على زعزعة الأمن والاستقرار في مصر

تؤكد بعض الأجهزة الرسمية المعنية وبخاصة أجهزة الأمن على تورط جماعة الإخوان المسلمين في التعاون والتنسيق مع بعض الأطراف الخارجية التي تسعى، بدوافع مختلفة، لزعزعة الأمن والاستقرار في مصر[1]. وفي

= الوطن العربي الباريسية، الأعداد ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٧ بتواريخ ٢٧/١٠/، ٣٠/١١، ١٠/١١، ٢٤/١١/١٩٩٥.

(١) اعتمد الباحث في رصد أبعاد رؤية النظام لطبيعة علاقة الإخوان ببعض الأطراف =

هذا الإطار تركز هذه الأجهزة على النقاط التالية:

١ ـ وجود تنسيق وتعاون بين جماعة الإخوان المسلمين والجبهة القومية الإسلامية بالسودان، التي يتزعمها الدكتور حسن الترابي. ويعتبر النظام المصري الجبهة هي القوة الحقيقية التي تقبض على دفة الحكم في الخرطوم، وأن نظام الرئيس البشير مجرد واجهة لها. ومنذ عدة سنوات لم تكف السلطات المصرية عن اتهام النظام السوداني بدعم ومساندة جماعات التطرف والعنف والإرهاب في مصر، وذلك من خلال السماح بتدريبهم في معسكرات على أرض السودان وتزويدهم بالسلاح وتسهيل دخولهم إلى الأراضي المصرية لتنفيذ أعمال العنف والتخريب التي تستهدف الدولة والمجتمع. وقد تزايدت حدة الاتهامات الموجهة إلى النظام السوداني في أعقاب محاولة الاغتيال الفاشلة التي استهدفت الرئيس مبارك في أديس أبابا في حزيران / يونيو ١٩٩٥، خاصة بعدما أكدت تقارير أثيوبية رسمية، تورط بعض أجهزة الأمن السودانية في التخطيط لهذه العملية وتقديم تسهيلات لمنفذيها. وعلى ضوء هذه الخلفية فإن تأكيد بعض الأجهزة الرسمية في مصر، على وجود تعاون، علني وسري، بين الإخوان والجبهة القومية الإسلامية في السودان، إنما يجعل من الإخوان طابوراً خامساً يعمل لحساب جهات أجنبية ضد مصالح مصر وأمنها. وبذلك تصبح جماعات التطرف والعنف والإخوان ونظام البشير ـ الترابي ثالوثاً يعمل من أجل تحقيق هدف واحد هو تقويض دعائم الأمن والاستقرار في مصر.

= الخارجية التي تعمل من أجل زعزعة الأمن والاستقرار في مصر على عدة مصادر هي: البيانات الرسمية التي تصدرها وزارة الداخلية، وخطب وتصريحات اللواء حسن الألفي وزير الدخلية وكذلك بعض المقابلات الصحفية التي أجريت معه. انظر على سبيل المثال: «حديث صحفي للواء حسن الألفي»، الحياة اللندنية (٢٤/ ١١/ ١٩٩٥)؛ «حوار مع اللواء حسن الألفي»، الحياة اللندنية (٢٨/ ٨/ ١٩٩٥)؛ «حوار مع اللواء حسن الألفي»، السياسة الكويتية (٢٦/ ٨/ ١٩٩٥).

٢ ـ إن جماعة الإخوان المسلمين هي العصب الرئيس لما يُعرف بالتنظيم العالمي للإخوان المسلمين. وقد أكدت أجهزة الأمن المصرية على أنها رصدت عدة لقاءات لهذا التنظيم في الخارج، وهو ما يؤكد على تحرك جماعة الإخوان المسلمين المكثف من أجل زيادة فاعلية وديناميية هذا التنظيم، والذي يمكن من خلاله توحيد فصائل وجماعات التطرف لمجابهة الأنظمة الحاكمة في العديد من الدول العربية، فضلاً عن تمكين هذه الجماعات من تبادل الخبرات والمعلومات في ما بينها. كما أن التنظيم العالمي للإخوان المسلمين يوفر للإخوان في مصر دعماً مالياً كبيراً، يذهب جزء منه، بأشكال مختلفة، إلى جماعات التطرف والعنف.

٣ ـ قيام بعض قيادات «الإخوان» بإجراء اتصالات وعقد لقاءات مع بعض قيادات جماعات التطرف الموجودة بالخارج وبخاصة في بعض العواصم الأوروبية وذلك بهدف تدعيم علاقات التعاون والتنسيق بين الجانبين، فضلاً عن قيام الجماعة باتخاذ لجنة الإغاثة الإنسانية بالنقابة العامة للأطباء كستار لتسفير بعض أعضائها من الشباب للخارج بدعوى المساهمة في العمل الإنساني في بعض الدول مثل الصومال واليمن والبوسنة والهرسك. . . إلخ، لكن الهدف الحقيقي هو تمكين هؤلاء الشباب من التدريب على استخدام الأسلحة وصنع المتفجرات، فضلاً عن الالتحام الفكري والتنظيمي مع بعض أعضاء جماعات التطرف والعنف الموجودين بالخارج، وبعد أن يعودوا إلى البلاد يكونون أدوات لممارسة العنف والتخريب ضد الدولة والمجتمع. وهكذا فإن الخارج يمثل بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين، من وجهة نظر النظام، مصدراً للدعم المادي، ومجالاً لتدريب عناصر من الجماعة على العمل العسكري، فضلاً عن كونه ساحة للتحرك بشأن تحقيق المزيد من التعاون والتنسيق بين الإخوان وجماعات التطرف والعنف.

٤ ـ إن الاتصالات التي أجرتها الإدارة الأمريكية (إدارة الرئيس كلينتون) مع جماعة الإخوان المسلمين على فترات متقطعة أثارت بعض القلق لدى

النظام الحاكم في مصر. ورغم أن هذه الاتصالات جرت على مستويات سياسية دنيا، إلا أن ما أثار الهواجس لدى الحكم هو دلالتها التي تكمن في ترجيح الإدارة الأمريكية بأن التيار الإسلامي المعتدل الذي يمثله الإخوان المسلمون يمثل البديل السياسي للنظام الحاكم في مصر، ومن ثم فهي حريصة على أن تُبقي خطوط اتصالها مفتوحة مع هذا البديل تحسباً لما يمكن أن يحدث في المستقبل، كما سبق وذكرنا.

وعلى الجانب الآخر، ينفي الإخوان ارتباطهم بأية جهات أجنبية أو تلقيهم لأي دعم من مصادر خارجية. وفي هذا الإطار يؤكدون على عدم وجود أية رابطة تنظيمية تربطهم بالجبهة القومية الإسلامية في السودان، وأن هذا لا يعني وجود قطيعة مع الجبهة. كما ينفي الإخوان وجود كيان تنظيمي يحمل اسم «التنظيم العالمي للإخوان المسلمين»، ويعتبرون أن ما يُثار حول هذا الموضوع لا أساس له في الواقع. والمسألة ببساطة من وجهة نظرهم هي أن فكر الإخوان قد انتشر في العديد من الأقطار العربية والإسلامية، وفي بعض هذه الأقطار هناك كيانات رسمية تحمل اسم الإخوان المسلمين، وأن أعضاء من هذه الكيانات يلتقون كلما سنحت لهم الظروف والفرص في المؤتمرات أو الندوات العامة، ومن الطبيعي أن يتطرقوا في مثل هذه اللقاءات إلى مناقشة بعض قضايا المسلمين الراهنة، دون أن يعني ذلك وجود أية رابطة تنظيمية تجمع بين هذه الكيانات، خاصة وأن كل كيان محكوم بظروف ومعطيات الواقع الموجود فيه[1].

ورداً على ما يُقال بشأن قيام قيادات إخوانية بإجراء اتصالات مع بعض قيادات جماعات التطرف والعنف الموجودة خارج مصر، وقيام الجماعة باستغلال لجنة الإغاثة الإنسانية بنقابة الأطباء كغطاء لتسفير بعض أعضائها إلى الخارج للتدريب على الأعمال العسكرية، يؤكد الإخوان على أن كل ذلك

---

(١) حول وجهة النظر هذه انظر: «حوار مع مصطفى مشهور»، المجلة، العدد ٨١٢ (٣ ـ ٩/ ٩/ ١٩٩٥)؛ «حوار مع مصطفى مشهور»، الحياة اللندنية (٧/ ٥/ ١٩٩٥).

مجرد اتهامات يوجهها النظام إلى جماعة الإخوان دون سند أو دليل وذلك بهدف تبرير إجراءات التصعيد والمواجهة التي يتخذها ضدهـا[١].

هذا ويؤكد الإخوان على أن هناك أطرافاً خارجية تعمل من أجل تمزيق الوحدة الوطنية في مصر، وهي تتوجس من تنامي التيار الإسلامي، ولذلك تحرض النظام الحاكم وتؤلبه على مواجهة جماعة الإخوان المسلمين، وذلك بتصوير الجماعة على أنها خطر يهدد النظام القائـم[٢]. وهكذا يطرح الإخوان مقولة المؤامرة الخارجية لتفسير الإجراءات المتشددة التي يتخذها النظام ضدهم، وذلك ضمن تفسيرات أخرى بالطبع.

وعلى هامش الرؤيتين السابقتين بخصوص علاقة الإخوان ببعض الأطراف الخارجية يمكن طرح عدد من الملاحظات:

أولاها، أن جل ما توجهه الأجهزة الرسمية إلى الإخوان بهذا الخصوص

---

(١) انظر على سبيل المثال: المستشار مأمون الهضيبي، «نحن أبرياء من العنف واتهامنا لتبرير إيذائنا»، المجلة، العدد ٨٠٩ (١٣ ـ ١٩/٨/١٩٩٥).

(٢) يقول مصطفى مشهور: «إن أعداء الإسلام العالميين يعتبرون الإسلام والمسلمين هم العدو المشترك لهم، ولذلك يثيرون الحكومات العربية ضد الإخوان وغيرهم من الحركات الإسلامية» حديث لمصطفى مشهور، مجلة المجتمع، العدد ١١٣٤ (١٧/١/١٩٩٥)، ص ٢٩. وإذا كان مصطفى مشهور يشير إلى أن قوى التآمر ضد الإخوان هي قوى خارجية تتمثل في أعداء الإسلام العالميين (انظر: مصطفى مشهور، «العدو الصهيوني يثير الرأي العام العالمي ضد الإسلام وضد الإخوان»، مجلة المجتمع، العدد ١١٨١، ٢٦/١٢/١٩٩٥)، فإن مأمون الهضيبي يؤكد على أن العلمانيين هم الذين يحرّضون الحكومة ضد الإخوان ويقفون خلف الاتهامات التي توجه للجماعة. يقول الهضيبي في معرض تحديده للقوى التي تخلق الوقيعة بين الحكومة والإخوان: «العلمانيون أولاً، لأننا كما نعلم هم أصلاً شيوعيون»، انظر «حوار مع مأمون الهضيبي»، المجلة، العدد ٧٨٣ (١٢ ـ ١٨/٢/١٩٩٥)؛ وانظر كذلك: مأمون الهضيبي، «نحن أكثر من يطبق آليات الديمقراطية ولكن من منظورنا»، المجلة، العدد ٨٦٢ (١٨ ـ ٢٤/٨/١٩٩٦).

لا يتعدى دائرة الاتهامات التي تأتي في إطار تبرير عمليات التصعيد في المواجهة التي يشنها النظام ضد جماعة الإخوان المسلمين، والتي بلغت ذروتها بإحالة عدد من قيادات الجماعة وكوادرها إلى القضاء العسكري لمحاكمتهم بتهم مختلفة.

هذا ولم يثبت منذ مطلع السبعينيات تورط جماعة الإخوان المسلمين بالتعاون أو التنسيق، تنظيمياً أو حركياً، مع أية جهة خارجية تعمل ضد أمن مصر، ولم يسبق أن أُدين أي عضو من الإخوان بهذه التهمة. وينطبق الأمر نفسه على ما يُقال بشأن تلقي الإخوان لدعم مالي من جهات أجنبية أو قيام بعض قياداتها بالاتصال ببعض قيادات جماعات التطرف في الخارج. فكل تلك اتهامات تحتاج إلى أدلة قاطعة وصريحة. كما أن ما يقوله «الإخوان» بشأن وجود قوى خارجية تحرض النظام على مواجهة الجماعة، يندرج في باب الاتهامات التي لا تقوم على دليل، والتي تهدف إلى إظهار النظام بمظهر التابع والعميل لقوى خارجية، وإن كان هذا لا ينفي واقع التبعية في مصر.

وثانيتها، تناقض موقف «الإخوان» في ما يتعلق بمسألة «التنظيم العالمي للإخوان المسلمين». فالتوجه العام لدى الجماعة حالياً هو إنكار وجود مثل هذا التنظيم، رغم أن كلاً من المرشد العام الأسبق للجماعة المرحوم عمر التلمساني ومرشدها العام السابق المرحوم محمد حامد أبو النصر قد اعترفا بوجود هذا التنظيم. كما أن اللائحة الداخلية لهذا التنظيم منشورة، وهناك دراسات علمية سابقة تناولته بالبحث والتحليل والتقييم[1]. وبغض النظر عن حقيقة هذا التنظيم وحدود فاعليته وتأثيره، فالمؤكد أن جماعة الإخوان

---

(١) يقول مأمون الهضيبي: «ليس هناك شيء اسمه التنظيم العالمي... هذا أبعد شيء عن الحقيقة وعن الواقع». انظر: «حوار مع الهضيبي»، الحياة اللندنية (١٥/ ٤/ ١٩٩٥)؛ وانظر دراسة عن هذا التنظيم في: د. عبد الله فهد النفيسي، «الإخوان المسلمون في مصر: التجربة والخطأ» في: د. عبد الله فهد النفيسي (محرّر)، الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية ـ أوراق في النقد الذاتي. القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٩.

المسلمين في مصر هي بمثابة الحركة الأم لكثير من الحركات والجماعات التي نشأت مرتبطة بها في العديد من الدول العربية والإسلامية والأجنبية. وهناك من يؤكد على أن التنظيمات الإخوانية بالخارج وبخاصة في دول الخليج العربي تمثل مصدراً هاماً لتوفير الدعم المالي للإخوان في مصر. وهذا أمر وارد وإن كان يحتاج إلى مزيد من التمحيص والبحث لتحديد مختلف أبعاده على نحو دقيق وقاطع. والأرجح أن قيام جماعة الإخوان المسلمين بإنكار وجود ما يُعرف بـ «التنظيم الدولي للإخوان المسلمين» في الوقت الراهن، إنما مرده حرص الجماعة على عدم الوقوع تحت طائلة القانون في وقت تتصاعد فيه حملة الإجراءات الحكومية المضادة للجماعة. فضلاً عن عدم إحراج الكيانات الإخوانية في الخارج أو التسبب في خلق حساسيات أو مشكلات لها مع النظم الحاكمة في الأقطار الموجودة فيها. وهذا المسلك الذي ينم عن ازدواجية في لغة الجماعة ليس بالجديد عليها. ففي التحقيقات التي تجريها الأجهزة المعنية مع بعض كوادر الجماعة بشأن بعض التهم الموجهة إليهم ينكرون وجود كيان تنظيمي يحمل اسم جماعة الإخوان المسلمين[١]، أما في ما عدا ذلك فيحرص أعضاء الإخوان على تأكيد هويتهم الإخوانية، ودور جماعتهم كطرف فاعل ومؤثر في المعادلة السياسية في البلاد.

وثالثها، تذبذب موقف الإخوان في ما يتعلق باتصالات الجماعة مع الإدارة الأمريكية من خلال سفارة الأخيرة بالقاهرة. فبعض قادة الإخوان نفى نفياً قاطعاً وجود اتصالات بين الجماعة والسفارة الأمريكية في القاهرة، وأكد أن تلك إشاعات مغرضة الهدف منها التشويش على الجماعة وتصوير الأمر وكأنها تتعاون مع جهات أجنبية ضد نظام الحكم[٢]. بينما أكد قادة آخرون

---

(١) انظر نصّ محضر التحقيق الذي أجرته نيابة شمال الجيزة الكلية مع المرشد العام السابق للإخوان المرحوم محمد حامد أبو النصر في: المجلة، العدد ٨١٢ (٣ - ١٩٩٥/٩/٩).

(٢) يقول مصطفى مشهور: «لم تحدث اتصالات بين مسؤولين في السفارة الأمريكية في القاهرة وعدد من قادة الإخوان، لكنها إشاعات الغرض منها تصوير الأمر وكأن الإخوان =

في الجماعة على أن هناك اتصالات قد جرت فعلاً بين الجانبين، ولكنها لم تأخذ شكل المفاوضات لأن جماعة الإخوان ليست حكومة لكي تتفاوض، كما أن ليس لديها ما تتفاوض بشأنه، وإنما كانت مجرد جلسات استماع على حد تعبير المستشار مأمون الهضيبي نائب المرشد العام للجماعة[1]. ولا شك في أن كل طرف كان يسعى إلى تحقيق هدف محدد من وراء هذه الاتصالات. فالإخوان يهمهم طمأنة الأطراف الخارجية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية إلى سلامة توجهات الجماعة ومواقفها بخصوص نبذ العنف والتطرف، والإيمان بالديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية والاقتصاد الحر. وربما كذلك لحث الإدارة الأمريكية على ممارسة الضغط على النظام المصري ليعترف بحق الجماعة في الوجود القانوني المشروع ويرخّص لها بتأسيس حزب سياسي. وعلى الجانب الآخر فإن هدف الإدارة الأمريكية من الاتصال بالإخوان هو التعرف عن كثب على حقيقة مصادر قوة الجماعة وتوجهاتها السياسية والفكرية من ناحية، فضلاً عن الاحتفاظ بقنوات اتصال مفتوحة معها تحسباً لأية احتمالات قد تأتي بالجماعة إلى سدة الحكم مستقبلاً من ناحية ثانية؛ فضلاً عن استخدام هذه الاتصالات كورقة للضغط على النظام المصري وقت اللزوم من ناحية ثالثة. وعموماً فإن اتجاه الإخوان لنفي وجود اتصالات بالإدارة الأمريكية من خلال سفارتها بالقاهرة أو التقليل من شأن هذه

= يتعاونون مع جهات أجنبية ضد نظام الحكم». «حوار مع مصطفى مشهور»، **الحياة** (٧/ ٥/ ١٩٩٥).

(١) يقول الهضيبي: «أرجو التفرقة بين الحديث وبين التفاوض. لسنا حكومة لنتفاوض ولا نملك ما نتفاوض بشأنه، ولكنها مجرد جلسات استماع ليس مع الأمريكيين وحدهم ولكن مع طوب الأرض». انظر: «حوار مع مأمون الهضيبي»، **الحياة** (١٥/ ٤/ ١٩٩٥)؛ ومن المفارقات أن الهضيبي يناقض نفسه بخصوص هذا الموضوع، فعندما سئل عنه في مناسبة سابقة قال: «كل هذا الكلام يندرج تحت باب التشويش، وهو كلام غير مقبول». انظر: «حوار مع الهضيبي»، **المجلة**، العدد ٧٨٣ (١٢ - ١٨/ ٢/ ١٩٩٥)، ص ٣٥.

الاتصالات إنما مرده الحرص على تبديد هواجس النظام بخصوص هذا الموضوع، خاصة مع استمرار التصعيد في سياسة المواجهة التي ينتهجها ضد الجماعة.

٥ ـ الإخوان المسلمون وهدف الاستيلاء على السلطة

يتهم النظام جماعة الإخوان المسلمين المحظورة قانوناً منذ العام ١٩٥٤ بالعمل من أجل الانقضاض على السلطة وتقويض أسس ودعائم الدولة المدنية في مصر، وذلك استناداً إلى أساليب غير مشروعة أهمها ما يلـي[(١)]:

أ ـ إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي للجماعة المحظورة على نحو مخالف للدستور والقانون، وذلك بهدف تدعيم وجودها على مستوى الجمهورية حتى تتمكن من التغلغل في مختلف قطاعات المجتمع وفئاته واستقطابها في صفوف الجماعة، وبخاصة فئات الطلبة والعمال والمهنيين. وقد تم خلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ إحالة عدد من قيادات الجماعة وكوادرها للمحاكمة أمام القضاء العسكري بهذه التهمة، وتهم أخرى مثل السعي لتوفير الدعم المالي للجماعة المحظورة حتى تستطيع تصعيد أنشطتها المضادة للنظام، وتأليب الرأي العام ضد الحكم وذلك بنشر الأكاذيب والإشاعات المغرضة. وقد صدرت أحكام بالسجن والسجن مع الأشغال الشاقة لمدد مختلفة على عدد منهم على نحو ما سيأتي ذكره تفصيلاً فيما بعد.

ب ـ سعي الجماعة لاختراق الأجهزة والتنظيمات الحكومية وغير الحكومية كالأحزاب والنقابات والجمعيات وأجهزة الإعلام ومؤسسات التربية والتعليم... إلخ، وذلك بهدف تغيير هذه المؤسسات من داخلها، وتحويلها إلى أدوات لخدمة أهداف الإخوان في نشر فكرهم من ناحية، وتوسيع قاعدة

---

(١) وردت هذه الاتهامات بصياغات متشابهة في العديد من خطب وتصريحات كل من رئيس الدولة ووزير الداخلية اللواء حسن الألفي وكذلك في بعض البيانات الرسمية التي أصدرتها الأجهزة الأمنية وذلك خلال الفترة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦.

مؤيديهم في المجتمع من ناحية ثانية، ومساندة الجماعة في تحقيق هدفها في الاستيلاء على السلطة من ناحية ثالثة.

جـ ـ اتجاه الجماعة إلى إحياء وتفعيل جناحها العسكري ليكون أداة لها في تصفية خصومها السياسيين، وإثارة البلبلة والاضطراب في المجتمع من خلال ممارسة أعمال العنف والتخريب مما يؤدي في النهاية إلى تمكين الجماعة من قلب النظام والانقضاض على السلطة والحكم. وإلى جانب اتجاه الجماعة إلى إحياء الجناح العسكري الخاص بها، فإنها تقدم الدعم والمساعدة لجماعات التطرف والعنف التي تمارس أعمال العنف والتخريب ضد الدولة والمجتمع. وهو ما يؤكد وجود علاقة عضوية بين الإخوان وتلك الجماعات قوامها تقسيم العمل بين الجانبين. فالإخوان يقومون بالدور السياسي والإعلامي فيما تقوم جماعات التطرف والعنف، وبدعم من الإخوان، بدور ممارسة العنف، وذلك باعتبار أن هدف الطرفين واحد في النهاية وهو تحطيم الدولة المدنية في مصر، وبناء دولة ثيوقراطية دينية على غرار الخمينية في إيران أو الترابية في السودان.

د ـ التنسيق والتعاون مع بعض الجهات الأمنية التي تتآمر ضد أمن مصر واستقرارها. وقد سبق أن أشارت الدراسة إلى رؤية النظام بخصوص هذا الموضوع بشيء من التفصيل.

وعلى الجانب الآخر يؤكد الإخوان بأن الوصول إلى السلطة وممارسة الحكم ليس هدفاً لهم، وأنهم لا يبغون فقط سوى تطبيق شرع الله، وأنهم سيكونون جنوداً وأعواناً لأي حاكم يقوم بهذه المهمة. فهم معنيون في المقام الأول بطبيعة الحكم ومضمونه وليس بشخص الحاكم، وأن المهم لديهم هو أن تُطبق الشريعة وليس أن يكون الحاكم من بين صفوفهم[(١)]. وعلى ضوء

---

(١) لقد أشار كثير من قادة الإخوان إلى هذا الأمر. انظر على سبيل المثال: «حوار مع مأمون الهضيبي»، الحياة (١٥/ ٤/ ١٩٩٥)؛ «حوار مع مصطفى مشهور»، الحياة (٢٤/ ١/ ١٩٩٦).

ذلك يؤكد الإخوان على أنه ليس للجماعة جناح عسكري، كما أنه لا توجد أية علاقة فكرية أو تنظيمية أو حركية بينها وبين جماعات التطرف والعنف، كما ينفون وجود أية علاقة تربط الجماعة بأي جهات أجنبية تتآمر ضد أمن مصر واستقرارها. هذا ويشدد «الإخوان» كثيراً على أن كل ما يتطلعون إليه هو المشاركة في الحياة العامة بشكل قانوني ومشروع، وهو ما يعني ضرورة اعتراف السلطة الحاكمة بحق الجماعة في الوجود القانوني، والترخيص لها بممارسة جانب من نشاطها من خلال حزب سياسي خاص بها أو حتى بدون حزب، فضلاً عن العمل من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية على نحو متكامل غير منقوص، وذلك من خلال الأساليب السلمية المشروعة المتاحة.

ومن المؤكد أن الطرحين السابقين يثيران العديد من التساؤلات حول حقيقة موقع قضية السلطة والحكم في فكر جماعة الإخوان المسلمين واستراتيجيتها. فهل صحيح أن هذه القضية لا تعني الجماعة ولا تأتي ضمن أهدافها؟ وإذا كان الإخوان يؤكدون استعدادهم لدعم ومساندة أي حاكم يطبق الشريعة الإسلامية، فما هو أنموذج تطبيق الشريعة الذي يتعيّن أن يطبقه هذا الحاكم حتى يحظى بتأييد الإخوان؟ وإلى أي مدى تشكل هذه القضية جزءاً من خلفية سياسة المواجهة التي ينتهجها النظام ضد الجماعة منذ عام ١٩٩٢؟ وعموماً ليس هنا مجال في الإجابة على هذه التساؤلات وغيرها، خاصة وأنه قد سبق التطرق إلى بعضها في أجزاء سابقة من هذه الدراسة. ولذلك نكتفي بتسجيل جملة من الملاحظات المتعلقة بتلك القضية:

أولاها، أن مبدأ التداول السلمي للسلطة وفقاً لقواعد وآليات سياسية وقانونية معروفة سلفاً، واستناداً إلى الإرادة الشعبية الحرة التي تعبر عنها انتخابات عامة تتسم بالنزاهة والحيادية، هذا المبدأ يمثل ركناً أساسياً للمفهوم الديمقراطي. وفي إطاره يحق لأي فرد أو حزب سياسي أو جماعة سياسية أن تطمح في الوصول إلى السلطة، وتسعى من أجل تحقيق هذا الهدف، طالما يتم ذلك في إطار القواعد القانونية والسياسية والأخلاقية التي تنظم عملية

تداول السلطة وممارستها، والتي يوجد بشأنها اتفاق عام أو شبه عام داخل المجتمع. وإذا سلمنا بذلك فإنه يتعين النظر إلى الطرحين السابقين بشأن موقف الإخوان من هدف الوصول إلى السلطة وممارستها في سياق الخبرة التاريخية للتطور السياسي في مصر من جانب، وطبيعة تجربة التعددية السياسية المقيدة التي تشهدها البلاد منذ منتصف السبعينيات من جانب ثان، فضلاً عن الوضعية القانونية والسياسية لجماعة الإخوان المسلمين على ساحة العمل السياسي من جانب ثالث. وبشيء من الإيجاز يمكن القول بأن مبدأ تداول السلطة لا يشكل جزءاً من تقاليد الخبرة السياسية المصرية، وبالتالي فهو ليس مكوناً من مكونات الثقافة السياسية للمصريين، بل إن القيم المرتبطة بالفرعونية السياسية هي الأساس في تلك الثقافة وجوهرها أن الحاكم لا يتغير إلا بالوفاة الطبيعية أو بأسلوب عنيف كالانقلاب أو الاغتيال. ولذلك فإن مصر شأنها شأن العديد من الدول العربية والإسلامية لا تعرف ظاهرة «رئيس دولة سابق». ومن المؤكد أن هذا العنصر شكل ـ ويشكل ـ بعداً هاماً في صياغة علاقة الحكم بالمعارضة في مصر. فعندما تغيب قنوات التغيير السياسي بأساليب سلمية أو تكون عديمة الفاعلية، يدخل المجتمع في دائرة الاحتقان السياسي وينفتح الباب لممارسة العنف.

أما بالنسبة لتجربة التعددية السياسية المقيدة التي أخذت بها مصر منذ منتصف السبعينيات، فالمؤكد أنه قد ترتب عليها، حتى الآن، حدوث انفراجة ديمقراطية وانفتاح سياسي جزئي، يتسع هامشه أو يضيق حسب الظروف والمتغيرات، الداخلية والخارجية، المحيطة. ولذلك فإن الانتقال نحو التعددية الحزبية المقيدة لم يُحدث تغييراً جوهرياً في طبيعة السلطة وأساليب ممارساتها وأنماط علاقتها بالمجتمع. وبقيت السمة الرئيسية للنظام الحاكم هي الجمع بين آليات السلطوية وبعض آليات الليبرالية السياسية في هيكل سياسي واحد. وعلى هذه الأرضية تتهم جماعة الإخوان المسلمون الحكم بالتفرد والاستبداد بالسلطة والعمل من أجل التأبيد فيها، بينما يتهم النظام الإخوان بالتآمر للانقضاض على السلطة وتأسيس نظام حكم ديني متعصب

ينفي مسيرة التطور الديمقراطي. وعموماً فإن تجربة التطور الديمقراطي في مصر ـ إذا قُدر لها الاستمرار ـ أمامها شوط طويل حتى تصل إلى مرحلة التداول السلمي للسلطة طبقاً للإرادة الشعبية الحرة.

وثمة مفارقة هامة تتصل بالوضع القانوني والسياسي لجماعة الإخوان المسلمين في مصر. فالجماعة محظورة قانوناً منذ عام ١٩٥٤، إلا أنه منذ مطلع السبعينيات سُمح لها بممارسة النشاط السياسي العلني وذلك دون الترخيص بوجودها قانوناً. ومع مرور الوقت استطاعت الجماعة (المحظورة) أن توسع من دورها السياسي والاجتماعي، وتفرض نفسها كطرف فاعل ومؤثر على الساحة السياسية. بتعبير آخر، أصبحت الجماعة المحظورة، قانوناً، جزءاً من الواقع السياسي وتمتلك شرعية سياسية واجتماعية واضحة، تجلت بشكل واضح في الفوز الذي حققته الجماعة في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٧، ودورها في النقابات المهنية على نحو ما سبق ذكره.

إن المتغيرات الثلاثة السابقة تشكل الإطار السياسي العام الذي تجري فيه فصول المواجهة بين النظام الحاكم وجماعة الإخوان المسلمين. ورغم ذلك فإنه ليس هناك ما يبرر بحال من الأحوال اللجوء إلى القوة والعنف كآلية لممارسة العمل السياسي سواء من قبل الحكم أو قوى المعارضة. كما أنه ليس هناك ما يبرر في الوقت نفسه استبعاد أي فصيل سياسي من المشاركة في الحياة السياسية طالما يعمل في إطار القواعد والقوانين المنظمة للحياة السياسية في البلاد. ومن هنا تبدو أهمية تطوير قواعد وأساليب اللعبة السياسية على النحو الذي يؤدي إلى إنجاز إصلاح سياسي حقيقي يقود في نهاية المطاف إلى تحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة، ويتضمن من القيود والضوابط ما يكفي لمنع أي حزب أو تيار سياسي من الانقلاب على قواعد الديمقراطية بعد أن يصل إلى السلطة.

وثانيتها، إذا كان عدد من قادة جماعة الإخوان المسلمين قد أكد في مناسبات مختلفة بأن السلطة ليست هدفاً للجماعة، وأن غاية ما ترمي إليه هو

تطبيق شرع الله، وأنها ستكون عوناً وسنداً لأي حاكم يقوم بهذه المهمة، فهل معنى ذلك أن قضية الحكم غير واردة أو هامشية في فكر الجماعة واستراتيجيتها؟ والإجابة على ذلك بالنفي لأنه منذ أن انخرطت الجماعة في ممارسة العمل السياسي في الثلاثينيات كانت قضية الوصول إلى الحكم وممارسته أساسية بالنسبة لها. وقد سبق لمؤسس الجماعة الشيخ حسن البنا أن حدد بشكل واضح الأصول الشرعية لهذا الأمر والأساليب التي يتعين على الجماعة انتهاجها من أجل تحقيقه. وقال في هذا الصدد: «... وهذا الإسلام الذي يؤمن به الإخوان المسلمون يجعل الحكومة ركناً من أركانه. ويعتمد على التنفيذ كما يعتمد على الإرشاد... والحكم معدود في كتبنا الفقهية من العقائد والأصول لا من الفقهيات والفروع. فالإسلام حكم وتنفيذ، كما هو تشريع وتعليم، كما هو قانون وقضاء لا ينفك واحد منها عن الآخر... والإخوان المسلمون لا يطلبون الحكم لأنفسهم، فإن وجدوا في الأمة من يستعد لحمل هذا العبء وأداء هذه الأمانة والحكم بمنهاج إسلامي قرآني فهم جنوده وأنصاره وأعوانه، وإن لم يجدوا فالحكم في منهاجهم، وسيعملون على استخلاصه من أيدي كل حكومة لا تنفذ أوامر الله. وكلمة لا بد أن نقولها في هذا الموقف هي أن الإخوان المسلمين لم يروا في حكومة من الحكومات التي عاصروها... من ينهض بهذا العبء أو من يبدي الاستعداد الصحيح لمناصرة الفكرة الإسلامية. فلتعلم الأمة ذلك، ولتطالب حكامها بحقوقها الإسلامية وليعمل الإخوان المسلمون»[1].

وفي معرض تأكيده على ضرورة نشر فكر الإخوان كمقدمة ضرورية لتهيئة المناخ لتولي الجماعة الحكم قال البنا: «الإخوان أعقل وأحزم من أن يتقدموا لمهمة الحكم ونفوس الأمة على هذا الحال. فلا بد من فترة تنتشر فيها مبادىء الإخوان وتسود، ويتعلم فيها الشعب كيف يؤثر المصلحة العامة على

---

(١) حسن البنا، «رسالة المؤتمر الخامس» في: مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا. القاهرة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٩٢، ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

المصلحة الخاصـة»[1]. وبخصوص وسائل جماعة الإخوان المسلمين لتحقيق هدف الوصول إلى السلطة ومماسة الحكم قال البنا: «أما وسائلنا العامة فالإقناع ونشر الدعوة بكل وسائل النشر حتى يفقهها الرأي العام ويناصرها عن عقيدة وإيمان، ثم استخلاص العناصر الطيبة لتكون هي الدعائم الثابتة لفكرة الإصلاح. ثم النضال الدستوري حتى يرتفع صوت هذه الدعوة في الأندية الرسمية وتناصرها وتنحاز إليها القوة التنفيذية... أما ما سوى ذلك من الوسائل فلن نلجأ إليه إلا مضطرين، وسنكون حينئذ صرحاء شرفاء، لا نحجم عن إعلان موقفنا واضحاً لا لبس فيه ولا غموض معه، ونحن على استعداد تام لتحمل نتائج عملنا أياً كانت، لا نلقي بالتبعة على غيرنا ولا نتمسح بسوانـا»[2].

وبخصوص استخدام القوة والعنف كوسيلة للوصول إلى السلطة قال البنا: «إن الإخوان المسلمين سيستخدمون القوة العملية حيث لا يجدي غيرها، وحيث يثقون أنهم استكملوا عدة الإيمان والوحدة. وهم حين يستخدمون هذه القوة سيكونون شرفاء صرحاء، وسينذرون أولاً، وينتظرون بعد ذلك، ثم يقدمون في كرامة وعزة ويتحملون كل نتائج موقفهم هذا بكل رضاء وارتيـاح»[3]. واستبعد البنا أن تكون الثورة من بين وسائل القوة التي سيستخدمها الإخوان لتحقيق غايتهم، وقال بهذا الخصوص: «أما الثورة فلا يفكر الإخوان المسلمون فيها، ولا يعتمدون عليها، ولا يؤمنون بنفعها ونتائجـها»[4]. وهكذا جعل البنا من وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم أمراً حتمياً. وإن لم يتم ذلك بأساليب سلمية، فيجب أن يكون من خلال العنف الانقلابي المنظم وليس الثورة.

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٣٧.

(٢) حسن البنا، «رسالة المؤتمر السادس» في: مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٢ ـ ٢١٣.

(٣) حسن البنا، «رسالة المؤتمر الخامس»، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٦.

(٤) المرجع نفسه، ص ١٣٦.

ورغم أن جماعة الإخوان المسلمين نبذت العنف كآلية لممارسة العمل السياسي منذ مطلع السبعينيات، إلا أنها ركزت على تحقيق هدف الوصول إلى الحكم بأساليب سلمية. وفي هذا الإطار قال مصطفى مشهور المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين: «يتصور بعض الشباب أن التغيير يمكن أن يتم بقتل الحاكم أو تغييره. وهذا تصور خاطىء نابع من غير ذي تجربة ولا خبرة. فالقضية ليست قضية الحاكم ولكن قضية الحكم بأن يصير حكماً بما أنزل الله... وبجانب ذلك نتبين الفرق بين التغيير بالأسلوب المتدرج المعتدل وبين أسلوب الطفرة والتعجيل غير المأمون العواقب... إننا نريد أصحاب النفس الطويل الذين يصبرون ويصابرون ويرابطون ويتقون الله لنكون جميعاً من المفلحين»[(١)]. وفي معرض رده على سؤال بشأن غموض شعار «الإسلام هو الحل» وعدم امتلاك الإخوان لبرامج واضحة لمعالجة المشكلات التي تعاني منها مصر والمجتمعات الإسلامية، أجاب مصطفى مشهور بما يؤكد حرص الإخوان على الوصول إلى الحكم، حيث قال: «البرامج الانتخابية برامج دائماً عامة ولا يمكن أن تدخل في تفاصيل... أما حينما نمكن من التطبيق فستظهر لك التفصيلات المناسبة في كل شيء»[(٢)]. وأضاف: «لن تكون حكومتنا حكومة مشايخ وإنما حكومة من المتخصصين في كل مجال... ستكون حكومة مدنية ولكن في إطار الشرع وفي إطار الحدود التي يبيحها الإسلام. حكومتنا ليست دينية ـ كما يدعي البعض ـ ولكنها مدنية في إطار فكري معين، مثلما كانت حكومة الشيوعية مدنية في إطار فكري معين»[(٣)].

---

(١) مصطفى مشهور، التيار الإسلامي ودوره في البناء. القاهرة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٨٧، ص ٦٩ ـ ٧٠.

(٢) «حوار مع مصطفى مشهور»، في: د. عمرو عبد السميع، مرجع سبق ذكره، ص ٩٤. وحول سعي الإخوان للوصول إلى الحكم، انظر: أبو الحسن عبد الرازق، لماذا الإخوان المسلمون؟ القاهرة: دار الأسماء، ١٩٩٢، ص ٥١.

(٣) المرجع نفسه، ص ٩٥ ـ ٩٦؛ وقال مشهور في مناسبة أخرى: «هناك إدعاء بأننا إذا =

وحتى عندما يؤكد بعض قادة الإخوان بأن السلطة ليست هدفاً لهم، وبأنهم سيكونون عوناً وسنداً لأي حاكم يأخذ على عاتقه مسؤولية تطبيق الشريعة، فإنهم يؤكدون في الوقت نفسه على أن هناك تصورات عديدة لتطبيق الشريعة، وأن التصور الإخواني هو المعبر عن الإسلام الصحيح. وهذا معناه أن الحاكم الذي سيحظى بتأييد الإخوان هو الذي سيقوم بتطبيق الشريعة حسب تصورهم، وبالتالي لا بد وأن يكون استمرارية للجماعة بشكل أو بآخر، وأن يكون نظام حكمه واجهة لها. وأكثر من هذا فإن الإخوان يعطون أنفسهم الحق في مراقبة سلامة عملية تطبيق الشريعة والتأكد من جدية القائمين على ذلك[1]. وهكذا فإن لم يكن الحكم لجماعة الإخوان المسلمين بقياداتها وكوادرها، فيجب أن يكون بتصورها ومنهجها.

وثالثها، أن مجلة المصور المصرية نشرت في عددها رقم ٣٦٣٥ الصادر بتاريخ ١٠/٦/١٩٩٤ وثيقة منسوبة إلى جماعة الإخوان المسلمين تحمل عنوان «التمكين». وطبقاً لما هو منشور بالمجلة فإن وثيقة التمكين تجسد خطة الإخوان للوصول إلى الحكم. وهي خطة سلمية تقوم على توسيع دائرة التأييد والمساندة للجماعة في مختلف قطاعات المجتمع وبخاصة القطاعات ذات الفاعلية والتأثير كالطلبة والعمال والمهنيين ورجال الأعمال والطبقات الشعبية من ناحية، وتمديد نفوذ الجماعة وتأثيرها في مختلف المؤسسات والأجهزة، الحكومية وغير الحكومية، الفاعلة والمؤثرة كالجيش والبوليس والمؤسسة الإعلامية والمؤسسة الدينية والمؤسسة القضائية والأحزاب والجمعيات. . . إلخ من ناحية ثانية. كما تضمنت الوثيقة تحديداً

= حكمنا سنشكل حكومة دينية بتفويض إلهي، وهذا غير صحيح. حكومة الإخوان حكومة طبيعية فيها متخصصون في كل وزارة، لكن سيكون في كل وزارة لجنة تشرف على نقل واقع الوزارة من الوضع الحالي إلى الواقع الإسلامي». «حوار مع مصطفى مشهور»، الحياة (٢٩/١١/١٩٩٥).

(١) انظر الهامش رقم ١، ص ٥٦.

للأساليب التي ستنتهجها الجماعة في التعامل مع السلطة الحاكمة وكذلك مع القوى والتيارات الأخرى في المجتمع مثل الأقباط، وجماعات الضغط والمصالح، والأحزاب السياسية والجماعات الإسلامية من ناحية ثالثة. وتختلف هذه الأساليب من حالة إلى أخرى إلا أنها عموماً تتراوح ما بين التعايش والاحتواء والتحييد وتقليل الفاعلية. وبالإضافة إلى ذلك حددت الوثيقة أسلوب تعامل الجماعة مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وذلك بطمأنة الدول الغربية والتأكيد لها بأن الجماعة لا تمثل خطراً على مصالحها في المنطقة، وأن من مصلحة الغرب التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها القوة السياسية الحقيقية في مصر، وتشكل عنصراً للاستقرار، ولذلك فليس من مصلحة الغرب الإضرار بالجماعة. وأخيراً تضمنت الوثيقة رصداً للمهام التي يتعين على الجماعة القيام بها، والمتطلبات التي يتوجب عليها توفيرها لإدارة الدولة والمجتمع[1].

وهكذا يتضح أن هدف الوصول إلى الحكم هو هدف أساسي ومركزي بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين. وهي تسعى إلى تحقيقه بأساليب سلمية تدريجية تؤتي تأثيرها عبر فترة ممتدة من الزمن. وعلى هذا الأساس فالأرجح أن الخطاب الإعلامي للجماعة والذي يؤكد على أن الحكم ليس هدفاً لها، إنما يهدف بالأساس إلى طمأنة السلطة الحاكمة بأن الجماعة لا تنافسها ولا تطرح نفسها كبديل لها، وذلك في وقت اتجهت فيه السلطة إلى تصعيد إجراءات المواجهة ضد الإخوان بصورة لم يسبق لها مثيل منذ مطلع السبعينيات. وهذا التصعيد مرده تزايد قلق الحكم من جراء تمدد الدور السياسي والاجتماعي للإخوان، وإدراكه بأن جانباً من ساحة العمل السياسي والاجتماعي بدأ يخرج من دائرة سيطرته لحساب الإخوان كقوة سياسية معارضة.

---

(١) «المصور تنفرد بنشر الوثائق السرية للإخوان المسلمين»، المصور، العدد ٣٦٣٤ (٣/٦/١٩٩٤)؛ «التمكين.. أخطر وثائق الإخوان»، المصور، العدد ٣٦٣٥ (١٠/٦/١٩٩٤).

ولسنا هنا في مجال إصدار حكم قيمي على مسألة سعي الإخوان للوصول إلى السلطة والحكم، لكن نؤكد فقط أن من أهم مبادىء الديمقراطية إتاحة الفرصة لمختلف القوى والتيارات السياسية لكي تشارك في الحياة السياسية وتعمل من أجل الوصول إلى السلطة بشرط أن يتم ذلك في إطار القواعد وآليات، قانونية وسياسية، واضحة ومحددة للعبة السياسية تكون محل احترام القوى المتنافسة على الساحة السياسية، فضلاً عن وجود الضمانات الكافية التي تمنع أياً من هذه القوى من الانقلاب على قواعد الديمقراطية بعد وصولها إلى السلطة.

٦ ـ الوضع القانوني لجماعة الإخوان المسلمين

وبخصوص هذه القضية يؤكد النظام الحاكم وأجهزته على ما يلي(١):

أ ـ أن جماعة الإخوان المسلمين محظورة قانوناً منذ العام ١٩٥٤، وبالتالي فإنه ليس هناك جماعة تحمل هذا الاسم طبقاً للقانون، وأن أي نشاط يقوم به أعضاء يدعون الانتماء لتلك الجماعة هو نشاط مخالف للقانون ويعرض القائم به للمساءلة والحساب. هذا وقد تم القبض على عدد من قادة وكوادر الإخوان وتقديمهم للمحاكمة العسكرية بتهم مختلفة منها إحياء جماعة الإخوان المحظورة بشكل مخالف للدستور والقانون على نحو ما سيأتي تفصيلاً فيما بعد.

ب ـ أن الدستور والقانون يمنعان تأسيس أحزاب سياسية على أسس دينية. وبالتالي فليس هناك مجال للسماح للإخوان بتأسيس حزب سياسي

---

(١) هذه النقاط ترددت وتتردد كثيراً في خطب وتصريحات وحوارات كل من الرئيس مبارك ووزير الداخلية اللواء حسن الألفي. كما أنها ترددت في سياق تبرير عمليات الاعتقال والمحاكمة التي استهدفت عناصر من «الإخوان» خلال السنوات الأخيرة. انظر على سبيل المثال: «حديث للرئيس مبارك»، الحياة (٢/ ٩/ ١٩٩٤)؛ «حوار مع اللواء حسن الألفي ـ وزير الداخلية»، مجلة أكتوبر القاهرية، العدد ٩٣٨ (١٦/ ١٠/ ١٩٩٤).

إسوة بالقوى السياسية الأخرى، لأن هذا من شأنه فتح الباب أمام الفتنة الطائفية وتهديد الوحدة الوطنية التي هي من ثوابت المجتمع المصري.

جـ ـ أن جماعة الإخوان المحظورة قانوناً انخرطت في ممارسة جملة من الأنشطة المخالفة للقانون مثل دعم ومساندة جماعات التطرف والعنف، والتعاون مع بعض الجهات الخارجية التي تعمل ضد أمن واستقرار مصر، وتحريض الرأي العام ضد نظام الحكم.

وعلى الجانب الآخر يطرح الإخوان عدداً من الحجج بخصوص الوضع القانوني للجماعة. **أولاها**، التشكيك في صحة وجود قرار من قبل «مجلس قيادة الثورة» بحل جماعة الإخوان المسلمين، ومطالبة النظام الحاكم بإظهار هذا القـرار[1].

وثانيتها، أن مجلس قيادة الثورة عندما قرر حل جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٥٤ اعتبرها حزباً سياسياً ينطبق عليها قرار حل الأحزاب، وسقطت كل قوانين حل الأحزاب وحلت محلها قوانين بالتعددية. وبذلك يصبح الإخوان موجودين بفعل القانون بعد أن تم نسخ كل القوانين التي حالت بينهم وبين الوجود القانوني[2].

وثالثتها، أن قانون الأحزاب السياسية المعمول به حالياً في مصر، والذي يتذرع به النظام لحرمان الإخوان من حق تأسيس حزب سياسي هو في حكم المنسوخ والملغى لأنه صدر في عام ١٩٧٧ عندما كان الدستور ينص على أن «الاتحاد الإشتراكي العربي» هو التنظيم السياسي الوحيد في البلاد،

(١) «نص محضر التحقيق مع المرشد العام السابق للإخوان» (محمد حامد أبو النصر)، المجلة، العدد ٨١٢ (٣ ـ ٩/ ٩/ ١٩٩٥)، ص ٢٧.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: «حوار مع مأمون الهضيبي»، في: د. عمرو عبد السميع، مرجع سبق ذكره، ص ٥٩ ـ ٦١؛ مأمون الهضيبي «الإخوان المسلمون مع دستور مكتوب»، الوسط، العدد ١٣٦ (٥/ ٩/ ١٩٩٤)؛ «حوار مع مأمون الهضيبي»، الحياة (١٥/ ٤/ ١٩٩٥).

إذن فهو قانون ينظم حالة تعدد في ظل الاتحاد الإشتراكي. . . وعندما عدلت المادة الخامسة من الدستور وجعلت أساس الحياة السياسية في مصر هو التعددية الحزبية، فالأساس الذي بُني عليه قانون الأحزاب ولجنة الأحزاب يكون قد نُسخ. فالدستور ينسخ ما يخالفه، وتعديل الدستور يلغي كل ما يخالفه من القوانين. وإذا كان قانون الأحزاب الصادر في عام ١٩٧٧ قد نُسخ بموجب التعديل الدستوري الذي جرى عام ١٩٨٠، فإنه لم يصدر قانون جديد بدلاً منه، مما يؤكد عدم وجود شرط لظهور أي حزب. فإما أن يصدر قانون يعرف الحزب ويضع شروطه بما لا يتعارض مع أحكام الدستور، وإما أن يجتهد القضاء في تعريف ما هو الحزب طبقاً للأصول العامة حتى يصدر قانون جديد للأحزاب[(١)]. وهكذا يحاول الإخوان تجاوز الأسس والقواعد القانونية المنظمة للتعددية الحزبية في البلاد والمتمثلة في قانون الأحزاب، وذلك بإثارة التساؤل حول دستوريتها.

ورابعتها، أن هناك دعوى مرفوعة من قبل الجماعة أمام القضاء الإداري منذ عام ١٩٧٧ ولم يتم الفصل فيها حتى الآن، وموضوع الدعوى هو وقف تنفيذ وإلغاء القرار السلبي بعدم التصريح لجماعة الإخوان المسلمين بمباشرة نشاطها وانعدام القرار المزعوم صدوره بحلها أي لإثبات استمرار الوجود القانوني للجماعة. ويؤكد الإخوان أن القول الفصل في مشروعية الوجود القانوني للجماعة يجب أن يكون للقضاء فقط[(٢)].

وبعيداً عن حجج وطروحات كل من النظام الحاكم وجماعة الإخوان المسلمين بشأن تكييف الوضع القانوني للجماعة، فالمؤكد أن السياسة التي اتبعها النظام تجاه الإخوان منذ مطلع السبعينيات قد ساهمت في إثارة العديد من الإشكاليات حول هذا الموضوع. فالجماعة المحظورة قانوناً منذ العام ١٩٥٤ سُمح لها خلال السبعينيات بممارسة النشاط السياسي العلني، كما

---

(١) «حوار مع مأمون الهضيبي»، في: د. عمرو عبد السميع، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢.
(٢) نص محضر التحقيق مع المرشد العام السابق للإخوان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

سُمح لها بإصدار مجلةالدعوة لتكون لسان حال الجماعة (١٩٧٦ ـ ١٩٨١). وخلال الثمانينيات سُمح للجماعة بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٧ وأصبح لها تمثيل في البرلمان. وقامت بمحض إرادتها بمقاطعة انتخابات ١٩٩٠ تضامناً مع الأحزاب التي قاطعت تلك الانتخابات، كما شاركت الجماعة بفاعلية في انتخابات النقابات المهنية منذ منتصف الثمانينيات، واستطاعت أن تسيطر على مجالس عدد من النقابات الهامة على نحو ما سبق ذكره. ناهيك عن انخراطها في العديد من الأنشطة التربوية والصحية والثقافية والاجتماعية... إلخ. وهكذا أصبح للجماعة المحظورة قانوناً حضور بارز على صعيدي الدولة والمجتمع المدني، وهو ما أكسبها شرعية سياسية، وقد تجلى ذلك في الفوز الذي حققته الجماعة في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٧. وهذا الأمر أوجد تناقضاً بين عدم المشروعية القانونية للجماعة وشرعيتها السياسية.

والمؤكد أن كلاً من النظام الحاكم وجماعة الإخوان المسلمين قد تعامل مع مسألة الحظر القانوني على الجماعة بشكل مختلف. فالنظام عندما سمح للجماعة بممارسة بعض الأنشطة السياسية والاجتماعية العلنية قرر عدم منحها حق الوجود القانوني المشروع، واحتفظ بورقة «عدم المشروعية القانونية» كسيف ليشهره في وجه الجماعة عند اللزوم. ومن جانبها سعت الجماعة إلى تفريغ الحظر القانوني من مضمونه، وذلك بتوسيع دورها السياسي والاجتماعي تدريجياً وفرض نفسها كأمر واقع. وعلى هذه الأرضية تدور فصول المواجهة بين السلطة والإخوان.

وعموماً، فإن وضع جماعة الإخوان المسلمين على الساحة السياسية المصرية يثير مشكلة الفجوة بين الإطار القانوني ـ المؤسس من ناحية والواقع السياسي ـ الاجتماعي من ناحية أخرى. فعندما لا يكون الإطار القانوني ـ المؤسس معبراً تعبيراً حقيقياً عن مختلف القوى والتيارات الفاعلة والمؤثرة في المجتمع، فإن القوى السياسية الساعية للمشاركة في الحياة السياسية، ولا تجد القنوات المشروعة التي تشارك من خلالها، فإنها غالباً ما تتجه إلى

ممارسة بعض الأساليب غير المشروعة لتوصيل مطالبها والتأثير على العملية السياسية، وهو ما يشكل مصدراً متجدداً للتوتر وعدم الاستقرار السياسي داخل المجتمع. وهذه المشكلة تعتبر واحدة من أهم مشكلات التطور السياسي والديمقراطي في مصر. ونعتقد أن مستقبل هذا التطور يتوقف في جانب منه على حل هذه المشكلة. وسوف تتناولها الدراسة بشيء من التفصيل فيما بعد.

وبعد أن عرضت الدراسة لأهم قضايا الخلاف بين السلطة الحاكمة وجماعة الإخوان المسلمين تختتم هذا الفصل بثلاث ملاحظات، وذلك على النحو التالي:

الملاحظة الأولى، أنه إذا كانت القضايا السابقة تمثل الأرضية التي تجري عليها فصول المواجهة بين السلطة الحاكمة وجماعة الإخوان المسلمين، فإنه في إطارها اتخذت جماعة الإخوان مواقف مناقضة لسياسة الحكومة بشأن العديد من القضايا الداخلية والخارجية، ومنها على سبيل المثال: تطوير مناهج التعليم، والزي المدرسي للبنات، ومؤتمر الأمم المتحدة للسكان الذي عقد بالقاهرة عام ١٩٩٤، وأزمة نقابة المحامين في العام نفسه، والسلام مع إسرائيل، وكارثة الخليج الثانية، وسياسة النظام المصري تجاه السودان، وسياسته تجاه الولايات المتحدة الأمريكية. . . إلخ. ولا يتسع المجال لشرح موقف الإخوان تجاه كل من القضايا السابقة بالتفصيل وتبيان مدى تعارضه مع الخط الحكومي الرسمي، وتكتفي الدراسة بالتأكيد على أن مواقف الإخوان من العديد من القضايا الداخلية والخارجية تعكس خلافهم مع توجهات النظام الحاكم من ناحية، كما تعكس شعور الجماعة بتزايد وزنها السياسي والاجتماعي في المجتمع من ناحية أخرى. فبإعلان مواقفها كانت الجماعة أحياناً تقوم بدور رئيس في صياغة «الأجندة» السياسية في البلاد، ويجد النظام نفسه في موقف التبرير ورد الفعل. وكان ذلك من بين العوامل التي دفعت النظام إلى التصعيد في مواجهة الإخوان لوضع حد لتمدد الدور السياسي والاجتماعي للإخوان.

الملاحظة الثانية، أن الخلاف بين النظام والإخوان بشأن القضايا السابق ذكرها ترتكز على نفس المنطلقات ولكن في اتجاهات متعاكسة. فعندما يقول النظام بأن أغلب القوانين المعمول بها في مصر لا يتعارض مع مبادىء الشريعة الإسلامية، يرد الإخوان بأن الشريعة غير مطبقة في مصر وأن النظام لا يلتزم بتطبيق نص المادة الثانية من الدستور. وعندما يتهم النظام الإخوان بأن جماعات التطرف والعنف قد خرجت من تحت عباءتهم، يرد الإخوان باتهام مضاد مفاده أن سياسات وممارسات النظم التي تعاقبت على حكم مصر في مرحلة ما بعد ١٩٥٢ هي المسئولة عن غرس بذور التطرف والعنف في المجتمع، وخلق التربة الملائمة لتناميها واتساع نطاقها، وأن فشل سياسات النظام الحالي في التعامل مع الظاهرة هو الذي أدى إلى انفلاتها. وعندما يقول النظام بأن الإخوان يتعاونون مع قوى خارجية ضد أمن واستقرار مصر، يرد الإخوان بأن النظام يصعد من إجراءات المواجهة ضد الجماعة بتحريض من قوى خارجية ولحسابها. وعندما يتهم النظام الإخوان بمعاداة الديمقراطية والتعددية الحزبية، يرد الإخوان بالتساؤل عن حالة الديمقراطية في مصر في ظل استمرار العمل بقانون الطوارىء منذ عام ١٩٨١، وبترسانة من القوانين الاستثنائية التي تضع العديد من القيود على حقوق المواطنين وحرياتهم. كما يؤكد الإخوان بأنهم من ضحايا غياب الديمقراطية وليسوا من الرافضين أو المعارضين لها.

وتكشف هذه الوضعية عن واحدة من إشكاليات التطور السياسي في مصر، وهي إشكالية عدم تبلور الاتفاق العام داخل المجتمع حول بعض القضايا المركزية مثل: دور الدين في المجتمع والعلاقة بين الدين والدولة، وطبيعة النظام السياسي، وأسس عملية التطور الديمقراطي، وطبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تلائم المجتمع المصري في الوقت الراهن، وعلاقة مصر بإسرائيل، وعلاقة مصر بالغرب وبخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية.

الملاحظة الثالثة، أن بعض قضايا الخلاف بين النظام الحاكم وجماعة

الإخوان المسلمين تمثل في الوقت نفسه قضايا خلافية بين الإخوان وبعض قوى وأحزاب المعارضة في المجتمع، ومن هذه القضايا على سبيل المثال قضية تطبيق الشريعة الإسلامية وإقامة أحزاب سياسية على أسس دينية. كما أن بعض قضايا الخلاف بين النظام والإخوان تعتبر في الوقت نفسه قضايا خلافية بين النظام وأحزاب المعارضة. وتأتي قضية الديمقراطية والحريات على رأس هذه القضايا، حيث تنتقد أحزاب المعارضة القوانين والممارسات اللاديمقراطية للنظام وتطالب بتحقيق إصلاح سياسي ديمقراطي حقيقي.

الفصل الثالث

أساليب تنفيذ سياسة المواجهة ضد الإخوان

يعتمد النظام الحاكم على جملة من الأساليب والإجراءات لتنفيذ سياسة المواجهة التي ينتهجها ضد «الإخوان». فهناك أساليب وإجراءات إعلامية، وأخرى سياسية، وثالثة تشريعية، ورابعة أمنية ـ قضائية. وفي ما يلي بعض التفاصيل حول هذه الأساليب التي تكمل بعضها البعض من أجل تحقيق هدف رئيس وهو ضرب مصادر القوة والتأثير لجماعة الإخوان لتحجيم دورها السياسي والاجتماعي وتهميشها إلى أقصى حد ممكن. وجدير بالذكر أن هذه الإجراءات مترابطة ومتداخلة ولا يمكن الفصل بينها بشكل صارم، وهو أمر يتعين أخذه بعين الاعتبار.

أولاً: ـ الأساليب والإجراءات الإعلامية

منذ بداية عام ١٩٩٢، بدأت بعض الأجهزة الحكومية في شن حملة إعلامية ضد جماعة الإخوان المسلمين، وذلك كجزء من سياسة المواجهة الشاملة التي شرع النظام في انتهاجها ـ بصفة تدريجية ـ ضد الجماعة منذ ذلك الوقت. وقد شارك ـ ويشارك ـ في هذه الحملة عدد من كبار المسئولين بالدولة، وذلك من خلال خطبهم وأحاديثهم وتصريحاتهم التي تحظى بتغطية كبيرة من مختلف وسائل الإعلام الحكومية (المسموعة والمقروءة والمرئية). وعلى سبيل المثال، فالمتتبع لخطب وأحاديث وتصريحات كل من رئيس الدولة ووزير الداخلية خلال الفترة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٦، يُلاحظ أن معظمها قد

تضمن هجوماً مباشراً أو غير مباشر، واتهامات صريحة أو ضمنية لجماعة الإخوان المسلمين. كما شارك ـ ويشارك ـ في هذه الحملة عدد من كبار الكتاب والصحفيين العاملين بالصحف والمجلات الحكومية وشبه الحكومية[1].

---

(١) جدير بالذكر أن الحملة الإعلامية ضد الإخوان ليست قاصرة على الحكومة فحسب، بل شارك ويشارك فيها عدد من المفكّرين والكتّاب ممّن ينتمون إلى بعض أحزاب المعارضة. والاتهامات التي يوجّهها هؤلاء إلى جماعة الإخوان المسلمين لا تختلف عن الاتهامات التي يوجهها النظام إليها. وتعتبر كتابات د. رفعت السعيد ـ أمين عام حزب التجمع ـ نموذجاً لذلك. انظر على سبيل المثال: د. رفعت السعيد، «جماعة الإخوان المسلمين تحترف الكذب والإرهاب»، **المجلة**، العدد ٨٠٩ (١٣ ـ ١٩/ ٨/ ١٩٩٥)؛ «حوار مع د. رفعت السعيد»، مجلة **الوطن العربي**، الأعداد ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٩ بتواريخ ٨/ ٩، ١٥/ ٩، ٢٩/ ٩/ ١٩٩٥؛ وللكاتب ذاته، **صفحة من تاريخ جماعة الإخوان المسلمين**. القاهرة، شركة الأمل للطباعة والنشر، ١٩٩٠. وبخصوص أمثلة أخرى لمقالات نُشرت في بعض الصحف والمجلات وتضمنت هجوماً على «الإخوان» انظر: ثروت أباظة، «الإخوان هم الإرهاب»، **الأهرام** (٧/ ١١/ ١٩٩٤)؛ وللكاتب نفسه، «آسف... مجرد قتل»، **الأهرام** (٢١/ ٩/ ١٩٩٤)؛ وللكاتب نفسه، «الإخوان المسلحون»، **الأهرام** (٣٠/ ٥/ ١٩٩٤)؛ وللكاتب نفسه، «الأذلاء البغاة وآخران»، **الأهرام** (٢٧/ ٣/ ١٩٩٥)؛ مكرم محمد أحمد، «مرة أخرى... الحوار مع الإرهاب»، **المصور**، العدد ٣٦٦٨ (٢٧/ ١/ ١٩٩٥)؛ حمدي رزق، «التاريخ السري لمصطفى مشهور، المرشح مرشداً للإخوان»، **المصور**، العدد ٣٦٧٠ (١٠/ ٢/ ١٩٩٥)؛ علي عشماوي، «الإخوان ليسوا تياراً معتدلاً»، **المصور**، العدد ٣٦٧٤ (١٠/ ٣/ ١٩٩٥)؛ عبد الستار الطويلة، «تأخر الحكومة وتواطؤ الإخوان المسلمين»، **روز اليوسف**، العدد ٣٤٤٢ (٣٠/ ٥/ ١٩٩٤)؛ علي عشماوي، «نظام الإخوان الخاص ما زال قائماً»، **المصور**، العدد ٣٦٧٦ (٢٤/ ٣/ ١٩٩٥)؛ وانظر كذلك مجموعة المقالات والرسوم الكاريكاتيرية المتعلقة بجماعة الإخوان المسلمين والمنشورة بمجلة **روز اليوسف**، العدد ٣٥٠٥ بتاريخ ١٤/ ٨/ ١٩٩٥. وجدير بالذكر أن هذا العدد قد خصص لتناول جماعة الإخوان المسلمين.

ويتمحور الخطاب الإعلامي الرسمي المضاد لجماعة الإخوان المسلمين حول عدد من العناصر السلبية المرتبطة بتاريخ الجماعة من ناحية، وبأوضاعها وعلاقاتها وممارساتها الراهنة من ناحية أخرى. ومن هذه العناصر: أن جماعة الإخوان المسلمين هي أول من وضع بذور التطرف والعنف والإرهاب في أرض مصر. وأن كل جماعات التطرف التي ظهرت في مراحل تالية، والتي انخرطت في ممارسة العنف والإرهاب ضد الدولة والمجتمع قد خرجت من تحت مظلتها. كما أنها تقدم الدعم المادي والمعنوي لتلك الجماعات وتنسق معها لضرب الأمن والاستقرار في مصر وتقويض الدولة المدنية وبناء دولة دينية على النمط الإيراني. كما أن الجماعة تنسق مع قوى وأطراف خارجية تتآمر ضد أمن مصر ومصالحها، وهي لا تؤمن بالديمقراطية والتعددية السياسية، وتتاجر بالإسلام من أجل تحقيق مصالح وأهداف سياسية خاصة بها، بل إنها تسعى من أجل احتكار الدين الإسلامي وتأميمه لحسابها، فهي وكما يدل اسمها تعتبر نفسها جماعة المسلمين وليست جماعة من المسلمين. فضلاً عن أن القيادات الحالية للجماعة مثل مصطفي مشهور المرشد العام وغيره هم من أعضاء وكوادر النظام الخاص الذي قام بالعديد من أعمال العنف والإرهاب والتخريب في مصر خلال الأربعينيات والخمسينيات والستينيات. وهذا النظام الخاص لم ينته، حيث ما زال قائماً في شكل التنظيمات المتطرفة الإرهابية التي تمثل امتداداً عضوياً للإخوان. وبالتالي فإن كل التنظيمات الإرهابية التي تصف نفسها بالإسلامية هي شيء واحد، ولا فرق بين الإخوان وغيرهم.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن حملة الإعلام الرسمي الموجهة ضد الإخوان ركزت على عناصر أخرى مثل التأكيد على الحظر القانوني المفروض على الجماعة منذ العام ١٩٥٤، وبالتالي فإن أي أنشطة يقوم بها أعضاؤها تضعهم تحت طائلة القانون، والتركيز على الفساد المالي والإداري الذي ارتبط بممارسات الإخوان في النقابات المهنية التي تمكنوا من السيطرة عليها

بأساليب ملتوية وغير مشروعة حسب تصور النظام وتبديدهم لأموال تلك النقابات وإمكانياتها لصالح عناصر محدودة من المهنيين، وهم الذين يؤمنون بفكر الجماعة وينتمون إليها. فضلاً عن تسييس العمل النقابي والانحراف به عن أهدافه ومقاصده المهنية. ناهيك عن تحريض بعض قطاعات المجتمع ضد السلطات الشرعية بهدف خلق أجواء من الفوضى وعدم الاستقرار وتخريب سياسات الدولة.

وبغض النظر عن حدود حجية وصدقية عناصر الحملة الإعلامية المضادة للإخوان، فإن الهدف منها هو تغيير ملامح الصورة التي استطاعت جماعة الإخوان المسلمين خلقها لنفسها لدى قطاعات يعتد بها في المجتمع منذ مطلع السبعينيات، وذلك باعتبارها جماعة معتدلة تنبذ العنف وتعمل من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية بصورة تدريجية ومن خلال أساليب وقنوات سلمية ومشروعة. كما أنها تؤمن بالديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية وضرورة تحقيق التنمية المستقلة وتقليص قيود التبعية للغرب، فضلاً عن كونها جماعة صاحبة رسالة اجتماعية تؤديها من خلال تقديم خدمات صحية وتربوية وثقافية، مجانية أو شبه مجانية، لقطاعات واسعة من الفقراء والمحتاجين في المجتمع. ومن ملامح هذه الصورة أيضاً تميز جماعة الإخوان عن جماعات وتنظيمات التطرف والعنف وعدم وجود أية علاقة تنظيمية أو فكرية تربطها بتلك الجماعات.

وبالمقابل، فإن الحملة الإعلامية التي يشنها النظام ضد الإخوان تستهدف تشويه تاريخ الجماعة من ناحية، وخلق انطباع لدى العامة مفاده أن الجماعة تشكل خطراً على الديمقراطية والدولة المدنية والاستقرار والتنمية، وأنها تقف خلف أعمال العنف التي تقوم بها جماعات التطرف والعنف من ناحية أخرى. ويعتبر هذا الخطاب الإعلامي نقطة الانطلاق لتبرير سياسة المواجهة التي ينتهجها النظام ضد الإخوان.

ثانياً: ـ الأساليب والإجراءات السياسية

وتتمثل أهم تلك الأساليب والإجراءات في ما يلي:

١ ـ إقصاء الإخوان من المشاركة في الحوار الوطني الذي جرى بمبادرة من السلطة في عام ١٩٩٤. فبالنسبة للتنظيمات السياسية تم قصر المشاركة في الحوار على التنظيمات السياسية المشروعة. وبذلك تم استبعاد جماعة الإخوان المسلمين، ولم تدُع للمشاركة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أي عن طريق بعض أعضائها المنتمين إلى بعض النقابات المهنية التي كان يشكل الإخوان الأغلبية في مجالسها[١]. وبغض النظر عن دوافع النظام ومراميه من وراء الدعوة للحوار الوطني، وجدوى النتائج التي تمخضت عنه، فالمؤكد أن إقصاء الإخوان إنما أكد حرص النظام على عدم اتخاذ أية خطوة من شأنها إضفاء أي نوع من المشروعية على الجماعة المحظورة قانوناً أو الاعتراف بوجودها كطرف على الساحة. وبلغة أخرى فهو أراد بهذا الموقف التأكيد على الحظر القانوني للجماعة ورفض الاعتراف بها كأمر واقع.

٢ ـ رفض الترخيص للجماعة بتأسيس حزب سياسي لممارسة نشاطها من خلاله، وذلك استناداً إلى أن الدستور والقانون يمنعان تأسيس أحزاب سياسية على أسس دينية لما يمثله ذلك من خطورة على الوحدة الوطنية للمجتمع المصري[٢]. وقد قامت الحكومة بإغلاق الباب أمام احتمال قيام جماعة الإخوان بالعمل تحت لافتة «حزب تحت التأسيس»، وذلك بإجراء تعديل على قانون الأحزاب في عام ١٩٩٢ على نحو ما سيأتي ذكره فيما بعد.

---

(١) «مصر: حوار الإنقاذ الوطني»، الأسبوع العربي (٢٣/٥/١٩٩٤)، ص ٢٢ ـ ٢٤؛ محمد صلاح، «مصر: الحوار ينطلق في غياب الإخوان»، الوسط، العدد ١٢٣ (٦/٦/١٩٩٤)، ص ١٨.

(٢) انظر حوار الرئيس مبارك مع رجال الصحافة والإعلام، الأهرام (٣١/٥/١٩٩٤)؛ حوار الرئيس مبارك مع ١٤ رئيس تحرير وناشراً أمريكياً، الأهرام (٢٦/٥/١٩٩٤).

٣ ـ التأكيد على رفض مشاركة «الإخوان» في الانتخابات البرلمانية كجماعة، باعتبار أن الجماعة التي تحمل هذا الاسم محظورة منذ العام ١٩٥٤. وبالتالي فإن أي عمل تقوم به يُعتبر خروجاً على القانون والدستور، وهو أمر أكدت السلطة مراراً عدم الاستعداد للتهاون بشأنه. ورغم قبول النظام بمشاركة «الإخوان» في الانتخابات كأشخاص يتمتعون بحقوق المواطنة وليسوا كأعضاء في جماعة الإخوان المحظورة، فالمُلاحظ أن ذلك جاء في إطار حملة سياسية وأمنية شنتها الدولة ضد الجماعة. وتمثلت أبرز مظاهرها في تصعيد عمليات الاعتقال في صفوف الإخوان، وإحالة أكثر من ٨٠ من قيادات الجماعة وكوادرها إلى القضاء العسكري، وصدور أحكام بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدد تتراوح ما بين ٣ و٥ سنوات على ٥٤ منهم. وقد صدرت هذه الأحكام قبيل أسبوع من موعد إجراء الانتخابات البرلمانية (أجريت الانتخابات في ٢٩/ ١١/ ١٩٩٥)، وقد حرمت تلك الاعتقالات والمحاكمات الجماعة من أن تستفيد من عدد من كوادرها وقياداتها في الانتخابات، خاصة وأنه كان من بينهم نواب سابقون وقيادات نقابية بارزة، فضلاً عن قيام أجهزة الأمن بتشديد القيود على مرشحي الإخوان خلال فترة الحملة الانتخابية. وقد أكدت تقارير صادرة عن جهات محايدة على أنه «في العديد من الدوائر قامت قوات الشرطة بالقبض، أو طرد، أو منع الدخول لعشرات من مندوبي ووكلاء المرشحين المعارضين والمستقلين وخاصة مندوبي وأنصار مرشحي التحالف والإخوان المسلمين»[١].

ونظراً لأن الانتخابات البرلمانية ١٩٩٥ «قد شابتها انتهاكات صارخة وتجاوزات واسعة النطاق تلقي ظلالاً من الشك على شرعية تلك الانتخابات»[٢] على نحو ما جاء في تقرير اللجنة الوطنية المصرية لمتابعة

---

(١) تقرير اللجنة الوطنية المصرية لمتابعة الانتخابات البرلمانية ١٩٩٥. القاهرة، ٢٧/١٢/١٩٩٥، ص ٣٠.
(٢) المرجع نفسه، ص ٣٤ ـ ٣٥.

الانتخابات البرلمانية الصادر في ٢٧/ ١٢/ ١٩٩٥، نظراً لذلك فلم يتمكن الإخوان المسلمون من الحصول إلا على مقعد واحد في البرلمان رغم أنه كان هناك حوالى ١٦٠ مرشحاً إخوانياً. كما أن أحزاب المعارضة حصلت على أضعف تمثيل لها في البرلمان منذ الأخذ بالتعددية الحزبية عام ١٩٧٦ (أخذاً في الاعتبار أن أغلب أحزاب المعارضة قاطعت انتخابات ١٩٩٠). وجدير بالذكر أن النائب الإخواني الوحيد داخل البرلمان قد تم رفع الحصانة البرلمانية عنه في ١٢/ ٢/ ١٩٩٧ بناء على طلب من وزير العدل لسؤاله في اتهامات موجهة إليه بالانضمام إلى جماعة محظورة، والعمل مع آخرين على إحياء شعبة الجماعة في دائرة التبين التي يمثلها[1].

٤ ـ قيام السلطة بتكثيف الضغوط على حزب العمل الذي يتزعمه الأستاذ إبراهيم شكري نظراً لاعتبارات كثيرة من بينها طبيعة علاقته بجماعة الإخوان المسلمين. فحزب العمل كان قد تحالف مع جماعة الإخوان وحزب الأحرار تحت لافتة «التحالف الإسلامي»، وذلك لخوض الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٧. وبذلك وفر الحزب للإخوان قناة شرعية لدخول الانتخابات التي جرت بنظام القوائم الحزبية النسبية المشروطة. وقد حقق «الإخوان» فوزاً هاماً في تلك الانتخابات على نحو ما سبق ذكره.

ومنذ ذلك الوقت استمر «التحالف الإسلامي» قائماً وبخاصة بين طرفيه الرئيسيين، الإخوان والعمل. وفي إطاره أفسح حزب العمل صفحات جريدته الشعب أمام عدد من قيادات وكوادر الجماعة لتوصيل فكرها ومواقفها بشأن القضايا الداخلية والخارجية الهامة إلى الرأي العام. كما انتقد الحزب في غير مناسبة الإجراءات الأمنية والاستبعادية التي اتخذتها الدولة ضد الإخوان خلال الآونة الأخيرة. وكثيراً ما طالب الحزب بضرورة اعتراف النظام بجماعة الإخوان المسلمين ومنحها حق الوجود القانوني المشروع باعتبارها قوة هامة ومؤثرة ولها وجودها الفعلي على ساحة العمل السياسي.

---

(١) الحياة (٣/ ٢/ ١٩٩٧).

وفي ضوء ذلك، تحرك النظام لممارسة الضغط على الإخوان من خلال حزب العمل وعلى أرضيته، وذلك بهدف فصم العلاقة التي تربط بينهما، وإغلاق منافذ التعبير أمام جماعة الإخوان وعزلها عن القوى السياسية التي تشكل سنداً لها. ولهذا تعرض ـ ويتعرض ـ حزب العمل لجملة من الاتهامات والضغوط من قبل السلطة منها اتهامه بأنه فقد هويته السياسية والفكرية لحساب جماعة الإخوان المحظورة التي تمكنت من اختراقه والهيمنة على مقدراته وصحيفته وبذلك أصبح الحزب مجرد واجهة لتلك الجماعة، فضلاً عن اتهامه بالمساهمة في خلق مناخ ملائم لتنامي ظواهر التطرف والعنف ولو بشكل غير مباشر، وذلك من خلال تخصيص جريدته لنشر الأكاذيب والمغالطات والافتراءات التي من شأنها تشويه الإنجازات الوطنية الكبرى، والإساءة إلى طهارة الحكم، والتشهير بسياسات الدولة ومواقفها، وخلق حالة من الإحباط والبلبلة والإثارة داخل المجتمع. بالإضافة إلى الهجوم على مسلك الحزب بشأن انتقاده لبعض الإجراءات التي اتخذتها الدولة في تصديها لجماعات التطرف والعنف، واعتبار أن توجه الحزب بهذا الخصوص إنما يقدم تبريراً لممارسات تلك الجماعات المرفوضة شرعاً وأخلاقاً وقانوناً.

وفي إطار تصعيد الضغوط على حزب العمل قامت السلطات في ديسمبر من العام ١٩٩٤ بتوقيف عادل حسين ـ الأمين العام للحزب ـ وتقديمه إلى نيابة أمن الدولة العليا للتحقيق معه بتهمة حيازة مطبوعات مناهضة لنظام الحكم وترويج أفكار الجماعات المتطرفة. وقد تم حبسه لقرابة ٢٥ يوماً على ذمة التحقيقات، قبل أن يتم الإفراج عنه. وقد أثارت واقعة عادل حسين حملة من الاحتجاجات من قبل بعض القوى والتيارات الحزبية والنقابية داخل مصر. هذا وقد طالت بعض الإجراءات الأمنية عدداً من أعضاء الحزب وبعض محرري جريدته الشعب على فترات مختلفة وبتهم مختلفة[١].

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: أيمن كمال وعلى إبراهيم (تحقيق)، «مصر: حانت ساعة حزب العمل»، الوسط، العدد ٢١٣ (٢٦/٢/١٩٩٦)؛ محمد صلاح (تحقيق)، «مصر: مواجهة مع الإخوان عبر حزب العمل»، الوسط، العدد ١٥٤ (٩/١/١٩٩٥).

وعلى الرغم من ذلك فقد أكد رئيس حزب العمل (إبراهيم شكري) وأمينه العام (عادل حسين) في غير مناسبة على حرص الحزب على استمرار تحالفه مع جماعة الإخوان المسلمين باعتبار أن هناك أرضية فكرية وسياسية مشتركة تربط بينهما، وأن التحالف لا يعني اندماج أي من الطرفين في الآخر(*)، بل يعني مزيداً من التعاون والتنسيق بينهما من أجل تحقيق أهداف وغايات مشتركة وبخاصة في ما يتعلق بتطبيق الشريعة الإسلامية وتحقيق الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وقد صدرت تأكيدات مماثلة من قبل جماعة الإخوان المسلمين(١). وجاءت الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٥ لتؤكد على استمرارية التنسيق بين العمل والإخوان، لكن بشكل مختلف عما كان عليه الحال في انتخابات ١٩٨٧ التي جرت بنظام القائمة الحزبية النسبية المشروطة، والتي خاضها كل من العمل والإخوان والأحرار تحت راية التحالف الإسلامي بقوائم مشتركة وبرنامج انتخابي موحد. أما انتخابات ١٩٩٥ فقد جرت بنظام الانتخاب الفردي، وهو ما أتاح لكل من العمل والإخوان المشاركة فيها بشكل منفرد سواء على مستوى قائمة المرشحين أو البرنامج الانتخابي أو الدعاية الانتخابية. ولكن استمر التنسيق بين الجانبين، حيث قام كل طرف بإخلاء بعض الدوائر الانتخابية للطرف الآخر من ناحيته، فضلاً عن سماح العمل بترشيح مجموعة من أعضاء الإخوان ضمن قائمة مرشحيه من ناحية أخرى.

٥ ـ التحرك لإنهاء دور الإخوان في النقابات المهنية وذلك باتخاذ

(*) تعتبر علاقة الحزب بالإخوان المسلمين إحدى القضايا الخلافية داخله. فهناك تيار (محدود) داخل الحزب يرفض هذه العلاقة أو يتحفظ عليها، لكن التيار الأكبر هو مع استمرار هذه العلاقة (الحياة اللندنية، ١٣/ ١٠/ ١٩٩٦).

(١) انظر: «حوار مع إبراهيم شكري ـ رئيس حزب العمل»، الوسط، العدد ١٥٤ (٩/ ١/ ١٩٩٥)؛ «مقتطفات من البيان الختامي لاجتماع اللجنة العليا لحزب العمل»، الحياة (١/ ١٢/ ١٩٩٦).

إجراءات تشريعية وقانونية على نحو ما سيأتي ذكره فيما بعد. فضلاً عن اعتقال عدد من قيادات وكوادر الجماعة الذين يقومون بدور نقابي بارز في النقابات المهنية التي يشكل الإخوان الأغلبية في مجالسها وإحالتهم إلى القضاء العسكري بتهم مختلفة. وسوف يتم تناول هذا الأمر بشيء من التفصيل في الجزء الخاص بالإجراءات الأمنية والقضائية.

٦ ـ التدخل لدى بعض العواصم الأوروبية عبر الاتصالات الثنائية والقنوات الدبلوماسية وحثها على وقف الأنشطة الإعلامية التي تقوم بها أو يمكن أن تقوم بها أية هيئات أو عناصر على صلة مباشرة أو غير مباشرة بالتنظيمات الإسلامية في مصر ومنها جماعة الإخوان المسلمين. ومن المعروف أن عدداً من المنتمين لبعض هذه التنظيمات يقيمون في بعض العواصم الأوروبية ويستغلون الإمكانيات والتسهيلات الإعلامية والمعلوماتية المتوفرة في هذه الدول وكذلك مناخ الحرية والديمقراطية السائد فيها للقيام ببعض الأنشطة الإعلامية والدعائية التي تخدم التنظيمات التي ينتمون إليها، وبخاصة في ما يتصل بانتقاد الممارسات الأمنية للنظام ضد هذه التنظيمات. ونظراً لأن العاصمة البريطانية لندن تعتبر إحدى الساحات الرئيسية لمثل هذه الأنشطة، فإن الحكومة المصرية أعربت غير مرة عن عدم ارتياحها لسماح السلطات البريطانية لأعضاء ينتمون إلى جماعات إسلامية متطرفة في مصر (النظام لا يقيم تمييزاً بين الإخوان وغيرهم) بتأسيس بعض المراكز الإعلامية على أراضيها وممارسة أنشطتهم من خلالها. بل إن الرئيس مبارك كثيراً ما انتقد العواصم الأوروبية التي تسمح بوجود إرهابيين على أراضيها وتمنحهم حق اللجوء السياسي، كما حذر هذه العواصم من أن وجود هذه العناصر على أراضيها يشكل خطراً عليها وعلى أمنها الوطني. وهكذا يتجه النظام إلى محاصرة نشاط الإخوان المسلمين في الداخل والخارج (انظر عرضاً لبعض مظاهر أنشطة الإخوان في الخارج في: عادل الجوجري، «إخوان مصر معرضون للانشقاق وإخوان الخارج يعلنون الاستقلال!»، **الوطن العربي** الباريسية، العدد ٩٨٩، ١٦/ ٢/ ١٩٩٦).

ثالثاً: ـ الأساليب والإجراءات التشريعية والقانونية

إلى جانب استمرار العمل بقانون الطوارىء وبجملة من القوانين الاستثنائية التي تضع قيوداً متعددة على نشاط أحزاب وقوى المعارضة[1]، فقد اتجهت السلطة الحاكمة اعتباراً من عام ١٩٩٢ إلى إصدار قوانين جديدة أو تعديل بعض القوانين القائمة بهدف التضييق على نشاط جماعة الإخوان المسلمين وتحجيم دورها السياسي والاجتماعي. ولا شك في أن مثل هذه الإجراءات يؤثر سلباً على أحزاب وقوى المعارضة الأخرى. وتتمثل القوانين والتعديلات القانونية المعنية في هذا الإطار في ما يلي:

١ ـ تعديل القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية وتعديلاته بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٩٢. وقد جاء التعديل ليقطع الطريق أمام «الإخوان» أو أية قوة سياسية أخرى لممارسة نشاطها السياسي تحت لافتة «حزب تحت التأسيس» على غرار ما فعل الناصريون قبل أن يحصلوا على حكم قضائي بتأسيس حزب في عام ١٩٩٢. فالقانون حدد الإجراءات الإدارية التي يتعين اتباعها لتأسيس حزب سياسي في المادة السابعة. وجاء التعديل ليشمل الفقرة الثانية من المادة التاسعة حيث أصبحت تنص على أنه «فيما عدا الإجراءات الإدارية التي تنتهي بتقديم الإخطار المنصوص عليه في المادة (٧) من هذا القانون لا يجوز ممارسة أي نشاط حزبي أو إجراء أي تصرف باسم الحزب قبل اكتسابه الشخصية الاعتبارية طبقاً لأحكام الفقرة السابقة»، أي الفقرة الأولى من المادة التاسعة[2].

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول القوانين المقيِّدة للحقوق والحريات في مصر انظر: د. محمد حلمي مراد، «التشريعات المصرية المجافية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، في: د. محمد السيد سعيد (محرّر)، **حقوق الإنسان في مصر**. القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٠؛ أمير سالم، «البناء القانوني الاستبدادي وحركة حقوق الإنسان في مصر»، في: د. محمد السيد سعيد (محرر)، المرجع نفسه.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: عادل أمين، **قانون الأحزاب السياسية في مصر**. القاهرة، بدون دار نشر، ١٩٩٣.

وكذلك تم تعديل المادة ٢٦ من القانون لتشديد العقوبة على كل من يخالف أحكام الفقرة الثانية من المادة التاسعة المشار إلى نصها أعلاه. وتتمثل عقوبة المخالفة في الحبس لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات. كذلك تضمنت المادة ٢٦ المعدلة فرض عقوبة بالسجن على كل من يخالف أحكام المادة الرابعة من قانون الأحزاب، وهي الخاصة بشروط تأسيس واستمرار أي حزب سياسي، ومن بينها حظر قيام أحزاب على أسس دينيـــة[1].

وهكذا تم إغلاق الباب أمام إمكانية تأسيس حزب للإخوان. فالقانون يمنع تأسيس أحزاب سياسية على أسس دينية، كما يمنع ممارسة أي نشاط حزبي قبل اكتساب الحزب الشخصية الاعتبارية سواء بموافقة لجنة شؤون الأحزاب على تأسيس الحزب أو بصدور حكم المحكمة الإدارية العليا بإلغاء القرار الصادر من هذه اللجنة بالاعتراض على تأسيس الحزب. كما تضمن القانون فرض عقوبات بالسجن على ارتكاب أي من المخالفتين السابقتين.

٢ ـ بعد وصد باب النظام الحزبي أمام «الإخوان»، اتجهت السلطة الحاكمة إلى إنهاء دورهم في النقابات المهنية والحيلولة دون بروز دورهم فيها مستقبلاً. وكما سبق القول فإن جماعة الإخوان المسلمين استطاعت منذ منتصف الثمانينيات وبصورة تدريجية أن تدعم وجودها في مجالس عدد من النقابات المهنية الهامة، هي نقابات الأطباء والمهندسين والصيادلة وأطباء الأسنان والعلميين. كما حصلت الجماعة على الأغلبية في مجلس نقابة المحامين، صاحبة التاريخ الليبرالي العريق، وذلك في انتخابات النقابة التي جرت في سبتمبر ١٩٩٢[2]، وهـــو ما دفع النظام إلى التعجيل باتخاذ إجراء تشريعي لوضع حد لسيطرة الإخوان على مجالس النقابات المهنية. ونظراً لأن

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) حول دور الإخوان في النقابات المهنية انظر: د. أماني قنديل، «تقييم أداء الإسلاميين في النقابات المهنية»، مرجع سبق ذكره.

جماعة الإخوان المسلمين تمثل في نظر النظام أقلية منظمة تحرص على حشد أعضائها المنتمين للنقابات المهنية لحضور انتخابات نقاباتهم والتصويت لصالح مرشحي الإخوان، وذلك في الوقت الذي تحجم فيه غالبية أعضاء تلك النقابات عن المشاركة في الانتخابات، وهو ما أفسح المجال أمام الإخوان للسيطرة على مجالس تلك النقابات دون أن تكون تلك المجالس تعبيراً عن جموع المهنيين الذين تشملهم تلك النقابات حسب التصور الرسمي(١).

ونظراً لذلك فقد أصدر النظام في فبراير عام ١٩٩٣ قانوناً موحداً للنقابات المهنية، هو القانون رقم (١٠٠) بشأن «ديمقراطية النقابات المهنية». وتتمثل أهم العناصر التي يتضمنها هذا القانون في ما يلي(٢).

أ ـ اشتراط تصويت نصف أعضاء الجمعية العمومية المقيدة أسماؤهم في جداول النقابة ممن لهم حق الانتخاب. فانتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة لا يكون صحيحاً إلا إذا شارك في الانتخابات ٥٠٪ على الأقل من أعضاء الجمعية العمومية المقيدة أسماؤهم في جداول النقابة ممن لهم حق الانتخاب. وإن لم يتوفر هذا النصاب حتى نهاية عملية الانتخاب يُدعى أعضاء الجمعية العمومية إلى اجتماع ثان خلال أسبوعين، ويكون الانتخاب في هذه

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول رؤية النظام لذلك انظر: خطاب الرئيس مبارك في عيد العمال، الأهرام (١/ ٥/ ١٩٩٥). وقد ذكر الرئيس في هذا الخطاب ما يلي: «إن كل مهني... يتطلع إلى دور مسئول لنقابته يحفظ كرامة المهنة وتقاليدها ويحفظ حقوق أعضائها... ولكن عدداً من مجالس النقابات المهنية غفل عن هذا الدور المهمّ والحيوي وراح يبدّد جهوده في قضايا جانبية وخلافية تخدم نفراً محدوداً يمثلون قوى غير شرعية، يستهدف السيطرة على الحياة النقابية في مصر ويحاول أن يحيل النقابات المهنية إلى حزب سياسي. ولعلّ الأكثر غرابة في ذلك أن يتذرع هؤلاء بالديمقراطية في تنفيذ مخططاتهم التي تهدف إلى إقصاء الآخرين ومنعهم من المشاركة في ساحة العمل النقابي بوسائل عديدة تصل إلى حدّ استخدام القوة والقهر كي تستمر سيطرتها المنفردة على عدد من النقابات المهنية المهمة».

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: مجلة الوسط، العدد ١٦٠ (٢٠/ ٢/ ١٩٩٥).

المرة صحيحاً بمشاركة ثلث عدد الأعضاء على الأقل ممن لهم حق الانتخاب، فإن لم يتوافر نصاب الثلث يستمر النقيب ومجلس النقابة في مباشرة اختصاصاتهما لمدة ثلاثة أشهر فقط، وتدعى الجمعية العمومية خلال تلك المدة لانتخاب النقيب ومجلس النقابة بالطريقة ذاتها. وإذا لم يتم انتخاب النقيب وأعضاء المجلس وفقاً لهذه الأحكام تتولى اختصاصات مجلس النقابة لجنة مؤقتة برئاسة أقدم رئيس في محكمة استئناف القاهرة، وعضوية أقدم أربعة من رؤساء أو نواب رئيس هذه المحكمة، بالإضافة إلى عضوية أقدم أربعة أعضاء ممن لهم حق الانتخاب بحسب أقدميتهم في النقابة بشرط ألا يكونوا من بين المرشحين لعضوية المجلس، وتقوم اللجنة المؤقتة بدعوة الجمعية العمومية كل ستة أشهر لانتخاب نقيب ومجلس للنقابة بالشروط المذكورة حتى يكتمل النصاب المطلوب.

ب ـ للتغلب على ظاهرة سلبية المهنيين وعزوفهم عن المشاركة في الانتخابات النقابية، وترك الساحة خالية للإخوان تضمن القانون فرض عقوبة مالية على من يتخلف عن المشاركة في الانتخاب دون عذر مقبول. وتتمثل هذه العقوبة في سداد زيادة قيمة رسم الاشتراك السنوي عن السنة التالية لتاريخ الانتخاب، وذلك عن كل مرة، على أن تضاف الموارد المتحصلة إلى موارد النقابة. كما يكون لعضو النقابة المهنية المشاركة في انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة متى سدد الاشتراكات المتأخرة عليه قبل اليوم المحدد للانتخاب.

جـ ـ نظراً لأن «الإخوان» كانوا قد أكثروا من إنشاء لجان للإغاثة والشؤون الاجتماعية في النقابات التي شغلوا غالبية مقاعد مجالسها، فقد اتجه القانون إلى تقليص نشاط تلك اللجان من خلال حرمانها من مصادر هامة للتمويل، حيث يحظر القانون على مجالس النقابات العامة والفرعية وسائر التنظيمات النقابية المهنية جمع أموال أو قبول هبات أو تبرعات لغير الأغراض التي تقوم عليها النقابة أو أن تمارس أي نشاط يخالف أهدافها التي أنشئت من أجلها ولا يجوز لها أن توجه مواردها لغير الأغراض التي تقوم عليها النقابة.

ولا يتسع المجال هنا لرصد وتحليل ردود الأفعال المتباينة التي أحدثها صدور هذا القانون، خاصة وأن بعض النقابات قد اعترض عليه باعتباره يمثل انتهاكاً لديمقراطية العمل النقابي ويفسح المجال لتشكيل مجالس النقابات بالتعيين بدلاً من الانتخاب. فضلاً عن صدوره بشكل سريع ومباغت (صدر في أقل من ثلاثة أيام) مع تجاهل رأي النقابات المهنية باعتبارها صاحبة الشأن والمعنية بهذا القانون في المقام الأول. كما أن القانون وضع قواعد موحدة لكي تطبق على جميع النقابات المهنية دون مراعاة للاختلافات والتمايزات بينها[1].

وعموماً، فإن هذا القانون يؤكد تفضيل النظام الحاكم التصدي لسيطرة الإخوان على النقابات المهنية بإجراءات تشريعية بدلاً من الإجراءات السياسية المتمثلة في تشجيع الأحزاب والقوى السياسية الأخرى وبخاصة الحزب الوطني على منافسة الإخوان على ساحة النقابات المهنية، فسبب بروز الإخوان في هذا المجال هو غياب الآخرين عنه، فضلاً عن تحقيق إصلاح ديمقراطي حقيقي يعيد للمواطنين الثقة في الانتخابات بجميع أنواعها سواء الانتخابات البرلمانية أو المحلية أو النقابية، ويدفعهم إلى المشاركة فيها طواعية وعن قناعة.

٣ ـ بعد تطبيق القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ بشأن «ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية»، اتضح للسلطة أنه ليس كافياً لتحقيق الهدف الذي أُصدر من أجله، وهو وضع حد لبروز دور «الإخوان» في عدد من النقابات

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: د. أماني قنديل، **عملية التحول الديمقراطي في مصر ١٩٨١ ـ ١٩٩٣**. القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥، ص ١٩٠ ـ ١٩٢؛ منار الشوربجي، «القضايا الدستورية والقانونية في فترة رئاسة مبارك الثانية»، في: د. محمد صفي الدين (محرّر)، **التطور السياسي والديمقراطي في مصر ١٩٨٢ ـ١٩٩٢**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

المهنية، حيث حقق مرشحو الإخوان نجاحات ملموسة في بعض الانتخابات النقابية التي جرت بعد صدوره ومنها الانتخابات الفرعية لنقابة الصيادلة والانتخابات الفرعية للمحامين في محافظتي الجيزة والاسكندرية. وهو الأمر الذي دفع السلطة إلى تعديل القانون بعد حوالى عامين من صدوره بدعوى عدم توافر مقومات النزاهة في الانتخابات النقابية، وقيام أقلية منظمة متمثلة في جماعة الإخوان المسلمين بالتأثير على مجريات ونتائج تلك الانتخابات بأساليب ملتوية وغير مشروعة. ولذلك فقد وافق مجلس الشعب في ١٢ شباط/ فبراير ١٩٩٥ على تعديل المادة السادسة من القانون على النحو الذي يجعل إشراف القضاء على انتخابات النقابات المهنية إشرافاً كاملاً يشمل كافة الإجراءات الخاصة بالانتخابات. وأصبح نص المادة بعد التعديل على النحو التالي: «تجري الانتخابات لجميع المستويات النقابية عن طريق الانتخاب المباشر بالاقتراع السري وتشرف على كل الإجراءات الخاصة بالانتخاب بجميع مستوياتها ومنذ بدء إجراءاتها وحتى الانتهاء منها لجنة قضائية برئاسة رئيس المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها الانتخاب وعضوية أقدم أربعة رؤساء بالمحكمة ذاتها. وإذا اعتذر أحدهم أو قام به مانع حل محله الأقدم فالأقدم، وتتشكل لجان الانتخابات برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية وعدد من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة ويصدر باختيار رئيس اللجنة قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء، وتخصص لجنة انتخاب فرعية لكل خمسمائة عضو على الأكثر منذ إعلان بدء الانتخابات حتى انتهاء العملية الانتخابية لضمان سيرها وفقاً للقانون». وقد خول القانون اللجنة القضائية المشرفة على الانتخابات اختصاصات تحديد فتح باب الترشيح وإغلاقه وتحديد مواعيد الانتخابات وتعيين مقار لجان الانتخابات ومراجعة سجلات قيد الأعضاء في النقابة والفصل في طلبات الاعتراض والتظلمات وإعلان نتيجة الانتخابات، وتنتهي مهمة لجنة الانتخابات بانتهاء العملية الانتخابية[1].

(١) مجلة الوسط، العدد ١٦٠ (٢٠/ ٢/ ١٩٩٥).

وكما سبق أن حدثت موجة من الاحتجاجات من قبل بعض النقابات المهنية وبخاصة تلك التي يشغل الإخوان غالبية المقاعد في مجالسها، فقد حدثت موجة مماثلة، بل وأكثر حدة، من قبل تلك النقابات للاحتجاج على التعديلات التي أُدخلت على القانون. فعقدت عدة نقابات (الأطباء والصيادلة والمهندسين والعلميين) اجتماعات طارئة لجمعياتها العمومية. وتم عقد مؤتمر عام للنقابات المهنية لتدارس الموقف. كما تم تشكيل لجنة للتنسيق بين النقابات المهنية وتوحيد مواقفها بخصوص هذا الموضوع، فضلاً عن التخطيط لتنظيم مسيرة سلمية إلى قصر عابدين لرفع مذكرة احتجاج إلى السيد رئيس الجمهورية بشأن التعديلات التي أدخلت على قانون النقابات المهنية، إلا أن أجهزة الأمن منعت تنظيم المسيرة. كما نظّمت بعض النقابات المهنية إضراباً عن العمل ليوم واحد احتجاجاً على التعديلات التي أُدخلت على القانون[1]. وقد نظر الإخوان إلى التعديلات التي أدخلت على قانون النقابات المهنية باعتبارها محاولة من قبل السلطة لإبعاد التيار الإسلامي عن تلك النقابات. ويبدا الأمر يحمل مفارقة مثيرة. ففي الوقت الذي يطالب فيه الإخوان ـ وغيرهم من أحزاب وقوى المعارضة ـ بضرورة إجراء الانتخابات البرلمانية في ظل إشراف كامل من قبل القضاء، إلا أنهم أي الإخوان يرفضون قيام القضاء بهذا الدور بالنسبة لانتخابات النقابات المهنية. وفي الوقت الذي سعى فيه النظام لإخضاع انتخابات النقابات المهنية لإشراف قضائي كامل، إلا أنه يرفض تطبيق هذا النهج بالنسبة للانتخابات البرلمانية بدعاوى وتبريرات مختلفة ليس هنا مجال التفصيل فيها.

---

(١) انظر متابعة لردود الفعل على هذا القانون في أعداد جريدة الحياة خلال النصف الثاني من شهر شباط / فبراير ١٩٩٥؛ د. أماني قنديل، «جذور الأزمة وأبعادها»، الأهرام (٣/ ٣/ ١٩٩٥)؛ عمرو هاشم ربيع، «الحوار كمخرج من الأزمة»، الأهرام (٣/ ٣/ ١٩٩٥). وقد جاء المقالان تحت عنوان رئيسي مشترك هو «أزمة النقابات المهنية وأوضاع المجتمع المدني».

وقد أرجع «الإخوان» رفضهم للتعديلات التي أُدخلت على قانون النقابات المهنية إلى كونها تفتح الباب للتلاعب في نتائج الانتخابات من قبل أجهزة الدولة. فالإخوان ليسوا ضد إشراف القضاء على الانتخابات من حيث المبدأ، ولكن القانون يخول اللجنة القضائية المشرفة على الانتخابات حق انتداب من ترى الاستعانة به من الأجهزة المختصة في سبيل تحقيق إشرافها الكامل على الانتخابات، وأن اللجنة المعنية لن تنتدب أحداً من داخل النقابة وستنتدب مواطنين تابعين للجهاز الإداري للحكومة، ونظراً لعدم وجود جهاز إداري في الدولة متخصص في إجراء الانتخابات، فإن الإشراف القضائي سيؤول إلى غير القضاة، وسيصبح إشراف القضاء على الانتخابات النقابية رمزياً وليس حقيقياً كما هو الوضع بالنسبة للانتخابات البرلمانية[1]. هذا وقد زاد من تأزم الموقف بين الحكومة والنقابات المهنية التي يسيطر الإخوان على أغلبية المقاعد في مجالسها، صدور حكم قضائي بفرض الحراسة على نقابة المهندسين وتعيين حارساً قضائياً عليها. وقد تم تنفيذ الحكم في أوائل أيار / مايو من العام ١٩٩٥، ثم أعقبه في كانون الثاني / يناير ١٩٩٦ صدور حكم آخر بفرض الحراسة على نقابة المحامين.

وبعيداً عن كافة التبريرات التي طرحها الإخوان للاحتجاج على التعديلات التي أُدخلت على قانون النقابات المهنية، فالمؤكد أن رفض الإخوان للقانون وللتعديلات التي أُدخلت عليه إنما كان مرده شعور الإخوان بأن القانون وتعديلاته من شأنه تهديد نفوذهم في النقابات المهنية التي اعتبروها إحدى القنوات الرئيسية لممارسة نشاطهم السياسي من خلالها، بل اعتبروها بديلاً للحزب السياسي. وقد أكد على هذا المعنى سيف الإسلام حسن البنا ـ الأمين العام لمجلس نقابة المحامين ـ بقوله: «مصلحتنا في الاستقرار والتعديلات هزت هذا الاستقرار، نحن كنا نحقق النجاح في ظل

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: «حوار مع سيف الإسلام حسن البنا»، الوسط، العدد ٢٦٠ (٢٠/٢/١٩٩٥)، ص ٢٢ ـ ٢٥.

القوانين التي كان معمولاً بها، وبعد التعديلات قد نربح وقد لا نربح، هل نترك واقعاً على أمل في مستقبل؟ الإخوان يفوزون في نقابة المهندسين منذ ثلاث دورات، وكذلك الأطباء، التعديلات تهدف أساساً إلى تغيير هذا الوضع»[1].

وفي ظل هذه التطورات بدأ نفوذ «الإخوان» على ساحة النقابات المهنية يتراجع بصورة متسارعة خاصة بعد أن تم فرض الحراسة القضائية على نقابة المهندسين، وعلى نقابة المحامين، كما ذكرنا، وكلتاهما كانتا معقلاً للإخوان. فضلاً عن اعتقال ومحاكمة عدد من القيادات الإخوانية التي كانت تشغل مراكز هامة في مجلس نقابة الأطباء. والأرجح أن عملية محاصرة نفوذ الإخوان في النقابات المهنية لن تتوقف حتى يتم تصفية هذا النفوذ تماماً. فمواجهة الإخوان في النقابات هي جزء من استراتيجية المواجهة الشاملة التي ينتهجها النظام ضد الإخوان.

٤ ـ بالإضافة إلى ما سبق، ونظراً للدور المتميز الذي قامت به جماعة الإخوان المسلمين أثناء زلزال أكتوبر ١٩٩٢، حيث تحركت الجماعة بفاعلية من خلال لجان الإغاثة التابعة لبعض النقابات المهنية التي تمكن الإخوان من السيطرة على غالبية المقاعد في مجالسها، كما حشدت كوادرها وأعضاءها وبخاصة من الشباب لتقديم يد العون والمساعدة لمنكوبي الزلازل، في الوقت الذي اتسم فيه تحرك أجهزة الدولة وبخاصة على المستوى المحلي بالبطء والتخبط وانعدام الفاعلية. وهو الأمر الذي وضع الدولة وأجهزتها في حرج بالغ، خاصة وأن المعونات بدأت تتدفق على الإخوان لتوزيعها على المنكوبين، فقد تحركت الدولة لقطع الطريق على الإخوان وضرب أحد مصادر قوتهم والحيلولة دون أن تتمكن الجماعة من استغلال الكوارث لتدعيم شعبيتها في المجتمع، فتم إصدار أمر عسكري بمنع أية جهة من جمع تبرعات دون أن تحصل على تصريح رسمي بذلك. وحدد الأمر الجهات المخولة

---

(١) المرجع نفسه، ص ٢٥.

بجمع التبرعـات[1]. وبالإضافة إلى ذلك فقد تضمن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ بشأن ديمقراطية النقابات المهنية، تضمن بنداً يحظر على النقابات المهنية جمع التبرعات أو قبول الهبات على نحو ما سبق ذكره.

٥ ـ نظراً لأن المساجد والزوايا الأهلية، أي غير الخاضعة لإشراف وإدارة الدولة ممثلة في وزارة الأوقاف مثلت عنصراً أساسياً لتدعيم الحركات الإسلامية المسيسة، المعتدلة والمتشددة، وبخاصة في ما يتعلق بنشر فكر هذه الحركات وتجنيد الأعضاء للانضمام إليها، نظراً لذلك فقد تحركت الدولة في اتجاهين لنزع هذه الورقة من يد الجهات المعنية. أولهما، وضع المساجد الأهلية تحت سيطرة وزارة الأوقاف. ورغم صعوبة الحصول على تقدير دقيق لإجمالي عدد المساجد الأهلية في مصر، إلا أن وزير الأوقاف السابق الدكتور محمد علي محجوب قد ذكر في حديث صحفي أجرته معه صحيفة الحياة اللندنية ونشر بتاريخ ٦/ ٥/ ١٩٩٥ بأن هناك حوالى ٣٥ ألف مسجد أهلي خارج سيطرة وزارة الأوقاف من بينها مساجد الجمعية الشرعية التي تمثل غطاء لجماعة الإخوان المحظورة، وأن الدور سيأتي على هذه المساجد[*]. وبغض النظر عن عدد المساجد الأهلية التي تم بسط سيطرة وزارة الأوقاف عليها وتلك التي لا تزال خارج السيطرة، فالمؤكد أن الاتجاه العام للدولة هو فرض سيطرتها على جميع المساجد الموجودة على أراضيها وتعيين خطباء من قبل وزارة الأوقاف لهذه المساجد.

أما الاتجاه الثاني، الذي تحركت فيه الدولة فقد تمثل في تعديل قانون تنظيم وزارة الأوقاف الذي ينظم الخطابة وإلقاء الدروس الدينية في المساجد. وبموجب القانون الجديد الذي أقره مجلس الشعب في عام ١٩٩٦ أصبح

---

(١) د. أماني قنديل، «تقييم أداء الإسلاميين في النقابات المهنية»، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

(*) سبق للدكتور محمد علي محجوب أن قال هذا الكلام في حديث أدلى به لمجلة المصور، العدد ٣٦٥٠ (٢٣/ ٩/ ١٩٩٤).

يتعين على خطباء المساجد الحصول على تراخيص بممارسة المهنة، وأن وزارة الأوقاف هي الجهة الوحيدة صاحبة الحق في منح هذه التراخيص. وبموجب هذا القانون تستطيع الدولة ممثلة في وزارة الأوقاف منع أي خطباء غير مرغوب فيهم من اعتلاء منابر المساجد. وقد قال الدكتور محمود حمدي زقزوق ـ وزير الأوقاف ـ في تصريحات لجريدة **الحياة** اللندنية نُشرت بتاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٩٦ : «إن الدعوة إلى الله مهنة مثل بقية المهن الأخرى ولا بد من الحصول على ترخيص لممارستها. . وأن السبب في صدور القانون الجديد هو التأكد من أهلية الدعاة، ووزارة الأوقاف هي الجهة الوحيدة صاحبة الحق في ذلك»، وهكذا تتجه الدول إلى فرض سيطرتها على المساجد حتى تمنع أي قوى أخرى مناوئة من توظيف بعض المساجد لتحقيق بعض الأهداف الخاصة بها ولو بشكل غير مباشر.

رابعاً: ـ الأساليب والإجراءات الأمنية والقضائية

لقد شكلت الأساليب والإجراءات الأمنية والقضائية ركناً أساسياً في استراتيجية المواجهة التي ينتهجها النظام ضد جماعة الإخوان المسلمين. وقد أخذت هذه الأساليب شكلين أساسيين. **أولهما**، تصعيد عمليات الاعتقال ضد قيادات وكوادر من الجماعة. **وثانيهما**، إحالة مجموعات من المعتقلين إلى القضاء العسكري وصدور أحكام على عدد منهم على نحو ما سيأتي ذكره فيما بعد.

وقد اعتمدت الدراسة على مصدرين أساسيين لرصد عمليات الاعتقال والمحاكمة التي استهدفت قيادات وكوادر من جماعة الإخوان المسلمين. **أولهما**، جريدة **الأهرام** القاهرية، وهي إحدى الصحف القومية التابعة للدولة من الناحية العملية. و **ثانيهما**، جريدة **الحياة** اللندنية، وهي مصدر محايد في ما يتعلق بتغطية الشؤون المصرية. وعموماً لم تكن هناك اختلافات بين المصدرين في تسجيل الواقع، خاصة وأنهما اعتمدا في الأغلب الأعم على البيانات الرسمية التي تصدرها وزارة الداخلية.

ويوضح الجدول رقم (١) أهم عمليات الاعتقال التي نفذتها السلطات ضد قيادات وكوادر من جماعة الإخوان المسلمين خلال عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦.

جدول رقم (١)

أهم عمليات الاعتقال التي نُفذت ضد قيادات وأعضاء من جماعة الإخوان المسلمين خلال عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦

م	عدد المعتقلين وتاريخ الاعتقال (*)	التهم الموجهة إليهم	ملاحظات
١	٢٧ بتاريخ ١٩٩٥/١/٢١	التورط في محاولة إعادة وإحياء الهيكل التنظيمي لجماعة الإخوان المحظورة ومده إلى جميع المحافظات، والاتصال بجهات خارجية ومنظمات مشبوهة، والعمل من أجل إفشال التجربة الديمقراطية والتعددية الحزبية، وتقديم الدعم والمساندة للجماعات المتطرفة من أجل تنفيذ مخططات التطرف والإرهاب، والتخطيط	قامت نيابة أمن الدولة العليا بإخلاء سبيل أحد المقبوض عليهم لظروف صحية، وأمرت بحبس الباقين ١٥ يوماً على ذمة التحقيق.

(*) التاريخ المقصود هنا هو تاريخ نشر خبر الاعتقال في الصحف.

		لقلب نظام الحكم بالقوة.	
٢	٧ بتاريخ ١٩٩٥/٣/٥	الانتماء إلى جماعة محظورة قانوناً، وتحريض المواطنين ضد نظام الحكم، وتوزيع منشورات معادية للنظام.	قُبض عليهم في محافظة أسيوط، وأمرت النيابة بحبسهم ١٥ يوماً على ذمة التحقيق.
٣	٦ بتاريخ ١٩٩٥/٣/١٥		قُبض عليهم في محافظة المنيا ورحلوا إلى معتقل أبو زعبل.
٤	٤ بتاريخ ١٩٩٥/٣/٣١	دعم ومساندة وتمويل أنشطة وعمليات الجماعات الإرهابية في مصر، واستغلال لجنة الإغاثة الإنسانية التابعة للنقابة العامة للأطباء في تسفير العناصر الإخوانية الشبابية للخارج للتدرب على السلاح واستخدام المتفجرات والالتحاق بالفصائل الإرهابية في الخارج، ليكونوا خلايا وبؤراً إرهابية بعد عودتهم، وهوما يؤكد أن	أمرت نيابة أمن الدولة العليا حبس المتهمين ١٥ يوماً على ذمة التحقيق. وأصدرت النيابة قراراً بتوقيف متهم خامس هو الدكتور أشرف عبد الغفار عضو مجلس نقابة الأطباء الموجود خارج مصر.

		التنظيمات الإرهابية هي بمثابة الجناح العسكري للإخوان.	
٥	١ بتاريخ ١٩٩٥/٤/٤	قُبض عليه بناء على اعترافات المتهمين الذين قبض عليهم طبقاً للبيانات الواردة في مسلسل رقم ٤ ووجهت إليه تهم التحرك من خلال جماعة سرية تهدف إلى محاولة قلب نظام الحكم بالقوة وتغيير المبادىء الأساسية للنظام القائم في البلاد باستخدام الإرهاب وتلقي أموال من جهات أجنبية وحيازات مطبوعات مناهضة تحضّ على كراهية نظام الحكم.	المعتقل هو حسام الدين حسين أمين الصندوق في نقابة الأطباء. قررت نيابة أمن الدولة العليا حبسه على ذمة التحقيق.
٦	١ بتاريخ ١٩٩٥/٤/٢١	تلقي أموال من الخارج لدعم تنظيم جماعة الإخوان المحظورة، وتمويل بعض العمليات العدائية ضد النظام، والاتصال مع إحدى	هو الدكتور عزت صبري يوسف (طبيب) وأمرت نيابة أمن الدولة العليا بحبسه ١٥ يوماً على ذمة

		قيادات تنظيم الجهاد.	التحقيقات، وذلك بعد انتهاء فترة اعتقاله بقرار من وزير الداخلية.
٧	١٣ بتاريخ ١٩٩٥/٥/١	الانضمام إلى جماعة تأسست على خلاف أحكام القانون لتعطيل أحكام الدستور، وحيازة مطبوعات مناهضة لنظام الحكم، والترويج لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة، والإعداد لتوزيع منشورات معادية للحكومة على المصلين خلال صلاة عيد الأضحى.	قُبض عليهم في محافظة الاسكندرية. أمرت نيابة شرق الاسكندرية بحبسهم ١٥ يوماً على ذمة التحقيق. وأمرت بإحضار أربعة آخرين متهمين بنفس التهم.
٨	١ بتاريخ ١٩٩٥/٥/٢٨	الانتماء إلى جماعة غير مشروعة، تهدف إلى قلب نظام الحكم بالقوة وتدعو إلى تعطيل أحكام الدستور والقانون ومنع مؤسسات الدولة من ممارسة أعمالها، وحيازة مطبوعات تحض على	المعتقل هو رئيس السكرتارية الفنية بنقابة المهندسين. قررت نيابة أمن الدولة العليا حبسه ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات.

		كراهيـة نظـام الحكـم، وتوزيعهـا علـى أعضـاء نقابة المهندسين.	
٩	١٩ بتاريخ ١٩٩٥/٧/٢٠	الانضمام إلى تنظيم سـري متطـرف هدفـه عرقلـة أحكام الدستور وقلب نظـام الحكم وإثارة الفوضى في البلاد، والتنسيق مع الجبهة القوميـة الإسـلامية فـي السـودان للإضـرار بـأمن مصـر واسـتقرارها، والتنسـيق مـع بعـض القيـادات والتنظيمـات الإرهابية في الخارج.	قُبض عليهم في نحو ١٦ محافظـة، ومـن بيـن المعتقليـن عـدد من قيادات الجماعة الذيـن كـانت تنـوي ترشـيحهم فـي انتخابـات نوفمـبر ١٩٩٥. أمرت نيابـة أمـن الدولـة بحبـس المتهميـن ١٥ يومـاً على ذمـة التحقيقات (مـن بين المعتقليـن خمسـة مـن النـواب السابقين).
١٠	٩ بتاريخ ١٩٩٥/٧/٢٦	الانضمام إلى تنظيم سـري يهدف، إلـى محاولـة قلـب نظام الحكم بـالقوة وحيـازة مطبوعات مناهضة..	قُبـض عليهـم فـي محافظة كفر الشـيخ. أمـرت نيابـة كفـر الشيخ حبس المتهمين أسـبوعاً علـى ذمـة التحقيقات.

١١	٢٠٠ بتاريخ ١٩٩٥/٧/٣٠	الانضمام إلى جماعة سرية تهدف إلى قلب نظام الحكم بالقوة وتهديد الأمن والسلام الاجتماعي والحض على كراهية نظام الحكم والعمل من أجل التغلغل داخل القطاعات الحيوية وتحريكها لخدمة فصائل التطرف والإرهاب.	قُبض على ١٤٩ منهم داخل أحد معسكرات الكشافة بمنطقة العامرية بالاسكندرية. وقبض على الباقين بمناطق أخرى من الاسكندرية والمنوفية. قامت نيابة غرب الاسكندرية بالتحقيق مع المتهمين.
١٢	٥٠ بتاريخ ١٩٩٥/٨/٧	الانضمام إلى جماعة سرية محظورة تهدف إلى تغيير النظام بالقوة والترويج لأفكار الجماعة، وتجنيد أعضاء جدد، وحيازة مطبوعات تحض على كراهية النظام.	قُبض على المعنيين بمعسكر رياضي بالقاهرة، وتمت إحالة سبعة منهم إلى نيابة أمن الدولة العليا للتحقيق معهم.
١٣	٣ بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٤	توزيع منشورات مناهضة لنظام الحكم بعد صلاة الجمعة أمام مسجد بمنطقة مينا البصل.	تمت عملية الاعتقال في الاسكندرية.

١٤	٥ بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٩	دعم أنشطة الإرهابيين بالمنيا، وذلك بمنح مبالغ مالية لبعض العناصر الهاربة وتقديم مساعدات مالية لأسر الإرهابيين الهاربين والمحكوم عليهم تحت ستار التكافل الاجتماعي لضمان تأييدها لتحركات الإخوان.	تمت عملية الاعتقال بمحافظة المنيا بصعيد مصر. قررت النيابة العامة حبس المتهمين ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات.
١٥	٦ بتاريخ ١٩٩٥/١٠/١	الانضمام إلى جماعة سرية تهدف إلى محاولة قلب نظام الحكم بالقوة وحيازة لافتات ومطبوعات وشرائط محظورة. وكانت هذه المضبوطات عبارة عن لافتات تدعو إلى تأييد مرشحي الإخوان في الانتخابات العامة التي أجريت في نوفمبر ١٩٩٥.	تمت عملية الاعتقال بمحافظة الاسكندرية. قررت نيابة شرق الاسكندرية حبس المتهمين على ذمة التحقيقات.
١٦	١٥ بتاريخ ١٩٩٥/١٠/١٠	إجراء اتصالات مع قيادات إرهابية فارة في الخارج وتقديم الدعم لها،	كان من بين المعتقلين الدكتور عبد المنعم أبو

		مساندة أسر الإرهابيين الهاربين والمحكوم عليهم، الإعداد لإثارة الجماهير وتحريضها ضد النظام لإشاعة البلبلة والاضطراب.	الفتوح، أمين عام النقابة العامة للأطباء. قامت نيابة أمن الدولة العليا بالتحقيق مع المتهمين مع حبسهم شهر على ذمة التحقيقات.
١٧	٧ بتاريخ ١٩٩٥/١٠/٢٣	استخدام مكتب للدعاية والإعلان من أجل طبع منشورات تتضمن فكر الجماعة المحظورة، بقصد نشرها وتوزيعها.	قُبض عليهم في محافظة بني سويف. تم حبس المتهمين ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات.
١٨	١ بتاريخ ١٩٩٥/١٠/٣١	نقل تكليفات بعض قادة تنظيم الجهاد الهاربين في الخارج إلى أعضاء التنظيم في الداخل بقصد ارتكاب أعمال إرهابية، والعمل كقناة اتصال بين الإخوان وقيادات الجهاد.	قُبض عليه بمحافظة السويس. والمتهم هو أمين نقابة المهندسين الفرعية بالسويس. أمرت نيابة أمن الدولة بحبس المتهم ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات.
١٩	٦ بتاريخ ١٩٩٥/١٠/٣١	تعطيل حركة المواصلات بالدرب الأحمر بالقاهرة	وهم سيف الإسلام حسن البنا وخمسة

		والتجمع بدون إخطار الجهات المختصة، وتوزيع منشورات وترديد شعارات والتظاهر.	من أعوانه، كانوا يقومون بجولة في دائرته الانتخابية. أُفرج عنهم بكفالة مالية قدرها ٥٠٠ جنيه لكل منهم بعد أن قضوا يومين رهن التحقيقات.
٢٠	١ بتاريخ ١٩٩٥/١١/٤	تنظيم مسيرات وترديد هتافات معادية.	هو سيف الإسلام حسن البنا. احتجز ٥ ساعات في مخفر الشرطة بمنطقة الخليفة في القاهرة، وأُطلق بكفالة قدرها ٥٠٠ جنيه (حُجز عدد من أعوانه معه، غير معروف عددهم).
٢١	٥٠ بتاريخ ١٩٩٥/١١/١٠	التظاهر وتعطيل الدراسة وترديد هتافات عدائية ضد النظام، وتوزيع منشورات مناهضة والتحرك من خلال تنظيم سري هو	طلبة من جامعتي القاهرة وعين شمس. اعتقلوا في إطار التظاهرات الطلابية التي اندلعت

		الإخوان المسلمين.	احتجاجاً على محاكمة الإخوان أمام القضاء العسكري. باشرت نيابة أمن الدولة العليا التحقيق معهم.
٢٢	١٠٠ بتاريخ ١٩٩٥/١١/١٥	التظاهر، ترديد هتافات ضد نظام الحكم، طبع وتوزيع منشورات مناهضة، الإخلال بالأمن داخل الجامعة والانضمام إلى تنظيم غير مشروع، والعمل على إثارة القاعدة الطلابية ضد الحكومة.	طلبة من جامعات القاهرة، والمنصورة، وعين شمس والأزهر والزقازيق والاسكندرية. أمرت نيابة أمن الدولة العليا بحبسهم على ذمة التحقيقات.
٢٣	٦ بتاريخ ١٩٩٥/١١/٢٧	الانضمام إلى تنظيم سري يهدف إلى قلب نظام الحكم. حيازة منشورات مناهضة تحض على ازدراء النظام وإثارة الجماهير.	قُبض عليهم في أسيوط. أمرت نيابة أسيوط بحبس المتهمين ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات.
٢٤	٣٠٠ بتاريخ ١٩٩٥/١١/٢٨	الإعداد للإخلال بالعملية الانتخابية والانضمام إلى	هم من وكلاء ومندوبي مرشحي

		تنظيم سري يهدف إلى قلب نظام الحكم بالقوة.	الإخوان في الانتخابات. اعتُقلوا في عدة محافظات منها: الغربية ودمياط وبني سويف والجيزة والقليوبية والقاهرة.
٢٥	٩٥ بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٣	الانضمام إلى جماعة محظورة، إثارة القواعد الجماهيرية وحثها على كراهية النظام والإعداد للإخلال بالأمن والنظام خلال العملية الانتخابية.	اعتُقلوا في ٨ محافظات. أمرت نيابة أمن الدولة العليا بحبس المتهمين على ذمة التحقيقات.
٢٦	٤٥ بتاريخ ١٩٩٦/٢/٢١	حيازة مطبوعات ومنشورات مناهضة لنظام الحكم، والانضمام إلى جماعة محظورة تهدف إلى قلب نظام الحكم بالقوة، والترويج للأفكار المتطرفة.	اعتُقلوا في ثلاث محافظات هي الفيوم والجيزة والقاهرة. أمرت النيابة بحبسهم على ذمة التحقيق.
٢٧	١٣ بتاريخ ١٩٩٦/٤/٤	التخطيط لإحياء نشاط جماعة الإخوان المحظورة داخل البلاد، والإعداد	المعتقلون من العناصر القيادية في الجماعة، كان من

		لإثـارة القلاقـل وتهديـد الأمن والاستقرار، وحيازة مطبوعـات تحـض علـى كراهيـة النظـام والتحـايل علـى الشـرعية من خـلال تشكيل حزب الوسط.	بينهـم ثلاثـة مـن مؤسسـي حـزب الوسط، أحدهم أبـو العـلا ماضي وكيـل المؤسسـين. قـررت نيابـة أمـن الدولـة حبسـهم علـى ذمـة التحقيق.
٢٨	٤٠ بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٨	التخطيـط لتكويـن تنظيـم جديد فـي منـاطق حلـوان والتبين على خلاف أحكام القانون، وحيازة منشورات تحوي فكر التنظيم بهدف توزيعهـا علـى المواطنيـن لاستقطاب عنـاصر جديـدة في عضويته.	قُبـض عليهـم فـي منـاطق حلـوان والتبيـن بالقـاهرة. أمـرت نيابـة أمـن الدولة العليا بالإفراج عـن سـتة منهـم، وحبس ٣٤ على ذمة التحقيق.

المصدر: جريدة الأهرام القاهرية / جريدة الحياة اللندنية.

ومن خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول أعـلاه يمكن استخلاص عدة نتائج:

أولاها، أن عمليات الاعتقال التي نفذتها أجهزة الأمن ضد قيادات وكوادر في جماعة الإخوان المسلمين شملت العديد من محافظات الجمهورية مثل القاهرة والجيزة والإسكندرية وكفر الشيخ والفيوم والمنيا وأسيوط وبني سويف والغربية... إلخ. وهذا الأمر يعكس دلالتين. الأولى، هي الانتشار

الجغرافي لجماعة الإخوان المسلمين، والثانية، حرص أجهزة الأمن على تأكيد قدرتها على الوصول إلى أعضاء الجماعة في أي مكان بالجمهورية.

وثانيتها، أن عمليات الاعتقال بدأت تتزايد تدريجياً منذ مطلع التسعينيات، حتى وصلت إلى أعلى معدل لها في عام ١٩٩٥ ثم بدأت تتراجع خلال عام ١٩٩٦. والأرجح أن السبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى اتجاه الحكومة إلى التصعيد في مواجهة الإخوان قبيل إجراء الانتخابات البرلمانية (نوفمبر ١٩٩٥)، وذلك بهدف تحجيم مشاركة الإخوان في الانتخابات. وفي هذا السياق فقد شملت الاعتقالات بعض القيادات والكوادر البارزة في جماعة الإخوان المسلمين، والذين كانت تعتزم الجماعة ترشيحهم في الانتخابات. كما أن هناك عمليات اعتقال شملت مندوبي ووكلاء مرشحي الإخوان في العديد من الدوائر الانتخابية. والأرجح أن الحكومة قررت إعداد المسرح للانتخابات قبل حلول موعدها حتى تتجنب التدخل بشكل فج في عمليات الفرز والتصويت وما يترتب على ذلك من تداعيات.

وثالثتها، أن عمليات الاعتقال شملت أعداداً من قيادات وكوادر الجماعة الذين برزوا على ساحة العمل السياسي والنقابي والاجتماعي خلال الثمانينيات والتسعينيات. ولذلك كان من بين المعتقلين أطباء ومهندسون وأساتذة في الجامعات ومدرسون. وهذا الأمر يؤكد على أن القاعدة الاجتماعية للإخوان تتركز أساساً في بعض الفئات والشرائح المهنية التي تنتمي إلى الطبقة الوسطى. وهذا يفسر صعود دور الإخوان في النقابات المهنية منذ منتصف السبعينيات على نحو ما سبق ذكره. ويُلاحظ أن الاعتقالات قد استهدفت في الأغلب الأعم القيادات والكوادر الوسيطة في جماعة الإخوان المسلمين، والتي شكلت القوة الدافعة لتمدد الدور السياسي والنقابي للإخوان من ناحية، كما أنها تمثل المستقبل بالنسبة للجماعة من ناحية ثانية، فضلاً عن كونها حلقة الوصل بين شيوخ الجماعة وشبابها من ناحية ثالثة. ولذلك فإن اعتقال تلك القيادات إنما كان بهدف إضعاف دور

الجماعة وتقليص قنوات الاتصال بين الشيوخ والشباب. ولعله من المفارقات أنه لم يتم اعتقال القيادات الأساسية للجماعة مثل المرشد العام ونائبيه الأول والثاني، وشملت الاعتقالات ما دون ذلك من قيادات وكوادر.

ورابعتها، أن التهم التي وجهت إلى المعتقلين من قيادات الإخوان تكاد تنحصر في ما يلي: الانضمام إلى عضوية جماعة محظورة تعمل من أجل قلب نظام الحكم بالقوة، والعمل على إحياء هياكل هذه الجماعة، وحيازة منشورات ومطبوعات ولافتات مناهضة لنظام الحكم، وتحريض المواطنين ضد الحكومة، والسعي لاختراق الأحزاب والنقابات بقصد إفساد التجربة الديمقراطية وتعطيل أحكام الدستور، والاتصال ببعض التنظيمات المتطرفة في الداخل والخارج وبخاصة الجبهة القومية الإسلامية في السودان، وتقديم مساعدات مالية لبعض الإرهابيين الفارين داخل مصر، وكذلك تقديم مساعدات مالية لأسر بعض المحكوم عليهم من أعضاء التنظيمات المتطرفة. وتأسيساً على هذا يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١ ـ أنه لم يتم القبض على أي من الإخوان بتهمة ممارسة العنف أو الاشتراك في أي عمل من أعمال العنف التي انخرطت فيها التنظيمات المتشددة ضد الدولة والمجتمع.

٢ ـ أن المضبوطات التي ضبطتها أجهزة الأمن أثناء اعتقال أعضاء الإخوان وتفتيش منازلهم لم تكن تحوي أسلحة أو متفجرات. وتمثلت هذه المضبوطات في منشورات ولافتات وكتب ووثائق تنظيمية وشرائط فيديو وديسكات كمبيوتر، وأجهزة فاكس ومبالغ مالية بالعملة المصرية وبعض العملات الأجنبية.

٣ ـ باستثناء الاتهامات التي وجهت للإخوان بتقديم دعم مالي لبعض الإرهابيين الفارين ولأسر بعض الإرهابيين المحكوم عليهم واستغلال لجنة الإغاثة الإنسانية التابعة لنقابة الأطباء لإرسال بعض شباب الإخوان للتدرب على حمل السلاح واستخدام المتفجرات في الخارج وبخاصة في مناطق التوتر

مثل أفغانستان وغيرها، وباستثناء تلك الاتهامات لم يُطرح دليل مادي واحد يؤكد تورط الإخوان المسلمين في أحداث عنف أو تعاونهم مع التنظيمات المتشددة. ولذلك لم يثبت من التحقيقات والمحاكمات التي خضع لها الإخوان تورط أي منهم في أي من أحداث العنف التي شهدتها مصر.

وخامستها، باستثناء المعتقلين الذين تم إحالتهم إلى القضاء العسكري، والذين صدرت أحكاماً بالسجن على بعضهم، يُلاحظ أن أغلب المعتقلين الآخرين كان يتم الإفراج عنهم بعد فترات، قصيرة أو طويلة، من الحبس على ذمة التحقيقات. وهو ما يؤكد عدم كفاية الأدلة التي تدعم حجية الاتهامات الموجهة إلى المعتقلين.

أما بخصوص إحالة بعض قيادات وكوادر الإخوان إلى القضاء العسكري، فإن الجدول التالي (جدول رقم ٢) يوضح أعداد المتهمين الذين أحيلوا إلى القضاء العسكري وطبيعة الاتهامات التي وجهت إليهم والأحكام التي صدرت في حقهم.

جدول رقم (٢)

قضايا الإخوان المسلمين التي أُحيلت إلى القضاء العسكري وطبيعة التهم التي وجهت إليهم والأحكام التي صدرت في حقهم

م	عدد المتهمين وتاريخ إحالتهم إلى القضاء العسكري(*)	التهم المنسوبة إليهم	الأحكام الصادرة في حقهم عن المحكمة العسكرية العليا
القضية الأولى	٤٩ بتاريخ ١٩٩٥/٩/٣	الانضمام إلى تنظيم سري يهدف إلى	- الحكم على ٣ متهمين بالسجن لمدة

(*) التاريخ هو تاريخ نشر قرار الإحالة للقضاء العسكري في الصحف.

وتحمل رقم ٨ عسكرية		محاولة قلب نظام الحكم بالقوة وإدارة التنظيم على خلاف أحكام القانون وعقد لقاءات تنظيمية من بينها اجتماع لمجلس شورى الجماعة يوم ١٩٩٥/٢/١٩ بهدف انتخاب المرشد العام للإخوان ومكتب الإرشاد، وحيازة مطبوعات مناهضة تحض على كراهية النظام.	٥ سنوات مع الأشغال الشاقة. - الحكم على ٣٤ متهماً بالسجن لمدة ٣ سنوات مع الأشغال الشاقة. - الحكم ببراءة ١٢ متهماً. - قررت المحكمة إغلاق مقر جماعة الإخوان المسلمين بمنطقة التوفيقية في وسط القاهرة. (كان هناك شاهد إثبات وحيد في القضية وهو من ضباط ومباحث أمن الدولة).
القضية الثانية(*) وتحمل رقم ١١	٣٣ بتاريخ ١٩٩٥/١٠/١٦	تزويد العناصر الإرهابية الهاربة في المنيا وأسيوط بالأموال، وتقديم	- الحكم على متهمَيْن بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات.

(*) هناك متهم ورد اسمه في القضيتين الأولى والثانية.

عسكرية		مساعدات مادية لبعض أسر المحكوم عليهم من الإرهابيين، والاتصال ببعض التنظيمات المتطرفة في الخارج، والانضمام إلى جماعة محظورة، وحيازة مطبوعات ومنشورات مناهضة، وتحريض النقابات المهنية والمواطنين ضد الحكومة.	- الحكم على ٩ متهمين بالسجن لمدة ٣ سنوات مع الأشغال الشاقة. - الحكم على ٩ متهمين بالسجن لمدة ٣ سنوات. - الحكم ببراءة ١٢ متهماً.
القضية الثالثة	١ بتاريخ ١٩٩٥/١١/١٦ المتهم هو المهندس عبدالوهاب شرف الدين	إجراء اتصالات مع اثنين من قيادات تنظيم الجهاد، أحدهما في الخارج، وتلقى تكليفات من الخارج لنقلها إلى أعضاء التنظيم في الداخل.	- حكمت المحكمة ببراءة المتهم(*) (تمّت محاكمة اثنين من تنظيم الجهاد، أحدهما هارب، في القضية نفسها. وصدرت بشأنهما

(*) في ١٠/ ١٢/ ١٩٩٥ تم إعادة القبض على عضو الإخوان الذي سبق أن برأته المحكمة العسكرية العليا، وأحيل إلى النيابة العسكرية بتهمة أنه علم ببيانات كانت ترسل من الخارج عبر جهاز فاكس ولم يبلغ السلطات المسئولة.

			أحكام بالسجن لمدة ١٥ سنة. وتعتبر المرة الأولى التي يحاكم فيها أعضاء من الإخوان مع أعضاء من التنظيمات المتطرفة في قضية واحدة).
القضية الرابعة	١٣ خلال مايو ١٩٩٦	إدارة جماعة الإخوان المسلمين المحظورة خلافاً لأحكام القانون بغرض الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقوانين، والسعي لضم عناصر جديدة للتنظيم وإثارة الجماهير ضد النظام (*).	- الحكم على ٧ متهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات. - الحكم على متهم واحد بالسجن لمدة سنة مع إيقاف التنفيذ. - الحكم ببراءة ٥ متهمين، من بينهم مؤسسو حزب الوسط الثلاثة (**).

المصدر: جريدة الأهرام القاهرية / جريدة الحياة اللندنية.

(*) يُلاحظ أن قرار الاتهام الذي أعدته النيابة العسكرية قد أسقط تهمة تأسيس حزب الوسط من جملة التهم الموجهة إلى المتهمين. الحياة اللندنية، ١٦/٦/١٩٩٦.

(**) جميع الشهود في القضية كانوا من ضباط الشرطة الذين قاموا بالقبض على المتهمين =

ومن خلال تحليل بيانات الجدول أعـلاه يمكن استنتاج ما يلي :

١ ـ أن هناك أربع قضايا أُحيلت إلى القضاء العسكري بموجب قرارات من رئيس الجمهورية خلال الفترة من أيلول / سبتمبر ١٩٩٥ حتى أيار / مايو ١٩٩٦ . وقد بلغ إجمالي عدد المتهمين من الإخوان المسلمين الذين حُوكموا في هذه القضايا ٩٥ متهماً، عدد كبير منهم من العناصر القيادية والكوادر النشطة من الأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات والنواب السابقين في البرلمان. وجدير بالذكر أن هذه هي المرة الأولى التي يُحاكم فيها أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين أمام المحاكم العسكرية منذ العام ١٩٦٥/ ١٩٦٦ .

٢ ـ أن القضيتين الأولى والثانية اللتين اشتملتا على ٨١ متهماً تم الفصل فيهما في ٢٣/١١/١٩٩٥، أي قبل أسبوع من موعد إجراء الانتخابات العامة . وهو ما فسره البعض بسعي النظام لمحاصرة جماعة الإخوان المسلمين وتقليص فرصها للفوز في الانتخابات، خاصة وأن التفسير الذي قدمته القيادة السياسية لتبرير إحالة الإخوان إلى القضاء العسكري بدلاً من القضاء العادي قد تمثل في التأكيد على أن القضاء العسكري هو الأقدر على الفصل في هذه القضايا بصورة سريعة، وذلك بسبب بطء إجراءات التقاضي أمام المحاكم المدنية نظراً لتكدس القضايا التي تفصل فيها مما يجعل إجراءات التقاضي تستمر لسنوات[1] .

= وتفتيش منازلهم.

(١) يقول الرئيس مبارك في شأن تبرير إحالة المتهمين من «الإخوان» إلى القضاء العسكري: «لما كانوا ينتهكون القانون من خلال ممارسة أنشطة تخريبية اكتشفتها أجهزة الأمن، فكان من الطبيعي إحالتهم للقضاء. وقد اخترت القضاء العسكري لأن المحاكم المدنية مكدّسة بالقضايا، كما أن المحاكمة قد تستغرق خمس أو ست سنوات بالقناة المعتادة. وفي هذه الغضون قد يتم تشجيع آخرين عل حمل السلاح أما أمام المحاكم العسكرية فإن الحكم يصدر خلال شهور»؛ الأهرام (٢٧/٩/ ١٩٩٥).

٣ ـ لم تتضمن الاتهامات التي حُوكم بموجبها أعضاء الإخوان أمام المحكمة العسكرية أي اتهامات تتعلق بالتورط في أحداث عنف، بل إن المحكمة العسكرية العليا قد برأت المتهم في القضية الثالثة الذي أُحيل إلى المحاكمة العسكرية بتهمة الاتصال بإثنين من قيادات تنظيم الجهاد، أحدهما فار في الخارج، ونقل تكليفات الأخير إلى أعضاء التنظيم في الداخل. وقد عولت الحكومة على اعتبار هذه القضية كدليل دامغ على وجود علاقات تنسيق بين الإخوان وتنظيمات التطرف والعنف. ومن المفارقات أن السلطات عادت واعتقلت الشخص المعني بعد الحكم ببراءته بتهمة جديدة وهي أنه علم بمعلومات كان يرسلها أحد قيادات تنظيم الجهاد عبر جهاز فاكس في شركته ولم يبلغ السلطات المعنية(١).

٤ ـ أن عدداً كبيراً من أعضاء الإخوان الذين أحيلوا إلى القضاء العسكري كان قد تم اعتقالهم في كانون الثاني / يناير ١٩٩٥ واستمروا رهن الحبس على ذمة التحقيقات (كانت مدة الحبس تُجدد طبقاً للقانون) حتى إحالتهم للقضاء العسكري في أيلول / سبتمبر ١٩٩٥، وهو أمر يمكن تفسيره في إطار تعمد السلطات تكثيف الضغوط على الجماعة لتحجيم مشاركتها وفرص فوز مرشحيها في الانتخابات البرلمانية. ومن المفارقات أنه من بين الـ ٩٥ متهماً الذين قُدموا للقضاء العسكري في أربع قضايا منفصلة، كان هناك نحو ٣٥ متهماً قد حصلوا على أحكام بالبراءة لعدم كفاية الأدلة التي تدينهم بارتكاب التهم المنسوبة إليهم، رغم أن بعضهم قد أمضى شهوراً في الحبس.

٥ ـ لقد ترتب على إحالة بعض أعضاء الإخوان إلى القضاء العسكري بروز حركة احتجاج واسعة طالبت بإحالة المتهمين إلى قاضيهم الطبيعي. وقد شملت هذه الحركة عدداً من أحزاب المعارضة والنقابات المهنية وكذلك أعداداً من الكتاب والمثقفين ومنظمات حقوق الإنسان. فضلاً عن التظاهرات الطلابية الواسعة النطاق التي اندلعت في عدة جامعات مصرية (القاهرة

---

(١) الحياة (٢٠/١٢/١٩٩٥).

والأزهر وعين شمس والمنصورة) والتي أعلنت الاحتجاج على قرارات إحالة الإخوان للقضاء العسكري. وقد استندت حركة الاحتجاج هذه إلى عدة أسس منها: أن القضاء العسكري له طبيعته الخاصة سواء من حيث تشكيل المحاكم العسكرية أو إجراءات التقاضي أمامها وأحكامه غير قابلة للاستئناف وبالتالي لا يوفر للمتهم الضمانات التي يوفرها له القضاء العادي. كما أن المتهمين لم يرتكبوا جرائم تبرر إحالتهم للقضاء العسكري، وأن محاكمتهم هي محاكمة سياسية وليست قضائية أو قانونية. ونظراً لذلك فقد ضمت هيئة الدفاع عن المتهمين ممثلين عن عديد من التيارات السياسية في مصر[1].

٦ ـ إلى جانب الأحكام بالسجن مع الأشغال الشاقة بمدد مختلفة على عدد من قيادات وكوادر جماعة الإخوان المسلمين، فقد حكمت المحكمة العسكرية العليا بإغلاق مقر جماعة الإخوان المسلمين بمنطقة التوفيقية في القاهرة، مما حرم الجماعة من المكان الذي كان مرشدها العام ومساعدوه يمارسون نشاطهم من خلاله، فضلاً عن أهميته الرمزيــة[1]. ونظراً لذلك فقد أصبح عقد أي لقاء أو اجتماع تنظيمي للجماعة على أي مستوى من المستويات يمثل مشكلة حقيقية وبخاصة في ظل الرقابة الأمنية الشديدة المفروضة على الجماعة.

أبعاد سياسة الإخوان المسلمين في التعامل مع استراتيجية المواجهة التي ينتهجها النظام الحاكم ضد الجماعة

من خلال رصد وتحليل جانب من الخطاب السياسي لبعض قادة ورموز الجماعة من ناحية، وممارساتها السياسية وغير السياسية خلال السنوات الأخيرة من ناحية ثانية، يمكن القول بأن السياسة التي تنتهجها الجماعة في

---

(١) انظر: متابعة لذلك في جريدة الحياة خلال شهور سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر ١٩٩٥. وقد تكررت الاحتجاجات مع تكرار إحالة أعضاء من الإخوان للقضاء العسكري.

(٢) الحياة (٢٤/ ١١/ ١٩٩٥).

التعامل مع استراتيجية المواجهة التي ينفذها النظام ضدها استندت، وتستند، إلى عدة أبعاد، أهمها ما يلي:

١ ـ تجنب أي أشكال للتصعيد في مواجهة الحكومة وبخاصة في ما يتعلق ببعض أعمال العنف المضاد التي يمكن أن ينخرط فيها بعض شباب الإخوان والتي يمكن أن تشكل تحدياً للسلطة. وذلك لقناعة قادة الإخوان بأن أي ردود أفعال من هذا القبيل سوف تقدم للسلطات ذريعة ليس لتكثيف الضربات الأمنية وتوسيع نطاقها ضد الإخوان فحسب، ولكن للقيام بعملية «كسر عظم» للجماعة وتفكيك أوصالها. وفي مقابل الحملة الإعلامية الرسمية ضد الإخوان، تبنت الجماعة منطقاً مضاداً اتسم بالتركيز على عدد من الأمور التي تعتبرها الجماعة ثوابت في حركتها، ومنها: نبذ العنف بجميع صوره وأشكاله، والالتزام بالشرعية والقانون، ونفي وجود أية علاقة للجماعة بأي من الجماعات الإسلامية المتشددة، ونفي علاقة الإخوان ببعض التنظيمات المتطرفة في الخارج، والدعوة إلى فتح قناة للحوار بين الحكومة والإخوان، والالتزام بالديمقراطية والتعددية الحزبية. . . إلخ.

٢ ـ تفنيد الاتهامات التي تم بموجبها اعتقال ومحاكمة أعضاء وقيادات من الإخوان، والتأكيد على أن عمليات الاعتقال والمحاكمة وغيرها من الإجراءات التي تستهدف الإخوان هي ذات أهداف سياسية في المقام الأول وأن الهدف من ورائها هو إضعاف الجماعة، وإضعاف دورها السياسي والاجتماعي، وحرمانها من المشاركة في الانتخابات البرلمانية (نوفمبر ١٩٩٥).

٣ ـ الحرص على تأكيد وجود الجماعة على الساحة السياسية، وذلك من خلال إصدار البيانات التي تعبر عن وجهة نظرها بخصوص بعض القضايا الداخلية والخارجية. فضلاً عن المشاركة بكثافة في الانتخابات البرلمانية (١٩٩٥)، حيث خاض الانتخابات أكثر من ١٥٠ مرشحاً من الإخوان. وكان من بينهم عدد من قيادات الجماعة وكوادرها مثل: المستشار مأمون الهضيبي

(نائب المرشد العام للجماعة)، وسيف الإسلام حسن البنا(ابن مؤسس الجماعة) الأمين العام لمجلس نقابة المحامين (قبل فرض الحراسة القضائية عليها)، ومختار نوح المحامي وأمين صندوق نقابة المحامين، والمهندس أبو العلا ماضي أمين صندوق مجلس نقابة المهندسين ومحمد عبد القدوس مقرر لجنة الحريات في نقابة الصحفيين. وعموماً لم ينجح من مرشحي الإخوان سوى مرشح واحد فقط هو علي فتح الباب عن دائرة التبين في القاهرة. وقد أسقط مجلس الشعب الحصانة عنه في ٢/ ٢/ ١٩٩٧ استجابة لطلب وزير العدل برفع الحصانة عنه لسؤاله في التهم الموجهة إليه بشأن الانضمام إلى عضوية جماعة الإخوان المحظورة والعمل على الهيكل التنظيمي للجماعة على مستوى منطقة التبين. وقد انسحب نواب المعارضة من الجلسة التي تم فيها إسقاط العضوية عن النائب المذكور احتجاجاً على قرار المجلس بهذا الخصوص.

٤ ـ استثمار حالة الزخم السياسي التي نجمت عن اتساع موجة الاحتجاجات من قبل العديد من الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والطلابية ومنظمات حقوق الإنسان وبعض الشخصيات المستقلة من أهل الرأي والفكر، والتي أكدت رفض إحالة المدنيين إلى القضاء العسكري طالما لم يرتكبوا جرائم تبرر ذلك. وقد ترجم هذا الأمر نفسه في هيئة الدفاع عن «الإخوان» أمام المحكمة العسكرية العليا، حيث ضمت محامين مثلوا العديد من التيارات السياسية في مصر. وفي هذا السياق فقد حرصت جماعة الإخوان المسلمين على اتخاذ حركة الاحتجاج المشار إليها أعلاه كمدخل للتدليل على تعسف السلطة في التعامل مع الإخوان من ناحية وتأكيد شرعية وجودها على الساحة السياسية من ناحية ثانية.

٥ ـ الحرص على استمرار علاقة التحالف التي تربط بين جماعة الإخوان وحزب العمل الاشتراكي، خاصة وأن هناك تياراً قوياً داخل الحزب يؤيد استمرار هذه العلاقة دون اعتبار لبعض الخلافات التي نشبت داخل الحزب بسببها، وكذلك دون اعتبار للضغوط التي تمارسها السلطة على

الحزب بسبب علاقته الخاصة بالإخوان. ولا يمكن تفسير هذه الوضعية بمعزل عن التحولات الفكرية والسياسية التي شهدها حزب العمل منذ منتصف الثمانينيات حيث أصبح التوجه الإسلامي للحزب أكثر بروزاً، خاصة مع وصول عناصر قريبة من الإخوان إلى مراكز قيادية في الحزب. ولا شك في أن هذه العلاقة تمثل فائدة للإخوان من أكثر من جانب. فالحزب يوفر قناة شرعية للإخوان، كما أن صحفه ومطبوعاته تمثل نافذة يعبر الإخوان من خلالها عن آرائهم وتصوراتهم، ناهيك عن حرص الحزب على تمثيل الإخوان في بعض أنشطة التنسيق بين أحزاب المعارضة.

وعموماً فإن كافة الإجراءات التي اتخذتها جماعة الإخوان المسلمين للتعامل مع استراتيجية المواجهة التي ينتهجها النظام ضدها لم تمنع التأثيرات السلبية التي لحقت بالجماعة من جراء تنفيذ هذه الاستراتيجية، خاصة بعد إغلاق مقر الجماعة في منطقة التوفيقية بالقاهرة والتشدد في إشهار سيف عدم المشروعية ضدها، وذلك باعتبار أي نشاط أو تحرك تقوم به الجماعة نشاط غير مشروع ويضع القائمين به تحت طائلة القانون.

وبالإضافة إلى الخسارة الثقيلة التي مُني بها الإخوان في انتخابات ١٩٩٥، حيث لم يتمكن سوى مرشح واحد من الفوز، فإن نفوذ الإخوان بدأ يتراجع على ساحة النقابات المهنية، خاصة بعد فرض الحراسة القضائية على نقابتي المهندسين والمحامين وهما من معاقل نفوذ الجماعة، واعتقال ومحاكمة عدد من قيادات الإخوان الذين كانوا يشغلون مراكز هامة في نقابة الأطباء. وعلى صعيد الاتحادات الطلابية في الجامعات المصرية والتي سيطر عليها لسنوات طويلة طلبة إسلاميون ينتمون إلى الإخوان وغير الإخوان، شهد عام ١٩٩٧ نهاية هذه الظاهرة، حيث تمكنت جماعات طلابية وثيقة الصلة بالحزب الحاكم من السيطرة على مقاعد مجالس الاتحادات في ١٤ جامعة مصرية. وعموماً فإن كل هذه التطورات وغيرها سوف يكون تأثيرها المباشر أو غير المباشر على مستقبل جماعة الإخوان المسلمين في مصر وذلك على نحو ما سيأتي ذكره في الفصل التالي من هذه الدراسة.

الفصل الرابع

سياسة المواجهة ومستقبل جماعة الإخوان المسلمين: المحددات والسيناريوهات

الهدف من هذا الفصل هو بلورة بعض المحددات والمعطيات التي يمكن في ضوئها النظر إلى مستقبل جماعة الإخوان المسلمين، فضلاً عن محاولة استشراف هذا المستقبل من خلال طرح بعض السيناريوهات المشروطة. وثمة عدة ملاحظات عامة يتعين أخذها بعين الاعتبار عن تناول هذا الموضوع.

أولاها، أن عملية استشراف مستقبل ظاهرة ما أو كيان ما ليست بالأمر السهل في نطاق العلوم الاجتماعية، وبخاصة في ما يتعلق بالظواهر المعقدة التي تتضمن في إطارها العديد من العناصر والمتغيرات الفرعية، والتي تتأثر وتؤثر في الكثير من عناصر البيئة، الداخلية والخارجية، المحيطة بها. ولذلك فإن عملية الاستشراف تفترض رصداً دقيقاً لمختلف العناصر، القائمة والمحتملة، التي تشكل الظاهرة المعنية وتؤثر في مساراتها من ناحية، فضلاً عن رصد وتحليل أنماط العلاقات والتفاعلات بين هذه العناصر من ناحية أخرى. وهكذا فإن عملية الاستشراف تتضمن بطبيعتها العديد من التعقيدات التي يتعين أخذها في الاعتبار بشكل أو بآخر.

وثانيتها، أن البحث في مستقبل جماعة الإخوان المسلمين في مصر هو في جانب هام منه بحث في مستقبل التطور السياسي والاجتماعي في مصر.

فالمؤكد أن أية قراءة لمستقبل الجماعة لا يمكن أن تتم بمعزل عن السياق السياسي والاجتماعي الحاكم لنشاط الجماعة ودورها. ومن هذا المنطلق فإن السياسة التي ينتهجها الحكم إزاء الإخوان تعتبر أحد العوامل الرئيسية ذات التأثير على حاضر الجماعة ومستقبلها.

و ثالثتها، أن التطور التاريخي للجماعة يتضمن مؤشرات هامة يمكن الاستفادة منها في استشراف مستقبلها. فالجماعة التي تأسست في عام ١٩٢٨ برز دورها على المسرح السياسي خلال الأربعينيات والنصف الأول من الخمسينيات، بل كانت واحدة من أبرز القوى السياسية خلال تلك الفترة. ومنذ منتصف الخمسينيات وبالتحديد منذ عام ١٩٥٤، اتجهت الجماعة نحو التراجع، بل وغابت عن الحياة السياسية نتيجة للضربات الأمنية القوية التي تلقتها من نظام عبد الناصر وبخاصة خلال عامي ١٩٥٤ و ١٩٦٥. وقد استمرت هذه المرحلة حتى مطلع السبعينيات عندما تولى الرئيس السادات السلطة وأفرج عن المعتقلين من قيادات الجماعة وكوادرها. وقد جاء ذلك في سياق سعي السادات لتوظيف القوى والتيارات الإسلامية في موازنة وضرب خصومه من الناصريين واليساريين. ولذلك استطاعت جماعة الإخوان المسلمين أن تعيد بناء هياكلها وتوسع دائرة عضويتها خلال السبعينيات، وهو ما ترجمته إلى مكاسب سياسية وبرلمانية ونقابية خلال الثمانينيات على نحو ما سبق ذكره. ومنذ مطلع التسعينيات بدأ نفوذ الجماعة يتراجع تدريجياً تحت تأثير سياسة المواجهة التي ينتهجها النظام ضدها. وتعكس هذه التطورات دلالة هامة مفادها أن هناك بعض العناصر والمتغيرات التي تساعد جماعة الإخوان المسلمين على توسيع دورها السياسي والاجتماعي، وهناك عناصر ومتغيرات أخرى تعمل في الاتجاه المعاكس. ولذلك فإن مستقبل الجماعة سيكون محصلة لجدلية العلاقة والتفاعل بين المجموعتين من العوامل.

و رابعتها، أن أية عملية استشراف مستقبلية لا بد وأن ترتبط بفترة زمنية محددة. ويسعى هذا الفصل لاستشراف مستقبل جماعة الإخوان المسلمين

خلال الأجلين القصير والمتوسط (من ٥ إلى ١٠ سنوات)، أي حتى عام ٢٠٠٥ بالتقريب، وإن كان هذا لا يمنع بالطبع من إثارة بعض المتغيرات والتساؤلات المرتبطة بمستقبل الجماعة خلال الأجل الطويل.

وتأسيساً على ما سبق، فإن هذا الفصل سوف يعرض للمحددات ذات التأثير القائم والمحتمل على مستقبل جماعة الإخوان المسلمين أولاً، ثم يعرض لسيناريوهات هذا المستقبل ثانياً. وجدير بالذكر أن استشراف مستقبل الإخوان المسلمين يتضمن عنصرين مترابطين. **أولهما**، هو مستقبل الجماعة ككيان اجتماعي ـ سياسي يمتلك مصادر للقوة ونقاطاً للضعف. **وثانيهما**، هو مستقبل الدور السياسي والنقابي والاجتماعي للجماعة. فاستمرارية الجماعة بشكل أو بآخر لا تعني بحال من الأحوال استمرارية دورها الفاعل سياسياً واجتماعياً ونقابياً.

أولاً: محددات مستقبل جماعة الإخوان المسلمين

هناك مجموعتان من العوامل والمتغيرات التي تشكل محددات لمستقبل جماعة الإخوان المسلمين. أولاهما، محددات مرتبطة بالجماعة ذاتها. وثانيتهما، محددات مرتبطة بطبيعة النظام السياسي المصري في الوقت الراهن ونمط السياسة التي يتبعها تجاه الإخوان. وفي ما يلي بعض التفاصيل.

المجموعة الأولى: المحددات المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين

وتتمثل أهم هذه المحددات في: خصوصية الأساس الاجتماعي لجماعة الإخوان المسلمين وحجم وجودها في المجتمع المصري في الوقت الراهن، وطبيعة القيادة الراهنة للجماعة ونمط إدارتها لشؤونها الداخلية، والإطار الفكري للجماعة، ودرجة تماسكها الداخلي. وجدير بالذكر أن المحددات السابقة مترابطة وتؤثر في بعضها البعض، وهو أمر يتعين أخذه بعين الاعتبار.

١ ـ الأساس الاجتماعي لجماعة الإخوان المسلمين وحجم وجودها في المجتمع المصري في الوقت الراهن

من المؤكد أن مستقبل جماعة الإخوان المسلمين يرتبط في جانب هام منه بطبيعة الأساس الاجتماعي للجماعة وحجم وجودها في المجتمع المصري في الوقت الراهن. وإذا كان من الممكن التعرف على بعض خصوصيات وملامح الأصول الاجتماعية للإخوان، فإن هناك صعوبة حقيقية في التعرف على الحجم الحقيقي للجماعة في المجتمع المصري. ومع أن هذا الأمر ينطبق على الأحزاب والقوى السياسية الأخرى، فإنه يبدو أكثر انطباقاً بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين. فالأحزاب السياسية لا تُعلن عادة عن الحجم الحقيقي لعضويتها، وأية معلومات يتم الإعلان عنها بهذا الخصوص غالباً ما تتضمن بعض المبالغات التي لا تؤكدها مؤشرات واقعية. ونظراً لأن جماعة الإخوان المسلمين محظورة قانوناً، فإن الإعلان عن حجم عضويتها يصبح أكثر حساسية من الناحيتين السياسية والأمنية. ومهما يكن من أمر فإنه استناداً إلى تحليل دور الإخوان في الانتخابات البرلمانية خلال أعوام ١٩٨٤ و ١٩٨٧ و ١٩٩٥ من ناحية، ودورهم في النقابات المهنية خلال الثمانينيات والسنوات الأولى من التسعينيات من ناحية ثانية، والخصائص الاجتماعية لأعضاء الجماعة وقياداتها الذين تعرضوا لعمليات الاعتقال والمحاكمات العسكرية خلال التسعينيات من ناحية ثالثة، يمكن تسجيل عدة ملاحظات حول الأصول الاجتماعية لجماعة الإخوان المسلمين وحجم وجودها في المجتمع المصري في الوقت الراهن.

أولاها، أن القاعدة الاجتماعية لجماعة الإخوان المسلمين تضم أساساً عناصر وفئات تنتسب إلى الطبقة الوسطى وبخاصة لشرائحها المهنية كالأطباء والمهندسين والمحامين والصيادلة. وهذا ليس معناه أن قاعدة التأييد للجماعة تنحصر في الطبقة الوسطى فقط، حيث أنه من المؤكد أن الجماعة تضم عدداً من الأثرياء الذين ينتسبون إلى الطبقات العليا. وقد استطاع بعض هؤلاء أو

أغلبهم تكوين ثرواتهم من خلال العمل في بعض الدول العربية النفطية خلال الخمسينيات والستينيات، وذلك بعد هجرتهم إلى تلك الدول تحت ضغط الإجراءات الأمنية الصارمة التي اتخذها نظام عبد الناصر ضد الجماعة. ومع اتجاه نظام السادات إلى تبني سياسة متسامحة تجاه الإخوان منذ مطلع السبعينيات عاد عدد من المهاجرين إلى مصر، وانخرطوا في بعض الأنشطة الاقتصادية التي ارتبطت بسياسة الانفتاح الاقتصادي مما أدى إلى مراكمة ثرواتهم. وبالإضافة إلى ذلك فإن للجماعة مؤيديها في صفوف الطبقات الدنيا والفقيرة، وبخاصة أولئك الذين يستفيدون من الخدمات الصحية والتعليمية التي تقدمها الجماعة، من خلال بعض المؤسسات الخيرية والاجتماعية التابعة لها، بالمجان أو بمقابل زهيد. وفي ضوء ذلك فإذا كان أثرياء الإخوان يمثلون مصدراً لدعم الأنشطة السياسية والاجتماعية للجماعة، فإن أعضاءها من المنتسبين إلى شرائح الطبقة الوسطى شكلوا خلال العقدين الماضيين مصدراً لحيويتها السياسية والنقابية على نحو ما سبق ذكره. كما أن الفئات الفقيرة المستفيدة من خدماتها ذات الطابع الخيري والاجتماعي مثلت دعماً للجماعة في الانتخابات البرلمانية(١).

وجدير بالذكر أن القواعد الاجتماعية لأغلب الأحزاب والقوى السياسية الأخرى في مصر في الوقت الراهن تتركز أساساً في الطبقة الوسطى، وذلك بغض النظر عن ظاهرة ضعف أو محدودية هذه القواعد. وجوهر المشكلة حالياً هو أن الطبقة الوسطى التي تشكل مصدر الحيوية السياسية في أي مجتمع تعاني من حالة من التدهور في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية من جراء التحولات التي شهدها المجتمع المصري خلال العقدين الأخيرين والتي أدت

---

(١) انظر على سبيل المثال: Barry Rubin, *op. cit.*; Saad Eddin Ibrahim, «An Islamic Alternative..., *op. cit.*; Sana Abed-kotob, *op. cit.*; Michael C. Dunn, «Fundamentalism in Egypt», *Middle East Policy*, vol.11, N° 3, January, 1994, PP. 68- 77.

إلى حدوث تآكل في بنية هذه الطبقة، وهو ما أدى إلى تذبذب اختياراتها الفكرية والسياسية من ناحية، وشيوع ظاهرة السلبية السياسية بين شرائحها من ناحية أخرى. ولذلك فإن مستقبل القوى السياسية والحزبية في مصر يرتبط في جانب هام منه بمستقبل الطبقة الوسطى من ناحية، وحدود قدرة كل من القوى المعنية على توسيع قاعدة تأييدها في صفوف هذه الطبقة من ناحية أخرى. وإذا كانت جماعة الإخوان المسلمين قد استطاعت أن توسع دائرة عضويتها في هذه الطبقة خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات وذلك بفضل قدرتها التنظيمية والتعبوية واعتبارات أخرى، فإلى أي مدى ستكون قادرة على مواصلة ذلك في المستقبل، وبخاصة في ظل السياسة التي تنتهجها الدولة ضد الجماعة منذ مطلع التسعينيات؟

وثانيتها، أن قواعد التأييد للإخوان تتركز بصفة أساسية في العاصمة وعدد من محافظات الوجه البحري، بينما تنخفض بشكل واضح في محافظات الصعيد التي تعتبر معاقل للتنظيمات الإسلامية المتشددة. وترتبط هذه السمة بما سبق ذكره عن خصوصية الأساس الاجتماعي والطبقي للإخوان، حيث ينتمي قطاع كبير من نشاط الجماعة ومؤيديها إلى الطبقة الوسطى بفئاتها المختلفة. ومن المعروف أن هذه الطبقة أكثر انتشاراً في العاصمة والمدن الكبرى.

و ثالثتها، على الرغم من صعوبة تحديد حجم الوجود الفعلي لجماعة الإخوان المسلمين في المجتمع المصري في الوقت الراهن، إلا أن بعض المؤشرات الواقعية التي ارتبطت بجانب من الأنشطة السياسية والنقابية منذ منتصف الثمانينيات أكدت على أن القاعدة الجماهيرية للإخوان أكبر من قاعدة أي حزب سياسي معارض. وقد ظهر ذلك جلياً في انتخابات ١٩٨٧، حيث حصل الإخوان على ٣٦ مقعداً، بينما حصل حزب الوفد وهو أكبر حزب معارض على ٣٥ مقعداً. كما ظهر بوضوح في انتخابات النقابات المهنية خلال الثمانينيات، حيث استطاع الإخوان الحصول على الأغلبية في مجالس عدد من النقابات الهامة على نحو ما سبق ذكره. وثمة عدة عوامل مكنت

جماعة الإخوان المسلمين من توسيع قاعدتها الاجتماعية خلال السبعينيات والثمانينيات منها السياسة المتسامحة التي انتهجها النظام نحوها والتي قامت على أساس السماح للجماعة بممارسة النشاط السياسي العلني دون إسباغ المشروعية القانونية عليها، فضلاً عن تمتعها بقدرة عالية على التنظيم والتعبئة والوصول إلى قطاعات جماهيرية واسعة. ولا شك في أن هذه القدرة سوف تتجه إلى التناقض في ظل سياسة المواجهة التي تتبعها الحكومة تجاه الإخوان منذ مطلع التسعينيات.

٢ ـ طبيعة القيادة ونمط إدارتها للشؤون الداخلية للجماعة

من المعروف أن القيادة تشكل عنصراً هاماً لفاعلية أي تنظيم أو حركة سياسية واجتماعية. وينطبق هذا القول على جماعة الإخوان المسلمين بدرجة كبيرة. فقد لعبت الشخصية الكاريزمية لمؤسس الجماعة حسن البنا دوراً محورياً في توسيع نطاق عضويتها وتفعيل دورها الاجتماعي والسياسي خلال الثلاثينيات والأربعينيات. وعندما عادت الجماعة إلى ساحة العمل السياسي خلال السبعينيات، كان لمرشدها العام عمر التلمساني دور بارز في إعادة بناء هياكلها من ناحية وتوسيع دائرة نشاطها الاجتماعي والنقابي من ناحية ثانية، وفتح قنوات الاتصال بين الجماعة وبعض الأحزاب والقوى السياسية الأخرى من ناحية ثالثة. وفي ضوء ذلك فقد شاركت الجماعة في انتخابات ١٩٨٤ بالتنسيق مع حزب الوفد الجديد، رغم ما يوجد بين الطرفين من خلافات تاريخية وفكرية. وإذا كان التلمساني قد ترك بصمات واضحة على توجهات الجماعة ودورها السياسي، فإن خليفته محمد حامد أبو النصر، الذي تولى منصب المرشد العام بعد وفاة التلمساني عام ١٩٨٦، لم يكن كذلك، خاصة وأن ظروفه الصحية قد حدت من نشاطه وقدرته على العمل. ونظراً لذلك فقد أصبح نائبه الأول مصطفى مشهور هو المرشد الفعلي للجماعة وبخاصة خلال السنوات الأخيرة من حياة أبو النصر. وبعد وفاة أبو النصر في يناير ١٩٩٦ تولى مصطفى مشهور منصب المرشد العام وأصبح مأمون الهضيبي، الذي كان

المتحدث الرسمي للجماعة، نائباً للمرشد العام. وإذا كانت جماعة الإخوان المسلمين تواجه في الوقت الراهن بعض المشكلات الداخلية وكذلك بعض المشكلات المرتبطة بطبيعة علاقتها بالنظام السياسي وببعض الأحزاب والقوى السياسية الأخرى الموجودة على الساحة، فإن نمط تعامل قيادة الجماعة مع هذه المشكلات يعتبر أحد العوامل الهامة الحاكمة لمستقبلها.

وهناك نقطة هامة جديرة بالتسجيل وهي أنه خلال الثمانينيات برز في صفوف عدد من القيادات الشابة التي يمكن وصفها بقيادات الصف الثاني، ومنهم على سبيل المثال: عصام العريان، وعبد المنعم أبو الفتوح وأبو العلا ماضي وغيرهم. وقد أعطى هؤلاء زخماً كبيراً لنشاط الجماعة وبخاصة على ساحة النقابات المهنية. ويُلاحظ أن أغلب قيادات الصف الثاني كانوا من العناصر البارزة في الجماعة الإسلامية التي برزت داخل الجامعات المصرية خلال السبعينيات، وانخرطوا في صفوف جماعة الإخوان المسلمين في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات. وقد قاموا بدور هام في تفعيل الدور السياسي والنقابي للجماعة خلال الثمانينيات[١] . وجدير بالذكر أن حملة التصعيد التي شنتها، وتشنها، الدولة ضد جماعة الإخوان المسلمين قد استهدفت بصفة خاصة قيادات الصف الثاني، وذلك باعتبار أن هؤلاء يمثلون حلقة الوصل بين شيوخ الجماعة وشبابها من ناحية، ويمثلون مستقبل الجماعة من ناحية ثانية. ونظراً لذلك فقد تم تقديم عدد منهم للقضاء العسكري وصدرت أحكام على بعضهم بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدد تتراوح ما بين ٣ و٥ سنوات على نحو ما سبق ذكره.

وثمة بعض الملاحظات التي يتعين أخذها في الاعتبار عن تحليل حدود

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: حسين شعلان، «حزب الوسط تحت التأسيس: خروج جديد لـ «الإخوان؟»، الوسط، العدد ٢٠٨ (٢٢/١/١٩٩٦)، ص ١٠ ـ ١٢. وانظر كذلك ردّ أبو العلا ماضي على انتقادات الإخوان لحزب الوسط في: الحياة (٥/٤/١٩٩٧).

تأثير دور المتغير القيادي على مستقبل جماعة الإخوان المسلمين. **أولاها**، أن العناصر القيادية التاريخية للجماعة، والتي تشغل حالياً المراكز القيادية الرئيسية فيها ومنها منصب المرشد العام ونائبه وأغلب أعضاء مكتب الإرشاد هم من المتقدمين في السن (عمر المرشد العام حوالى ٧٦ سنة). وهذا معناه أن قدراً كبيراً من المسئولية سوف ينتقل إلى عناصر من قيادات الصف الثاني الأكثر شباباً بحكم الضرورة أو الأمر الواقع. فالتقدم في السن والتدهور في الصحة سوف يحد من قدرة الكبار على متابعة وإدارة شؤون الجماعة في وقت هي أحوج ما تكون فيه إلى بلورة رؤى جديدة وديناميكية للتعامل مع التحديات التي تواجهها من داخلها أو خارجها.

و **ثانيتها**، أن الأحكام التي أصدرها القضاء العسكري ضد عدد من قيادات الصف الثاني تعتبر مخففة جداً مقارنة بالأحكام التي صدرت في حق الإخوان عامي ١٩٥٤ و ١٩٦٥، فأقصاها هو السجن لمدة خمس سنوات. وهذا معناه أن هؤلاء سوف يخرجون من السجون ويواصلون أدوارهم في إطار الجماعة، خاصة وأن تجربة السجن لن تكون حكراً على الجيل القديم.

و **ثالثتها**، أن هناك فجوة جيلية بين القيادات التاريخية وقيادات الصف الثاني. فالمجموعة الأولى عايش أعضاؤها مرحلة مؤسس الجماعة حسن البنا، وقضوا فترة طويلة في السجون والمعتقلات خلال الخمسينيات والستينيات مما جعلهم أكثر اهتماماً بالأمور التنظيمية وبالنواحي والاعتبارات الأمنية، خاصة وأن بعضهم ومنهم المرشد العام الحالي مصطفى مشهور كانوا أعضاء في الجهاز السري أو النظام الخاص قبل عام ١٩٥٢، أما قيادات الصف الثاني فقد برزت في زخم الحركة الطلابية بروافدها المتعددة خلال السبعينيات، وفي ظل مناخ التعددية السياسية (المقيدة) التي أخذ بها النظام السياسي منذ عام ١٩٧٦، فضلاً عن سياسة التسامح التي انتهجها إزاء الإخوان خلال السبعينيات والثمانينيات. وهو ما جعل هذه العناصر أكثر استعداداً للتجديد الفكري وأكثر انفتاحاً على القوى والتيارات السياسية الأخرى.

وعلى الرغم من بعض الانتقادات التي يوجهها البعض إلى نمط القيادة الحالية للجماعة والتي يمثلها المرشد العام (مصطفى مشهور) ونائبه (مأمون الهضيبي)، حيث يسيطران على مقاليد الأمور في الجماعة، بل وينفردان بالقرار فيها، ويعطلان أجهزتها وآلياتها المؤسسية، ويعطيان الأولوية للتنظيم على حساب التجديد الفكري، وتسيطر عليهما عقلية التفكير بالمؤامرة[1] . وعلى الرغم من أن بعض هذه الأمور يمكن تفهمها في ضوء الحظر القانوني المفروض على الجماعة من ناحية، وسياسة التصعيد التي تنتهجها الدولة ضدها من ناحية أخرى، إلا إن مستقبل الإخوان خلال العقدين القادمين يرتبط في جانب هام منه بطبيعة قيادات الصف الثاني.

والسؤال الحقيقي من منظور المستقبل يدور حول نمط تعامل هذه القيادات مع الدولة من ناحية ومع القوى والأحزاب السياسية الأخرى من ناحية ثانية، ومع القضايا والمشكلات المجتمعية الملحة من ناحية ثالثة. فالتفكير بمنطق التصعيد والمواجهة مع الدولة سيكون بمثابة انتحار للجماعة لأنه سوف يقدم للسلطة ذريعة للقيام بعملية كسر عظم ضدها وربما لاقتلاع جذورها. كما أن التفكير بمنطق أن السلطة أصبحت قاب قوسين من الإخوان هو نوع من القفز على معطيات الواقع السياسي والاجتماعي في مصر.

٣ ـ الإطار الفكري للجماعة: معضلة الجمود والتجديد

إن قضية التجديد الفكري قضية محورية بالنسبة لأي تنظيم أو جماعة سياسية. فالقدرة على التجديد تعني القدرة على التكيف مع المتغيرات

(١) انظر على سبيل المثال: أنور الهواري، «مشروع حزب الوسط: نتاج ثلاث أزمات لجماعة الإخوان المسلمين في مصر»، الحياة (٢٥/ ٢/ ١٩٩٦)؛ حازم صاغية، «على يد أي جيل يحتضر الإخوان المسلمون المصريون؟»، الحياة (٢٥/ ١٢/ ١٩٩٦)؛ خالد الحروب، «مصر: الإخوان والوسط وأسئلة المراجعة على الأرجح»، الحياة (١٠/ ١/ ١٩٩٧)؛ «ردّ أبو العلا ماضي على الانتقادات التي وجهها الإخوان إلى مؤسس حزب الوسط»، الحياة (٥/ ٤/ ١٩٩٧).

الجديدة وطرح حلول ملائمة لما يُستجد من مشكلات وتحديات. ولذلك تعتبر القدرة على التجديد الفكري والمؤسسي إحدى مقومات فاعلية أي تنظيم سياسي. وبالنظر إلى جماعة الإخوان المسلمين وموقع قضية التجديد في إطارها الفكري والمؤسسي يمكن القول بأن رسائل مؤسس الجماعة حسن البنا كانت، ولا تزال، هي الإطار الفكري للجماعة. ولذلك كثيراً ما يتم استدعاء مقولات البنا والاستشهاد بها والاقتباس منها، وذلك لتحديد موقف الجماعة من بعض القضايا والتطورات الراهنة.

ولكن مع تزايد الانتقادات والاتهامات الموجهة إلى الجماعة باعتبارها لا تؤمن بالديمقراطية والتعددية الحزبية، وترفض أسس ومقومات الدولة المدنية وبخاصة في ما يتصل بالدستور المكتوب ومفهوم المواطنة والمساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، اتجهت الجماعة إلى إصدار بعض البيانات والوثائق لتوضيح رؤيتها لهذه القضايا وغيرها. وفي هذا السياق أكد الإخوان قبولهم بالديمقراطية والتعددية الحزبية وبحق الأقباط في تشكيل حزب وبمبدأ الدستور المكتوب الذي يتضمن تقنيناً للحقوق والواجبات[1]. ورغم ذلك فإن التعمق في تحليل كتابات وتصريحات بعض قادة الإخوان من قضايا الديمقراطية والتعددية الحزبية يؤكد على أن التغيير الذي طرأ على الخطاب الإخواني بهذا الخصوص هو تغيير تكتيكي ولا يعكس تحولاً استراتيجياً في فكر الجماعة. والدليل على ذلك هو وجود نوع من الغموض والتضارب في تصريحات ومقولات بعض قادة الإخوان من القضايا المذكورة، خاصة وأن التعدد الذي يقبل به الإخوان هو تعدد في إطار مرجعية واحدة هي المرجعية الإسلامية وليس تعدداً في المرجعيات[2]، وبما لا يتضمن مساساً بمبادىء وتعاليم الأديان السماوية.

---

(1) الإخوان المسلمون، موجز عن الشورى في الإسلام...، مرجع سبق ذكره.

(2) لمزيد من التفاصيل انظر: د. عبد العاطي محمد أحمد، الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي. القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥؛ وحيد عبد المجيد، مرجع سبق ذكره.

وفي سياق انخراطهم في الانتخابات البرلمانية والنقابية خلال الثمانينيات طرح الإخوان شعار «الإسلام هو الحل». ولكن لم يفصلوا هذا الشعار، الذي ارتبط بعملية الحشد والتعبئة خلال الانتخابات، لم يفصلوه إلى برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي محدد. واستمروا ملتزمين بقاعدة تجنب التفاصيل التي استنها مؤسس الجماعة حسن البنا ودأب الإخوان على تبرير ذلك بالقول بأن الإسلام يتضمن حلولاً لكل شيء، وأن الخوض في التفاصيل قد يؤدي إلى خلق فرقة وانقسام في صفوف الإخوان. كما أن الحلول سوف تُطرح تباعاً عندما يتمكن الإخوان من السلطة والحكم(١).

وعلى الرغم من أن قادة الإخوان قد طالبوا بالترخيص للجماعة بتأسيس حزب سياسي، إلا أنهم يرفضون أن تتحول الجماعة إلى حزب باعتبارها جماعة دعوة وهي أكبر من أن تُختزل في حزب. ولذلك فإن الغرض من تأسيس حزب للجماعة هو الرغبة في الاستفادة من ذلك في الحصول على مقار وصحف وما إلى ذلك من التسهيلات التي تحصل عليها الأحزاب المشروعة. وهكذا تطالب الجماعة بالترخيص لها بتأسيس حزب إلا أنها ترفض في الوقت نفسه أن تتحول إلى حزب(٢).

---

(١) «حوار مع مصطفى مشهور»، في: د. عمر عبد السميع، مرجع سبق ذكره، ص ٩٤؛ وانظر تقييماً لرؤية الإخوان لبعض القضايا السياسية والاقتصادية في: Raymond W. Baker; «Afraid for Islam: Egypt Muslem Centrists Between Pharaohs and Fundamentalists», *Journal of the American Academy of Arts and Sciences*, vol. 120, N° 3, Summer, 1991.

(٢) يتسم موقف الإخوان من هذه القضية بدرجة كبيرة من الغموض والتذبذب. ويتجلى ذلك بوضوح في تصريحاتهم التي تبدو متناقضة وغير متسقة. انظر تفصيلاً لذلك في: د. حسنين توفيق إبراهيم، **الإخوان المسلمون والتعددية الحزبية: قراءة في رؤية حسن البنا**. القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، سلسلة بحوث سياسية، العدد ١٠٨، يوليو ١٩٩٦. وللتدليل على ذلك نشير إلى الموقف المتناقض الذي عبّر عنه مأمون الهضيبي بخصوص هذا الموضوع. ففي حوار صحفي معه قال: «ليت الدولة =

وفي ضوء ما سبق يمكن تفسير حالة القلق والتوجس التي أصابت قيادات الجماعة من جيل الكبار عندما قام عدد من شباب الإخوان وغيرهم في كانون الثاني / يناير ١٩٩٦ بالتقدم بطلب إلى لجنة شؤون الأحزاب للترخيص لهم بتأسيس حزب يحمل اسم «حزب الوسط». ورغم تأكيد الجانبين، قادة الإخوان ومؤسّسي «الوسط» على أن الحزب لا علاقة له بالجماعة، وأنه لا يشكل بديلاً لها، إلا أن قادة الجماعة تحركوا لوأد مشروع الحزب مؤكدين على ضرورة عدم الجمع بين عضوية الجماعة وعضوية الحزب. ولذلك اشتبكت الجماعة في مواجهات إعلامية وقضائية وتنظيمية مع مؤسسي حزب الوسط، خاصة بعد أن طعن مؤسسو الحزب في قرار لجنة شؤون الأحزاب برفض تأسيسه أمام محكمة الأحزاب. وبغض النظر عما إذا كان مشروع «حزب الوسط» سوف يرى النور بحكم قضائي، شأنه شأن عديد من الأحزاب الأخرى الموجودة على الساحة أم لا، فالمؤكد أن التطورات التي صاحبت هذا الموضوع قد كشفت عن جانب من التحديات التي يمكن أن تواجهها جماعة الإخوان المسلمين في المستقبل على نحو ما سيتم التفصيل فيه فيما بعد.

وللإنصاف فإنه من المهم التأكيد على أن معضلة الجمود الفكري أو السلفية الفكرية إذا جاز التعبير هي معضلة تعاني منها، بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة، كل الأحزاب والتيارات السياسية في مصر. فهناك مؤشرات

= توافق على إنشاء حزب (يقصد للإخوان). فنحن مستعدون لتكوين حزب سياسي... لكنها ترفض تأسيس هذا الحزب، وحاولنا أكثر من مرة تأسيسه ورفضت لجنة الأحزاب» انظر: «حوار مع مأمون الهضيبي»، الوسط، العدد ٢٠٨ (٢٢/ ١/ ١٩٩٦)، ص ١٥. وفي حوار آخر سئل الهضيبي: هل جربتم التقدم إلى لجنة الأحزاب بحزب وبرنامج وأعضاء، فأجاب قائلاً: «لجنة الأحزاب غالبيتها حكومية. خمسة قضاة وخمس شخصيات عامة، هل تتصور أن يحصل حزب الإخوان المسلمين على غالبية في تلك اللجنة؟ أظن هذا مستحيلاً ومن أجل ذلك نوفر الجهد والعناء ونوجهه للدعوة». ويُفهم من ذلك أن الإخوان لم يسبق أن تقدموا بطلب لتأسيس حزب سياسي، «حوار مع الهضيبي»، الحياة (١٥/ ٤/ ١٩٩٥).

عديدة تؤكد على أن التيارات السياسية من ماركسية وقومية وناصرية وليبرالية لا تزال أسيرة الأفكار والمقولات القديمة، وأنها لم تقم في الأغلب الأعم بمراجعات فكرية ونظرية جادة لأطرها الفكرية والمرجعية مما أصابها بداء التكلس والجمود وجعل قدرتها على ممارسة التجديد للتكيف مع المعطيات المستجدة تبدو معدومة أو محدودة في أفضل الأحوال. وليس هنا مجال التفصيل في الأسباب التي أدت، وتؤدي، إلى ذلك، إلا أنه من المؤكد أن هذه الظاهرة قد عمقت من الاختلافات والانقسامات الجيلية داخل العديد من التنظيمات والتيارات السياسية.

وعلى أية حال فإن قضية التجديد الفكري تعتبر أحد المتغيرات الحاكمة لمستقبل جماعة الإخوان المسلمين خاصة وأن قضية «حزب الوسط» قد أكدت على أن هذه المسألة أصبحت مطروحة على «أجندة» الجماعة.

٤ ـ التماسك الداخلي للجماعة: حدود القدرة على تجنب الانشقاقات

لا شك في أن جماعة الإخوان المسلمين كانت من أكثر القوى والتنظيمات السياسية المصرية قدرة على الحفاظ على تماسكها الداخلي. وهذا ليس معناه أن الجماعة لم تعرف الخلافات والانشقاقات الداخلية، بل هي شهدت في بعض الفترات بعض الخلافات الداخلية وقد ترتب عليها خروج بعض العناصر من الجماعة. ولكن هذه الممارسات كانت محدودة من حيث حجمها وأثرها على الجماعة الأم. ولذلك لم يترتب على أي منها حدوث شرخ أو تصدع في الإطار الفكري والهيكل التنظيمي للجماعة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن المحاولة التي خاضها عدد من شباب الإخوان وغيرهم منذ يناير ١٩٩٦ لتأسيس حزب سياسي تحت اسم «حزب الوسط» نظر إليها البعض على أنها تعكس أزمة جيلية حادة في صفوف الجماعة، وتمثل أخطر انشقاق تتعرض له الجماعة منذ تأسيسها وبخاصة في ظل حالة الحصار التي تتعرض لها من قبل الحكومة. ونظراً لأن أحداث هذه

القضية لاتزال تتفاعل في أوساط جماعة الإخوان المسلمين، فإنه من السابق لأوانه تقييم آثار تلك المحاولة على الجماعة بصورة متكاملة وموضوعية، خاصة في ظل ندرة المصادر الموثقة التي يمكن الاعتماد عليها بهذا الخصوص. ولذلك فإنه من المهم تحديد مختلف أبعاد هذا الموضوع استناداً إلى التصريحات والبيانات المعتمدة التي صدرت عن الطرفين (جماعة الإخوان المسلمين ومؤسسي حزب الوسط)، وعلى ضوء ذلك يمكن استخلاص بعض النتائج.

أ ـ ما هي طبيعة مشروع «حزب الوسط»؟

في يناير ١٩٩٦ تقدم ٧٤ شخصاً بطلب إلى لجنة شؤون الأحزاب للترخيص لهم بتأسيس حزب سياسي يحمل اسم «الوسط». وقد كان مَن بين المؤسسين أكثر من ٤٠ من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وإثنان من الأقباط أحدهما الدكتور رفيق حبيب ابن رئيس الطائفة الإنجيلية في مصر القس صموئيل حبيب. كما كان من بين المؤسسين عدد من السيدات. ولوحظ أن السمة الشبابية هي الغالبة على مؤسسي الحزب حيث أن أعمار معظمهم كانت تترواح ما بين ٣٥ و ٤٥ سنة. وكان من بين مؤسسي الحزب من أعضاء الإخوان عدد من القيادات الشابة التي برزت على ساحة العمل السياسي والنقابي خلال عقد الثمانينيات ومنهم على سبيل المثال: المهندس أبو العلا ماضي وكيل المؤسسين، والمحامي عصام سلطان، والصحافي صلاح عبد المقصود وغيرهم[(١)]. وقد اختار المؤسسون الدكتور رفيق حبيب متحدثاً رسمياً باسم الحزب.

وعندما سئل وكيل المؤسسين المهندس أبو العلا ماضي عن دلالة تسمية الحزب بـ «الوسط» أكد على أن «الاسم يحتمل مئة تأويل، لكن الغالب أنه

---

(١) أبو العلا ماضي، «السادات والإخوان والحركة الطلابية في السبعينيات»، الحياة (٣/١١/١٩٩٦)؛ حسين شعلان، «حزب الوسط تحت التأسيس: خروج جديد لـ الإخوان»، الوسط، العدد ٢٠٨ (٢٢/١/١٩٩٦).

حزب وسط لا إلى اليمين ولا إلى اليسار. . . فالأحزاب الموجودة في مصر بين يمينية أو يسارية، فيها من يقترب من الوسط لكنه ليس وسطاً. . . وحتى الحزب الوطني الحاكم فتصنيفه لدينا أنه حزب يمينـــي»[١]. ولم يفوت وكيل المؤسسين مناسبة إلا وكان يؤكد على أن الحزب مدني وليس دينياً، بل هو ينطلق من رؤية إسلامية لتحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وفقاً لخطاب مدني معتدل ومقبول. وقد تناول البرنامج العديد من القضايا الداخلية والخارجية مثل الحريات العامة وحقوق الناس والوحدة الوطنية والارهاب والفساد والبيئة والصحة والأسرة والمرأة والمشاكل المعيشية للمواطن المصري ومشكلة المياه في مصر والمنطقة العربية وقضية الشرق أوسطية. وقد كان البرنامج واضحاً في التأكيد على أن الشعب هو مصدر جميع السلطات، والتأكيد كذلك على حرية العقيدة وحرية الرأي والتعبير وحرية تشكيل مؤسسات المجتمع الأهلي[٢].

وحول طبيعة علاقة الحزب بجماعة الإخوان المسلمين حرص وكيل المؤسسين المهندس أبو العلا ماضي وغيره من الأعضاء المؤسسين على التأكيد بأن الحزب مستقل تماماً عن جماعة الإخوان المسلمين، وهو ليس بديلاً للجماعة أو منافساً لها، وأنه مشروع مستقل يعبر عن رؤية مؤسسيه. وبخصوص استناد برنامج الحزب إلى بعض مبادىء الإخوان أكد ماضي على أن «الفكر الذي يتبناه الإخوان المسلمون هو فكر شريحة كبيرة مما يُسمى بالتيار الإسلامي، وهو ليس حكراً على فئة معينة، لكن هو تيار واسع يؤمن به كثير من الناس ونحن نعتبر أنفسنا جزءاً من هذا التيار الإسلامي. التشكيلة الموجودة في الحزب تعبر عن هذا التيار ونحن نعتبر الشعب المصري الصورة الواسعة لهذا التيار. لذلك نحن حرصنا على تمثيل كل الفئات التي تشكل

---

(١) حوار مع أبو العلا ماضي، الوسط، العدد ٢٠٨ (٢٢/١/١٩٩٦)، ص ١٣.

(٢) المرجع نفسه؛ حوار مع أبو العلا ماضي، المجلة، العدد ٨٣٣ (٢٨/١ - ٣/٢/١٩٩٦).

المجتمع المصري من الرجال والنساء والأقباط»[1]. وعلى الرغم من أن قادة الجماعة أكدوا منذ البداية على أنه لا علاقة للجماعة بالحزب وأنه ليس بديلاً للجماعة، إلا أن التفاعلات بين «الوسط» و«الجماعة» لم تستمر عند هذه المواقف الأولية بل سارت في اتجاهات مختلفة في ضوء التطورات التي لحقت بقضية «حزب الوسط» على نحو ما سيأتي ذكره فيما بعد.

ومن خلال تحليل تصريحات وكيل مؤسسي حزب الوسط يمكن القول بأن هناك ثلاثة عوامل كانت وراء اتجاه مجموعة من شباب الإخوان وآخرين إلى تأسيس حزب سياسي.

أولها، أن فكرة تأسيس حزب لم تكن وليدة اللحظة بل هي «فكرة قديمة مطروحة في أوساط المجموعة (المؤسسون من أعضاء الإخوان) منذ ١٩٨٦. وكانت الفكرة متراخية أي لم تكن بديلاً حتمياً، وكانت مطروحة على أساس أن تكون تطوراً طبيعياً لمجموعة من الشباب نجحت في العمل العام أثناء تواجدها في الجماعة ثم انخرطت في العمل النقابي خلال الثمانينيات... وبعد ذلك فكرت في الانتقال إلى العمل الحزبي السياسي»[2]. ولا شك في أن هذا القول يدل على وجود توجه لدى قطاع من الجيل الوسيط في الإخوان بالانخراط في العمل السياسي الحزبي. خاصة وأن هذا القطاع كان لديه قناعة بعدم جدية الدعوة التي يطرحها شيوخ الجماعة من آن لآخر بالسماح لهم بتأسيس حزب. وقد عبر عن ذلك أبو العلا ماضي بقوله: «لا أظن أن هذه الفكرة مطروحة أصلاً، لأن لهؤلاء الناس، يقصد شيوخ الجماعة، ظروفهم الصحية التي ربما لا تسمح لهم بالعمل الحزبي»[3].

وثانيها، اتجاه الحكومة لتضييق الخناق على جماعة الإخوان المسلمين وذلك من خلال تصعيد عملية المواجهة ضد الجماعات من خلال أساليب

---

(١) حوار مع أبو العلا ماضي، المجلة، العدد ٨٣٣ (٢٨/ ١ ـ ٣/ ٢/ ١٩٩٦)، ص ٢٨.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٨.

(٣) حوار مع أبو العلا ماضي، الوسط، العدد ٢٠٨ (٢٢/ ١/ ١٩٩٦)، ص ١٢.

عديدة إعلامية وسياسية وأمنية وقانونية ونقابية. وقد كان من بين النتائج التي ترتبت على ذلك محاصرة نشاط الإخوان داخل النقابات المهنية، خاصة بعد فرض الحراسة القضائية على نقابتي المهندسين والمحامين اللتين كان للإخوان نفوذ كبير فيهما، وتقديم عدد من قيادات نقابة الأطباء من الإخوان للقضاء العسكري وصدور أحكام بالسجن على عدد منهم على نحو ما سبق ذكره. وقد جاءت نتائج انتخابات ١٩٩٥ لتؤكد المعنى السابق، فمن بين نحو ١٦٠ مرشحاً إخوانياً لم يتمكن من الفوز سوى مرشح واحد فقط (تم رفع الحصانة البرلمانية عنه على نحو ما سبق ذكره). ولذلك تحرك بعض شباب الإخوان للبحث عن قناة شرعية لممارسة العمل السياسي في إطار الدستور والقوانين. وفي هذا السياق فقد كان من بين أهداف المؤسسين من الإخوان إحراج الحكومة التي دأبت على اتهام أي عضو من الإخوان بالانتماء إلى تنظيم غير مشروع، وأراد هؤلاء الشباب أن يقولوا للحكومة لقد «تقدمنا بطلب تأسيس حزب مشروع، فماذا ستفعلون بـــه؟»[١].

وثالثها، إفساح المجال أمام الأجيال الشابة للانخراط في ممارسة العمل السياسي من خلال القنوات المشروعة. وقد عبر عن هذا المعنى أبو العلا ماضي بقوله: «الواقع يؤكد أن شريحة كبيرة من مجتمعنا في سن الشباب تريد أن تعبر عن نفسها وتنطلق في ممارسة السياسة قبل الوصول إلى سن المعاش. وهذه فكرة ضاغطة على المجتمع المصري كله، إذ أن الشباب بعيد عن الدور الفاعل في الحركة السياسية في كل التيـــارات»[٢]. ويؤكد هذا

---

(١) حوار مع أبو العلا ماضي، المجلة، العدد ٨٣٣ (٢٨/ ١ ـ ٣/ ٢/ ١٩٩٦) ص ٢٩.

(٢) حوار مع أبو العلا ماضي، مرجع سبق ذكره، ص ١٣. وانظر تحليلات أخرى في: حسين شعلان، «حزب الوسط تحت التأسيس: خروج جديد لـ الإخوان»، مرجع سبق ذكره، ص ١٠ ـ ١٢. محمد صلاح، «الإخوان المسلمون يواجهون أخطر أزمة داخلية»، الوسط، ٢٥١ (١٨/ ١١/ ١٩٩٦)؛ عادل الجوجري، «إخوان مصر معرّضون للانشقاق وإخوان الخارج يعلنون الاستقلال»، الوطن العربي، العدد ٩٨٩ (١٦/ ٢/ ١٩٩٦). وجدير بالذكر أن قادة الجماعة دأبوا على تجاهل هذه المشكلة أو =

القول على وجود مشكلة جيلية في صفوف الإخوان، لها أبعادها الفكرية، حيث أن قطاعاً من جيل الشباب الذي أعطى الجماعة زخماً حركياً على الصعيدين السياسي والاجتماعي خلال الثمانينيات بدأ يتنامى لديه الشعور بأنه بعيد عن مراكز القيادة والتوجيه في الجماعة، ومن ثم فكر في كسر هذه الحلقة بالبحث عن منافذ وقنوات مشروعة تتيح للشباب دوراً أكبر في الحياة العامة. وعموماً فإن هذه المشكلة الجيلية ليست حكراً على الإخوان فقط، بل هي سمة عامة للحياة السياسية في مصر، حيث تعرفها العديد من التنظيمات والتيارات السياسية في مصر في الوقت الراهن، وتعتبر الانقسامات السياسية والجيلية التي يعاني منها الحزب الناصري حالياً نموذجاً حياً لذلك[1].

ب ـ تطور موقف الحكومة من مشروع «حزب الوسط»

في بداية الأمر نظرت السلطات الرسمية إلى مشروع «حزب الوسط» على أنه سيكون واجهة لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة، وأنه عمل تكتيكي الهدف منه الالتفاف حول الأطر الدستورية والقانونية التي تمنع تأسيس أحزاب سياسية على أسس دينية، وأن ضم بعض الأقباط لقائمة مؤسسي الحزب هو من قبيل التمويه والخداع[2].

= التهوين من شأنها. فعندما سُئل مصطفى مشهور عن أسباب عدم سماح شيوخ الجماعة بدور أكبر للشباب وبتمثيل أفضل في مكتب الإرشاد أجاب قائلاً: «الكل دوره». انظر: «حوار مع مصطفى مشهور»، المجلة، العدد ٨١٢ (٣ ـ ٩/ ٩/ ١٩٩٥)، ص ٢٤.

(١) انظر على سبيل المثال: ضياء رشوان، «مشكلة الأجيال في التيارات السياسية العربية: حالة التيار الناصري في مصر»، جريدة الاتحاد الإماراتية (٩/ ١٢/ ١٩٩٥)؛ أحمد عبد الحفيظ، «الحركة الناصرية بين الوفاق والشقاق»، الحياة (١٧/ ٢/ ١٩٩٧)؛ حسين شعلان، «مصر: انتفاضة الثورية الرومانسية (ناصريون وإخوان من جيل الوسط يتمردون على الحرس القديم»، الوسط، العدد ٢١٥ (١١/ ٣/ ١٩٩٦).

(٢) انظر تصريحات للواء حسن الألفي، وزير الداخلية، منشورة في الحياة =

وفي نيسان / أبريل ١٩٩٦ قامت سلطات الأمن المصرية باعتقال ١٣ شخصاً من قيادات وكوادر جماعة الإخوان المسلمين، كان من بينهم ثلاثة من مؤسسي حزب الوسط وهم: المهندس أبو العلا ماضي (وكيل المؤسسين) والدكتور عصام حشيش والسيد مجدي الفاروق. وقد تم إحالة المتهمين إلى نيابة أمن الدولة العليا التي قررت حبسهم على ذمة التحقيق بعد أن وجهت لهم تهماً عديدة منها التحايل على الشرعية من خلال تأسيس حزب الوسط ليكون واجهة لجماعة الإخوان المسلمين. وفي ١٣ أيار / مايو ١٩٩٦ أصدر الرئيس مبارك قراراً تم بموجبه إحالة المتهمين الثلاثة عشر إلى القضاء العسكري. وبعد أيام من صدور هذا القرار أصدرت لجنة شؤون الأحزاب قرارها برفض تأسيس حزب الوسط. وكان من المفارقات أن المسوغات التي طرحتها لجنة شؤون الأحزاب لتبرير قرار رفضها تأسيس حزب الوسط لم تتضمن أية إشارة إلى قيام الحزب على أسس دينية أو وجود أية علاقة تربط الحزب بجماعات غير مشروعة. وكان السبب الرئيس الذي استندت إليه اللجنة لتبرير قرارها هو عدم تميز برنامج الحزب عن برامج الأحزاب السياسية الأخرى الموجودة على الساحة، وأن البرنامج يتضمن الكثير من الأفكار والسياسات التي تنفذها حكومة الحزب الوطني[1]. وهكذا لم يشر قرار لجنة شؤون الأحزاب برفض الحزب إلى وجود أية علاقة بين الوسط وجماعة الإخوان المسلمين، وهو ما يتناقض مع الاتهامات التي تم بموجبها اعتقال ثلاثة من مؤسسي الحزب وإحالتهم للقضاء العسكري ضمن ١٣ من كوادر الجماعة على نحو ما سبق ذكره. وفي ١٩٩٦/٥/٢٧ قدم مؤسسو الحزب طعناً إلى محكمة

= (١٩٩٦/٤/٥)؛ وانظر كذلك: عادل الجوجري، «تفاصيل سقوط حزب الوسط الإخواني»، الوطن العربي، العدد ٩٩٨ (١٩٩٦/٤/١٩)؛ محمد صلاح، «الإخوان المسلمون يواجهون أخطر أزمة داخلية»، الوسط، العدد ٢٥١ (١٩٩٦/١١/١٨).

(١) الحياة (١٩٩٦/٥/٢٧). وانظر نصّ عريضة الطعن الذي قدمه مؤسسو حزب الوسط إلى محكمة الأحزاب ضد قرار لجنة شئون الأحزاب برفض الحزب، الحياة (١٩٩٦/٥/٢٨).

الأحزاب ضد قرار لجنة شؤون الأحزاب برفض تأسيس حزب الوسط. وحتى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧ لم تكن المحكمة قد حسمت هذا الأمر.

وفي أغسطس ١٩٩٦ برأت المحكمة العسكرية العليا مؤسسي حزب الوسط الثلاثة الذين كان قد تم إحالتهم إلى القضاء العسكري، وهو ما يؤكد إستقلالية الوسط عن جماعة الإخوان وعدم وجود أساس للتهمة التي وجهت إلى مؤسسي الحزب باعتبار أن حزبهم سوف يكون واجهة للجماعة، وقد بدأت معالم الصورة تبرز بصورة أوضح مع تصاعد حدة الخلافات بين قيادة الإخوان ومؤسسي حزب الوسط وخروجها إلى السطح بل وانتقالها إلى ساحات الإعلام والقضاء، خاصة وأن محاولات الوساطة التي بُذلت لاحتواء الخلاف بين الجانبين لم تصل إلى نتيجة تُذكر.

وإزاء تصاعد الخلاف بين الإخوان ومؤسسي حزب الوسط تخلت الحكومة عن مقولة أن الحزب سيكون واجهة سياسية للإخوان، ونظرت إلى الخلاف بين الطرفين على أنه يصب في مصلحتها في نهاية المطاف، حيث يضعف جماعة الإخوان المسلمين من الداخل ولا يضع عليها أي التزام بالترخيص لحزب الوسط حتى ولو كان منافساً للإخوان. ويبدو أن الحكومة تراهن حالياً على تمدد الانشقاقات الداخلية في صفوف الإخوان، خاصة وأن المعركة القضائية حول تأسيس حزب الوسط يمكن أن تطول، وتقوم في الوقت نفسه بتشديد الإجراءات الرقابية والأمنية ضد أي ممارسات أو أنشطة يمكن أن يقوم بها الإخوان.

جـ ـ موقف جماعة الإخوان المسلمين من حزب الوسط: الأبعاد والمحددات

لقد تطور موقف جماعة الإخوان المسلمين من حزب الوسط مع تطور الأحداث والملابسات التي ارتبطت بهذا الموضوع. ففي بداية الأمر ركز قادة الجماعة على نقطتين أساسيتين. **أولاهما**، أن حزب الوسط ليس إخوانياً وليس واجهة سياسية للإخوان وأنه لا علاقة للجماعة بهذا الحزب حتى وإن ضم عدداً من الإخوان وسار على مبادىء الإخوان. **وثانيتهما**، أن مشروع

الحزب جاء بمبادرة من بعض شباب الإخوان نظراً لاستمرار الحكومة في الضغط عليهم، وأن قيادة الجماعة لم تحظر عليهم تأسيس حزب. وفي هذا السياق قال مصطفى مشهور المرشد العام للإخوان في معرض تعليق على سؤال عن تردد جماعة الإخوان المسلمين في الترحيب بمبادرة بعض شباب الإخوان في تأسيس حزب، قال ما يلي: «هم شباب وجدوا الحكومة مستمرة في الضغط عليهم فقالوا: لنقم حزباً قانونياً يستطيعون من خلاله العمل. ولكن ليس معنى ذلك أن هذا الحزب هو الإخوان المسلمين أو واجهة سياسية لنا. ونحن لم نحظر عليهم تأسيس حزب، وهم أحرار في أن يجتهدوا وإذا وفقوا يمكننا تكرار العمليــة»[1]. وفي هذا السياق أيضاً قال مأمون الهضيبي نائب المرشد العام للإخوان: «هذا الحزب لا يمثل الإخوان لكننا لا يمكن أن نقيد حركة أحد إذا أراد تكوين حزب. وعلمنا أنه يضم عدداً من الإخوان وعدداً من غيرهــم ومــن الإخــوة المسيحييــن، وهــو يسيــر علــى بعــض مبــادىء الإخــوان»[2]. كما قال الهضيبي لصحيفة **الحياة** اللندنية: «نحن لم نحجر على شباب الإخوان الذين أبدوا الرغبة في خوض تلك التجربة»[3].

وهكذا يتضح أن قادة الجماعة اتجهوا إلى مسك العصا من الوسط بخصوص مسألة حزب الوسط، فهم لم يرفضوا مبادرة بعض شباب الإخوان بالسير في إجراءات تأسيس الحزب بدعوى عدم الحجر على أعضاء في الجماعة، وحرصوا في الوقت نفسه على تأكيد أنه لا علاقة للجماعة بالحزب وهو ليس واجهة لها، خاصة وأن مؤسسي الحزب كثيراً ما أكدوا على أن الحزب ليس بديلاً للجماعة وليس منافساً لها وهو مشروع مستقل. ويبدو أن قادة الجماعة سعوا إلى تحقيق عدة أهداف من وراء موقفهم هذا. أولها،

---

(١) «حوار مع مصطفى مشهور»، **المجلة**، العدد ٨٣٣ (٢٨/ ١ ـ ٣/ ٢/ ١٩٩٦)، ص ٢٩.

(٢) «حوار مع مأمون الهضيبي»، الوسط، العدد ٢٠٨ (٢٢/ ١/ ١٩٩٦)، ص ١٦.

(٣) تصريحات مأمون الهضيبي إلى جريدة الحياة (١٩/ ١/ ١٩٩٦).

التأكيد على استمرارية التماسك الداخلي في صفوف الجماعة وأنه لا يوجد أية خلافات أو انقسامات داخلها بشأن رغبة بعض أعضائها في تأسيس حزب سياسي. وثانيها، إعطاء الانطباع بأن هناك تعددية داخل الجماعة وأن القيادة لا تحجر على أحد في وقت بدأت تتصاعد فيه التكهنات باتجاه الثنائي (مشهور والهضيبي) لتشديد قبضتهما على الجماعة. وثالثها، عدم إعطاء السلطات ذريعة لإتهام الإخوان بالتحايل على الدستور والقوانين بالإيعاز إلى بعض شباب الإخوان بتأسيس حزب سياسي ليكون واجهة للجماعة، وإن كانت التهمة قد وجهت بالفعل إلى الجماعة، حيث تم إحالة ثلاثة من مؤسسي حزب الوسط إلى القضاء العسكري على نحو ما سبق ذكره.

ولكن من خلال تحليل التفاعلات اللاحقة بين الإخوان ومؤسسي حزب الوسط يمكن القول بأن قادة الجماعة لم يتخذوا موقفاً متشدداً من مشروع حزب الوسط منذ البداية لأنهم راهنوا على عامل أساسي وهو أن لجنة شئون الأحزاب التي يغلب عليها الطابع الحكومي سوف ترفض الترخيص بتأسيس حزب الوسط، خاصة وأنه معروف عنها بأنها لجنة «منع قيام الأحزاب»، ومن هنا تصور قادة الجماعة بأن مشروع الحزب سوف يسقط برفض لجنة الأحزاب دون أن يضطروا إلى الرفض الصريح للمشروع والظهور بمظهر الرافض لتعددية الرأي داخل الجماعة، فضلاً عن أن رفض قيام الحزب من خلال لجنة شئون الأحزاب يمكن أن توظفه الجماعة في إطار انتقادها لمسلك الدولة تجاهها، حيث تحرمها من حق الوجود القانوني المشروع، وحق ممارسة النشاط السياسي من خلال قناة حزبية رسمية. وتأكيداً لهذا القول فقد أجاب الهضيبي نائب المرشد العام في معرض رده على سؤال: هل توافقون على انضمام أعضاء الجماعة إلى هذا الحزب أي حزب الوسط؟، أجاب بأن «هذا سابق لأوانه، فمن أدرانا بأن الدولة سوف تسمح بوجود هذا الحـزب؟»[1] وفي تصريحات له للحياة اللندنية قال الهضيبي: «نحن لا نصادر على قرار

---

(1) «حوار مع مأمون الهضيبي»، الوسط، العدد ٢٠٨ (٢٢/ ١/ ١٩٩٦).

اللجنة، لجنة الأحزاب، ولكن الحقائق تشير إلى أنها لم توافق على أي طلب لإنشاء حزب قدم لها من قبل... وإجراءات تأسيس الأحزاب في مصر تستغرق فترة طويلة، ومع توقع رفض اللجنة الترخيص للحزب، فإن المؤسسين سيلجأون بالطبع إلى القضاء وربما تتداول القضية سنوات بين أروقة المحاكم وربما تتغير الظروف وتتبدل الأوضاع»[١].

كما أكد على المعنى السابق المرشد العام مصطفى مشهور بقوله: «لم نحظر على الشباب أن يتحرك، وهم قالوا نؤسس حزباً لأن الحكومة لا تعترف بشرعية الجماعة، ونحن كشيوخ داخل الجماعة لم نحظر عليهم هذه الخطوة... والمسألة كلها مجرد اجتهاد من هؤلاء وخطوة من باب الأعذار حتى يقولوا للجميع نريد أن نعمل علناً... والتزامهم (يقصد مؤسسي الوسط من الإخوان) الجماعة أصل وتصرفاتهم مجرد اجتهاد وهم لا ينوون الإنعزال عن الجماعة أو الانشقاق عنها. رأوا أنها قد تكون وسيلة للعمل لكنها لا تعني الانفصال عن الجماعة... ونحن لا نسيء الظن بأحد أو بالتزامه. اعتبرنا الأمر خطوة أعذار من جانبهم ليقولوا للحكومة نريد أن نعمل علناً وأنتم ترفضون وتريدون أن نعمل في السر. ونحن لن نلجأ إلى العمل السري أبـداً»[٢]. وعندما سئل المرشد العام عن توقعاته بشأن قيام «الوسط» بمنافسة الجماعة في المستقبل أجاب: «لجنة الأحزاب لن توافق على إشهاره ولن تمنحه الترخيص لممارسة نشاطه، ومؤسسو الحزب أول من يعرف هذه الحقيقة»[٣].

وبالنظر إلى مقولات كل من مشهور والهضيبي سالفة الذكر يمكن استخلاص عدة نتائج. **أولاها**، أن مبادرة بعض شباب الإخوان بتأسيس حزب سياسي لم تكن خطوة مفاجئة لقادة الإخوان. وكلام مشهور بهذا الخصوص

---

(١) «تصريحات للهضيبي»، الحياة (١٩/ ١/ ١٩٩٦).

(٢) «حديث صحفي لمصطفى مشهور»، الحياة (٢٤/ ١/ ١٩٩٦).

(٣) المرجع نفسه.

واضح ولا يحتمل أي لبس. وثانيتها، حرص قادة الإخوان على التأكيد على أن الحزب لا يشكل بديلاً للجماعة وليس متافساً لها وأن مؤسسيه لا ينوون الانفصال عن الجماعة. وثالثتها، أن المبادرة بتأسيس الحزب هي خطوة من باب الأعذار لأن لجنة شئون الأحزاب لن تسمح بقيام الحزب. وفي ضوء ذلك يمكن تفسير مرونة رد فعل قادة الجماعة تجاه المبادرة بتأسيس حزب الوسط إذا كانت حساباتهم تقوم على أساس أن مشروع الحزب سوف يسقط بقرار لجنة الأحزاب وليس هناك ما يدعو إلى اتخاذ أي مواقف يفهم منها أن هناك خلافات في صفوف الجماعة.

وثمة عامل هام ساعد في تهدئة الجدل الفكري والسياسي حول مسألة حزب الوسط وهو قيام السلطات في أبريل ١٩٩٦ باعتقال ١٣ من كوادر الإخوان بينهم ثلاثة من مؤسسي حزب الوسط. وقد أصبح الإخوان ومؤسسو حزب الوسط منشغلين بهذه القضية الجديدة، خاصة بعد إحالة المتهمين إلى القضاء العسكري في مايو ١٩٩٦. ولكن التطورات اللاحقة لذلك أضافت أبعاداً جديدة إلى طبيعة العلاقة بين الإخوان ومؤسسي حزب الوسط، وهو ما دفع قادة الجماعة إلى تغيير موقفهم تجاه مشروع الحزب، مما ترتب عليه تفجر الخلافات بين الطرفين، وحدوث مواجهات إعلامية وسياسية وقضائية بينهما.

ولتفصيل ما سبق إجماله يمكن القول بأن أبرز التطورات التي أثرت على علاقة الإخوان بمشروع حزب الوسط تمثلت في صدور قرار من لجنة شؤون الأحزاب في ١٣/٥/١٩٩٦ برفض تأسيس حزب الوسط. ولم تتضمن مسوغات هذا القرار أية إشارة إلى وجود علاقة بين الإخوان وحزب الوسط أو قيام هذا الحزب على أسس دينية. وفي ٢٧/٥/١٩٩٦ قدم مؤسسو الحزب طعناً ضد قرار لجنة شئون الأحزاب إلى محكمة الأحزاب التي سبق لها أن أصدرت أحكاماً بتأسيس العديد من الأحزاب التي رفضتها لجنة الأحزاب. وجاء حكم المحكمة العسكرية العليا في ١٧/٨/١٩٩٦ بتبرئة مؤسسي حزب الوسط الثلاثة الذين سبق أن أحالتهم السلطات للقضاء العسكري ضمن ١٣ من

كوادر الإخوان على نحو ما سبق ذكره، جاء هذا الحكم ليضفي زخماً جديداً على علاقة الجماعة بمؤسسي حزب الوسط، خاصة وأن مؤسسي الحزب الثلاثة الذين برأتهم المحكمة العسكرية العليا قد أكدوا عزمهم على مواصلة إجراءات تأسيس الحزب.

وعلى أثر التطورات السابقة قام عدد من مؤسسي حزب الوسط من المنتمين إلى الإخوان بالتوقيع على إقرارات بسحب التوكيلات التي كانوا قد قدموها للمهندس أبو العلا ماضي وكيل مؤسسي الحزب لمتابعة إجراءات تأسيسه نيابة عنهم. وكانت هذه الخطوة أحد العوامل الأساسية في تصاعد الخلافات بين الإخوان ومؤسسي حزب الوسط. فمؤسسو الحزب اتهموا قادة الجماعة وبخاصة مأمون الهضيبي نائب المرشد العام، بممارسة الضغوط على مؤسسي حزب الوسط من المنتمين إلى الإخوان للانسحاب منه مع التهديد بفصل من لم يستجب منهم من عضوية الجماعـة[1]. أما قادة الجماعة فقد نفوا في البداية ممارسة أي ضغوط على أحد للانسحاب من حزب الوسط، وأكدوا على أن المنسحبين قد بادروا بذلك من تلقاء أنفسهم دون أي ضغوط من أحد، وذلك لأنهم «خشوا أن يفقدوا عضويتهم في الجماعة أو أن تعد مشاركتهم في الحزب بديلاً عن عضويتهم في الجماعة وهم عادوا إلى الأصل بعدما اتضحت لهم حقيقة الأمـر»[2]. وأكد على هذا المعنى الهضيبي بقوله: «. . . والمسألة أن المجموعة التي دبرت هذا الأمر (يقصد مشروع حزب الوسط) هي التي اختارت الناس وحاولت أن تفهمهم أن هذا الأمر بتكليف من القيادة فهي التي اختارت هؤلاء لتحقيق الغرض عندها. وليس أدل على ذلك من أن البعض منهم كان يرفض أن يكون للجماعة حزب، فوافق على عمل

---

(١) ردّد بعض مؤسّسي حزب «الوسط» هذه الاتهامات في عديد من التصريحات والمقابلات الصحفية.

(٢) «تصريحات لمصطفى مشهور» منشورة في الحياة (٤/٦/١٩٩٦)؛ «تصريحات لمأمون الهضيبي»، الحياة (١٦/١٩/١٩٩٦).

توكيل الحزب، ثم بعد ذلك يتوجه إلى الإخوان ويشرح لهم وجهة نظره، فهو لا يريد أن يخرج عن طلب طُلب إليه من القيادة، ولذلك استغرب جداً عندما علم أن القيادة لم تطلب منه شيئاً، فهم الذين اختاروا هؤلاء الناس لأن لهم بهم صلات، وظنوا أن هذه الصلات سوف تتغلب على التصاقهم بالجماعة وقيادتها ونظامهـا»[1]. ومثل هذا القول يتناقض مع ما سبق وأن قاله كل من مشهور والهضيبي من أن قيادة الجماعة لم تحظر على الشباب المبادرة بتأسيس حزب، واعتبار ذلك خطوة من باب الأعذار.

ولكن بغض النظر عن السبب الرئيس وراء إقدام عدد من مؤسسي الوسط من الإخوان على الانسحاب منه فالمؤكد أن قيادة الجماعة اتجهت إلى اتخاذ موقف متشدد من أعضاء الوسط المنتمين إلى الجماعة، وذلك بإقامة خط فاصل بين عضوية الجماعة وعضوية الحزب واتخاذ إجراءات بفصل أعضاء الجماعة الذين رفضوا التوقيع على إقرارات بسحب التوكيلات التي كانوا قد قدموها إلى وكيل مؤسسي حزب الوسط وقرروا الاستمرار في إجراءات تأسيس الحزب. وعندما سئل مأمون الهضيبي عن حقيقة ما يُقال عن هذه الإجراءات، قال: «الأمر كله لم يخرج عن إطار هذه الإجراءات، ثم أن المسألة في الجوهر، هل هناك نظام؟. وهذه ليست المشكلة الوحيدة في الجماعة، فتاريخ الجماعة كله تتوالى فيه الأحداث على أن كل من خرج على نظام الجماعة أقصي من الجماعة، والذي يخرج عن النظام يضع نفسه خارج الجماعة»[2].

---

(١) «مواجهة مع مأمون الهضيبي» أجراها محمد عبد القدوس، **الوطن العربي**، العدد ١٠٣٤ (٢٧/١٢/١٩٩٦)، ص ٥ ـ ٦؛ حسم الهضيبي الموقف من حزب «الوسط» بقوله: «لا يمكن لأحد أن يجمع بين عضوية الجماعة والحزب في وقت واحد، وعلى كل شخص أن يحدد اختياراته بمحض إرادته». انظر: «حوار مع الهضيبي»، **الحياة** (٢٩/٥/١٩٩٦).

(٢) «مواجهة مع مأمون الهضيبي»، مرجع سبق ذكره، ص ٦.

وعلى خلفية هذه الأحداث تصاعدت حدة المواجهة بين قادة الإخوان ومؤسّسي حزب الوسط. وأخذت هذه المواجهة أشكالاً عديدة إعلامية وسياسية وقضائية. فعلى صفحات الجرائد والمجلات اتهم قادة الإخوان أبو العلا ماضي ومجموعته صراحة وضمناً بالتعجل والرغبة في قطف الثمار وتحقيق مكاسب ومصالح في الدنيا، بينما العمل السياسي عند الإخوان هو عبادة يتقربون بها من الله سبحانه وتعالى، فضلاً عن اتهامهم بالانبهار بالأضواء والإعلام، والسير في طريق تأسيس الحزب دون موافقة المسئولين في الجماعة، بل وممارسة الكذب والتدليس على بعض أعضاء الإخوان للإنضمام إلى الحزب وذلك من خلال إيهامهم بأن قيادة الجماعة قد وافقت على مشروع الحزب. وهو ما يمكن أن يؤدي إلى خلق فتنة في صفوف الجماعة. بل ووصل الأمر إلى حد أن مأمون الهضيبي نائب المرشد العام قال في مؤسّسي حزب الوسط ما يلي: «إن كل شخص من الجماعة على ثغرة من الثغرات، فإذا لم يقدر ولم يقم بدوره، فلا بد من إيجاد من يقوم بذلك، ولكن العكس هو الذي حدث فهم (يقصد مؤسسي الوسط) استغلوا الثغرة القائمين عليها لينفذوا منها»[١].

وعلى الجانب الآخر اتهم مؤسسو «الوسط» قادة الإخوان وبخاصة مشهور والهضيبي بالإنفراد بالقرار في الجماعة وتجاوز أطرها وهياكلها التنظيمية ولوائحها الداخلية، فضلاً عن تجاوز وعدم مراعاة مبادىء «الإخوان» والوقوف في خندق واحد مع الحكومة لعرقلة قيام حزب الوسط[٢]. وقد

---

(١) المرجع نفسه، ص ٦؛ وانظر المذكرة التي وزعتها الجماعة على أعضائها وشنت فيها هجوماً شديداً على حزب «الوسط»، والتي نشرت مقتطفات منها في: **الحياة** (١٩٩٦/١٢/٧)؛ ووصف مشهور حزب «الوسط» بأنه ولد ميتاً، «تصريحات لمصطفى مشهور»، **الحياة** (١٩٩٦/٦/٤).

(٢) لقد وردت هذه الاتهامات في بعض البيانات والتصريحات لبعض مؤسسي حزب «الوسط»، وكذلك في بعض المقالات التي كتبوها. انظر على سبيل المثال: «مقتطفات من بيان لمؤسسي حزب الوسط»، **الحياة** (١٩٩٦/٧/٢)؛ رفيق حبيب، =

تزايدت حدة الخلاف بين الإخوان ومؤسّسي حزب الوسط عندما صمم عدد من أعضاء الإخوان على الاستمرار في إجراءات تأسيس الحزب. وحسبما جاء في صحيفة الحياة اللندنية فقد اتجه أعضاء آخرون في الجماعة إلى تجميد عضويتهم أو تقديم استقالاتهم (بعضهم انضم إلى حزب الوسط)، وذلك احتجاجاً على الطريقة التي أدار بها قادة الجماعة الخلاف مع مؤسسي حزب الوسط[1]. كما أن قيادات إخوانية بارزة أو قريبة من الإخوان، انتقدت مسلك مسؤولي الجماعة تجاه «حزب الوسط». ومن هؤلاء الدكتور يوسف القرضاوي الذي عبر عن رأيه بخصوص موضوع «حزب الوسط» بقوله: «إذا وجد الإسلاميون منفذاً للخروج من محاولات الحصار التي يتعرضون لها، فلا مانع شرعاً ولا عقلاً من الولوج في الأبواب المفتوحة ولذلك رحبت بفكرة حزب الوسط واعتبرتها حركة طيبة ولعلها تكون فرصة للخروج من العزلة المفروضة على الحركة الإسلامية.. لماذا يُفرض على أبناء الحركة الإسلامية العمل تحت الأرض؟ ... علمت أن هناك خلافاً بين المشاركين في تأسيس الحزب وبين قادة الإخوان، وما كان ينبغي لهذا الخلاف أن يقع فهؤلاء الشباب اجتهدوا فإذا أصابوا فلهم أجران وإذا أخطأوا فلهم أجر واحد... وأتمنى على قادة الإخوان أن يتركوا هؤلاء الشباب يمارسون تجربة لهم باجتهادهم ولعلهم يصنعون شيئاً في المجال السياسي... وأخشى على الحركة الإسلامية أن تضيق بالمفكرين الأحرار من أبنائها وأن تغلق النوافذ في وجه التجديد والاجتهاد وتقف عند لون واحد من التفكير لا تقبل وجهة نظر أخرى تحمل رأياً مخالفاً في ترتيب الأهداف أو في تحديد الوسائل أو في تعيين المراحل أو في تقويم الأحداث والمواقف... لا يجوز أن نحرم فئة

= «مشروع حزب «الوسط» المصري: حرب من حول الشرعية»، الحياة (١٣/٨/١٩٩٦)؛ «تصريحات لأبو العلا ماضي»، الحياة (٣/١/١٩٩٧).

(١) انظر على سبيل المثال ما جاء في أعداد جريدة الحياة بتواريخ ٢٥/٩/١٩٩٦، ٢٦/٩/١٩٩٦، ١/١١/١٩٩٦، ٦/١١/١٩٩٦، ١١/١١/١٩٩٦.

كبيرة من أبناء الشعب أن يمارسوا حقهم كما مارسه الآخرون. ولا بد لهؤلاء الشباب أن يعبروا عن أنفسهم»[1].

وقد أيد الدكتور توفيق الشاوي، وهو أحد أعضاء المكتب التأسيسي الأول لجماعة الإخوان المسلمين[*]، أيد الدكتور القرضاوي في ما ذهب إليه الأخير بشأن موضوع حزب الوسط، وقال: «أنا اهتم كثيراً بمن يؤيدون الإخوان دون أن يكونوا منهم، لأنهم يعطون الحركة قوة سياسية ويوسعون من قاعدتها الشعبية خصوصاً أثناء الانتخابات وفي المواقف الحاسمة. وإذا كان حزب الوسط سيجتذب كثيرين ممن يؤيدون الإخوان من دون أن يكونوا منهم فإن ذلك لن يخيف الجماعة بل يقويها. فجماعة الإخوان المسلمين ليست محصورة في أي تنظيم مهما يكن نطاقه. بل إن قوتها في المجتمع ترجع إلى جاذبية مبادئها واقتناع كثيرين بصحتها وضرورتها.. ولا أرى لأي جهة حقاً في أن تحرم أي فرد من الإخوان من حقه كمواطن في تأسيس حزب أو المساهمة في التأسيس طالما يفعل ذلك كمواطن عادي وليس بإسم الإخوان»[2].

ورغم الانتقادات التي وُجهت إلى قيادة الجماعة من قبل رموز إسلامية مثل القرضاوي والشاوي وغيرهما بشأن أسلوب تعاملها مع موضوع حزب الوسط، ورغم المعلومات الصحفية التي أشارت إلى جهود الوساطة التي بذلها البعض لحل الأزمة بين قادة الإخوان ومؤسسي حزب الوسط، إلا أن كل ذلك لم يحل دون امتداد المواجهة إلى ساحات المحاكم وأمام القضاء، وذلك عندما قام محاميان ينتميان إلى الجماعة بتقديم إقرارات موقعة من قبل عدد من المؤسسين تفيد انسحابهم من الحزب إلى هيئة المفوضين التابعة لمحكمة القضاء الإداري لوقف النظر في الطعن الذي سبق أن قدمه مؤسسو الوسط إلى محكمة الأحزاب ضد قرار لجنة شئون الأحزاب الخاص برفض الترخيص

---

(١) الحياة (٢٣/٩/١٩٩٦).

(*) استقال من الجماعة منذ عدة سنوات لكنه لا يزال محافظاً على انتمائه الفكري لها.

(٢) الحياة (٢٨/١٠/١٩٩٦).

بقيام حزب الوسط(*). وفي الوقت نفسه حصل أبو العلا ماضي وكيل مؤسسي حزب الوسط على توكيلات جديدة لأشخاص يرغبون في الانضمام للحزب. وحتى تاريخ الانتهاء من كتابة هذه السطور (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٧) لم تكن محكمة الأحزاب قد فصلت في الموضوع(١).

لكن تُرى ما هي الأسباب التي دفعت قادة الإخوان إلى تغيير موقفهم من مشروع حزب الوسط ومؤسسيه؟ وفي معرض الإجابة على هذا السؤال يمكن التركيز على عدة أسباب:

أولها، إدراك قادة الجماعة بأن رهانهم على قرار لجنة شئون الأحزاب برفض الحزب لم يحقق هدفهم غير المعلن في إغلاق ملف هذا الموضوع، حيث أصر مؤسسو الحزب على مواصلة إجراءات تأسيسه، وأكدوا استعدادهم لخوض معركة قضائية طويلة في سبيل تحقيق هذا الهدف، وتقدموا بطعن إلى

(*) من المفارقات أن الحكومة اتخذت من الإجراءات التي اتخذتها جماعة الإخوان المسلمين ضد مؤسس حزب الوسط كركيزة للحيلولة دون حصول الحزب على المشروعية القانونية بحكم قضائي. وقد قدمت الحكومة إلى هيئة مفوضي الدولة، التي تعد تقريراً بشأن موضوع الحزب لتقديمه إلى محكمة الأحزاب، مذكرة أكدت فيها على أن الحزب لم يعد مستوفياً الشكل القانوني بعد أن وقّع أكثر من ٦٠ شخصاً من المؤسسين إقرارات بالانسحاب منه. ولذا طالبت المذكرة محكمة الأحزاب برفض الطعن الذي تقدم به ثلاثة من مؤسسي الحزب ضد قرار لجنة الأحزاب برفض تأسيسه وعدم منح الحزب ترخيصاً لمزاولة النشاط السياسي (الحياة اللندنية ١٩/٤/١٩٩٧). وهكذا التقت الحكومة وجماعة الإخوان المسلمين عند هدف رفض تأسيس حزب الوسط، ولكن لتحقيق أهداف وغايات مختلفة. فشيوخ الإخوان يخشون أن يتحول الحزب إلى بديل للجماعة أو منافس لها مما يمكن أن يهدد هيكلها ونظامها. أما الحكومة فلا تبدو مستعدة للتسامح مع تأسيس حزب يحمل صبغة دينية ولو كان منافساً أو معادياً للإخوان.

(١) انظر ما جاء في الحياة بتواريخ ١٨/٢، ٨/٣، ١٠/٣/١٩٩٧. وانظر كذلك ما نشرته الوسط تحت عنوان، «مصر: حرب قانونية وفكرية في صفوف الإخوان»، الوسط، العدد ٢٠٩ (١٣/١/١٩٩٧).

محكمة الأحزاب ضد قرار لجنة شئون الأحزاب الخاص برفض تأسيس الحزب. وهنا تيقن قادة الجماعة بأن احتمال حصول الحزب على الشرعية قائم، خاصة وأن قرار لجنة الأحزاب بشأن رفض الترخيص للحزب لم يتضمن أية إشارة عن وجود علاقة بين الحزب والإخوان أو قيام الحزب على أسس دينية على نحو ما سبق ذكره. ولذلك تحرك مسئولو الجماعة للضغط على مؤسسي الوسط من الإخوان للانسحاب منه وذلك بالتأكيد على عدم جواز الجمع بين عضوية الجماعة وعضوية الحزب، وأن من يقرر الاستمرار في عضوية الحزب سوف يُفصل من الجماعة[١].

وثانيها، تزايد الهواجس لدى قادة الجماعة من أن يشكل حزب الوسط تنظيماً بديلاً أو موازياً للجماعة وبخاصة في ضوء اتجاه شخصيات إسلامية بارزة مثل الشيخ القرضاوي والدكتور الشاوي بمباركة مشروع حزب الوسط وانتقاد موقف الجماعة منه سواء بشكل صريح أو ضمني. كما أن استقالة بعض شباب الإخوان ـ حسبما ذكرت بعض المصادر الصحفية ـ وانضمامهم إلى حزب الوسط شكل مصدراً آخر للهواجس، حيث بدا الوسط وكأنه الإطار المستقبلي البديل لجماعة الإخوان المسلمين، خاصة وأن المبادرة بتأسيس حزب الوسط قد لاقت استجابة طيبة من قبل بعض القوى والتيارات السياسية في مصر. وقد تجلى ذلك بوضوح في أن عريضة الطعن ضد قرار لجنة شئون الأحزاب التي قدمها مؤسسو الوسط لمحكمة الأحزاب قد وقع عليها محامون ينتمون إلى العديد من التيارات السياسية في مصـــر[٢]. كما أن قادة الجماعة خشوا أن تقوم جهات حكومية أو غير حكومية باتخاذ أو استخدام ورقة حزب الوسط كمدخل لإضعاف الجماعة من الداخل. ولذلك سعوا إلى إغلاق ملف هذا الحزب بتفريغه من مؤسسيه من الإخوان (وهم غالبية المؤسسين). وقد عبر عن هذه المعاني مأمون الهضيبي نائب المرشد العام للإخوان بقوله: «أنا

---

(١) «مواجهة مع مأمون الهضيبي»، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦.

(٢) الحياة (٢٨/ ٥/ ١٩٩٦).

أتساءل: هل هذا الحزب موجه للإخوان أم موجه للشعب؟ المفروض أن هذا الحزب يتوجه به إلى الشعب... فلماذا لا يتوجهون إليه؟ ثم من الذي ناصرهم من الشعب؟ لماذا يحشون وينقبون داخل الإخوان؟... هل انحصر الشعب في الإخوان المسلمين؟ هل هو حزب موجه للإخوان المسلمين؟ هل هي عملية انقلاب على الإخوان المسلمين؟»[1] ولا شك في أن كلمات الهضيبي هذه تجسد عمق الهواجس التي شعر بها قادة الجماعة عندما أصر مؤسسو الوسط على الاستمرار في إجراءات تأسيسه رغم رفض لجنة الأحزاب له.

وثالثها، حرص قادة الجماعة على الحفاظ على تنظيمهم ووصد الباب أمام أي مبادرات أو محاولات جديدة تنهج نهج مؤسسي الوسط أو تحاول تكرار تجربتهم. وقد عبر عن هذا المعنى مأمون الهضيبي بقوله: «نحن لا نحارب حزب الوسط، ولكننا نحافظ على نظام الجماعة، ومن أرادوا أن يحدثوا فجوة داخل الجماعة لا يجوز لهم أن يلزمونا بسد هذه الفجوة كيفما يشاؤون، لأن هذا شأننا وليس شأنهم»[2]. وقال الهضيبي في مناسبة أخرى: «أنهم (يقصد مجموعة حزب الوسط) يريدون أن يجعلونا أمام الأمر الواقع. فعندما تأتي مجموعة من الجماعة، وتعمل عملاً ما دون موافقة أو تصريح من المسئولين في قيادة الحزب أو الجمعية أو الجماعة، فهذا يُفسر على أنه شيء من إثنين: إما أنها تعلن بذلك خروجها، وإما أنها تريد أن تجعل الآخرين أمام الأمر الواقع وتسبب لهم الحرج، فإما أن توافق الأغلبية وتقبل الأمر الواقع، وحينئذ تكون الجماعة أو المجموعة قد انتهت والنظام قد انهدم لأنه قامت به سابقة أصبحت مبدأ. فكل مجموعة ترى رأياً أو يزين لها فكرها شيئاً ما وتستحسنه وتذهب لإقامته، فمعنى ذلك أنها تضع الجماعة أو الحزب أو الجمعية أمام الأمر الواقع، فحينئذ ينفرط العقد ويتفكك النظام ولا يكون

---

(١) «مواجهة مع مأمون الهضيبي»، مرجع سبق ذكره، ص ٥.

(٢) «حوار مع مأمون الهضيبي»، الحياة (٢٧/ ٢/ ١٩٩٦).

هناك قيد، فما معنى الشورى إذن؟ وما معنى الجماعة؟؟»[1].

وهكذا يتضح أن شعور قادة الجماعة بأن مشروع حزب الوسط يمكن أن يلقي بتأثيرات جوهرية على البنية الفكرية والإستراتيجية الحركية للإخوان المسلمين سواء في الوقت الراهن أو في المستقبل المنظور، يعتبر بمثابة السبب الرئيسي الذي يفسر التبدل في موقف قادة الجماعة تجاه مشروع حزب الوسط. ودون الانسياق وراء التحليلات التي خلصت إلى وجود انشقاق في صفوف الجماعة بين جيل الشباب وجيل الشيوخ، حيث أن الذين انضموا إلى حزب الوسط من «الإخوان» هم في نهاية المطاف قلة محدودة، فإنه يبقى الأهم في الموضوع هو دلالة التفاعلات التي جرت في صفوف الجماعة بشأن موضوع حزب الوسط. فقد كشفت هذه التفاعلات عن وجود مشكلات فكرية وتنظيمية كامنة أو مسكوت عنها تواجه جماعة الإخوان المسلمين في الوقت الراهن. كما كشفت أيضاً عن وجود اختلافات جيلية في صفوف الجماعة وإن كانت لم تصل إلى درجة الحديث عن وجود انشقاق أو انقسام كبير في هيكلها. كما أن هذه التفاعلات قد أثارت بعض القضايا والتساؤلات التي يرجح أن يترتب عليها عملية فرز في صفوف الإخوان المسلمين، خاصة وأن الخطاب الفكري والسياسي للوسط بدا مختلفاً عن الخطاب التقليدي للإخوان رغم أنه يستند إلى بعض المبادىء والأسس التي تقوم عليها الجماعة.

٥ ـ موقع جماعة الإخوان المسلمين في إطار التنظيم الدولي للإخوان

من المؤكد أن جماعة الإخوان المسلمين تعتبر بمثابة الحركة الأم لعديد من الحركات والتنظيمات الإسلامية في العالم. فهي الأقدم تاريخياً، وكان لأعضائها الذين خرجوا من مصر خلال الخمسينيات والستينيات تحت ضغط النظام الناصري دور بارز في نشر فكر الإخوان في الخارج وتأسيس شعب للإخوان في العديد من الدول العربية والإسلامية والأجنبية. ولذلك شكلت

---

(١) «مواجهة مع مأمون الهضيبي»، مرجع سبق ذكره، ص ٦ .

الجماعة عصب ما يُعرف بالتنظيم الدولي للإخوان. وبغض النظر عن الجدل المثار حول حقيقة هذا التنظيم وطبيعته ودوره، فالمؤكد أن هناك تنظيمات وجماعات إخوانية في العديد من الدول العربية والإسلامية والأجنبية، وأن جماعة الإخوان في مصر كان لها نفوذ وتأثير على جماعات الإخوان في العديد من الدول الأخرى. ولا شك في أن وضع جماعة الإخوان المسلمين في إطار التنظيم الدولي للإخوان قد شكل أحد عناصر قوة الجماعة داخل مصر. ولكن برزت خلال السنوات الأخيرة مؤشرات عديدة تدل على تراجع دور وتأثير الجماعة الأم، وبخاصة عندما اختلفت مواقف تنظيمات الإخوان من كارثة حرب الخليج الثانية وما ترتب عليها من تداعيات معروفة[1]. فضلاً عن تعدد مواقف هذه التنظيمات من النظم الحاكمة في دولها وكذلك من المشاركة في الحياة السياسية في تلك الدول. فإخوان الأردن على سبيل المثال شكلوا حزباً سياسياً وانخرطوا في عملية التعددية السياسية المقيدّة، كما انخرط إخوان اليمن في العملية السياسية من خلال التجمع اليمني للإصلاح... إلخ وكل هذا يؤكد تزايد النزعة نحو الاستقلالية لدى جماعات وتنظيمات الإخوان في الدول الأخرى[2]. ومن التطورات الأخرى ذات الدلالة في هذا السياق ما جرى خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٦، حيث تم تعيين نائب غير مصري للمرشد العام للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وذلك بعد أن كان العرف السائد هو شغل هذا المنصب بواسطة أحد إخوان مصر ونائب المرشد الجديد

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: جيمس بيسكاتوري (محرّر)، الحركات الأصولية الإسلامية وأزمة الخليج، تعريب د. أحمد مبارك البغدادي. الكويت، مؤسسة الشراع العربي، ١٩٩٢.

(٢) وحيد عبد المجيد، «هل يصبح مصطفى مشهور آخر مرشد عام لـ الإخوان المسلمين؟» ،الحياة (٢٨/١/١٩٩٦)؛ وانظر كذلك: عادل الجوجري، «تصدع إخوان مصر يهدّد التنظيم الدولي»، الوطن العربي، العدد ١٠٣٢ (١٣/١٢/١٩٩٦)، ص ٢٨ ـ ٣١.

هو السيد حسن هويدي المراقب العام السابق للإخوان في سوريا[1].

وفي ضوء ذلك، فإن تراجع نفوذ جماعة الإخوان المسلمين داخل التنظيم الدولي للإخوان وتزايد النزعة الاستقلالية لدى جماعات الإخوان في العديد من الدول الأخرى، يعتبر أحد العناصر الهامة ذات التأثير على مستقبل جماعة الإخوان المسلمين، خاصة وأن عناصر بارزة من التنظيم الدولي للإخوان قد انتقدت مسلك قيادة الإخوان في مصر تجاه مؤسسي «حزب الوسط» حسبما جاء في جريدة الحياة اللندنية بتاريخي ١٥/١١ و٢٠/١١/١٩٩٦.

المجموعة الثانية: المحددات المرتبطة بطبيعة النظام السياسي المصري ونمط سياسته تجاه الإخوان المسلمين

من المؤكد أن مستقبل جماعة الإخوان المسلمين في مصر لا تحدده عوامل مرتبطة بالجماعة فحسب مثل إطارها الفكري وهيكلها التنظيمي وعلاقاتها الداخلية، ولكن تحدده أيضاً عوامل أخرى مرتبطة بسياسة النظام تجاه الجماعة وبمستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر بصفة عامة. وبشيء من الإيجاز يمكن القول بأن أهم هذه العوامل يتمثل في ما يلي:

١ ـ طبيعة السياسة التي ينتهجها النظام ضد جماعة الإخوان المسلمين. والأرجح في هذا السياق هو أن سياسة التصعيد والمواجهة التي تتبعها السلطة ضد جماعة الإخوان المسلمين منذ أوائل التسعينيات، والتي بلغت ذروتها بمحاكمة عدد من قيادات الجماعة وكوادرها أمام القضاء العسكري، سوف تستمر. فبفضل هذه السياسة التي استندت إلى إجراءات أمنية وقانونية وقضائية وسياسية وإعلامية تمكن النظام من تقليص الدور السياسي والنقابي للإخوان إلى أدنى حد ممكن، كما أن جميع أنشطة الجماعة أصبحت قيد الرقابة الدقيقة من قبل الأجهزة الأمنية للنظام التي تستند إلى منطق أن الجماعة محظورة قانوناً

(١) الحياة (٢٤/ ١١/ ١٩٩٦).

وأي نشاط تقوم به يعتبر غير مشروع. وليس من المتصور حدوث انفراج في سياسة النظام هذه خلال المستقبل المنظور، خاصة وأن هذه السياسة أصبحت تستند إلى مقولة أساسية تروج لها أجهزة النظام بكثافة وتدور حول وجود علاقة عضوية بين جماعة الإخوان المسلمين وتنظيمات التطرف والعنف التي شكلت تحدياً رئيسياً للنظام خلال النصف الأول من التسعينيات.

٢ ـ ضعف وهشاشة الأحزاب السياسية في مصر. ويتجلى ذلك بوضوح في ضعف قواعدها الجماهيرية، وهشاشة هياكلها التنظيمية، وعدم تبلور أطرها الفكرية والأيديولوجية، وافتقارها إلى الديمقراطية الداخلية، وافتقار بعضها إلى التماسك الداخلي... إلخ. ورغم أن هذا العامل كان من بين الأسباب التي أسهمت في توسيع القاعدة الجماهيرية للإخوان خلال السبعينيات والثمانينيات، كما أن استمراره يمكن أن يحقق فائدة للجماعة من هذا المنظور، إلا أن حالة الحصار السياسي والنقابي والإعلامي والأمني التي تفرضها السلطات على الجماعة تلغي أثره أو تقلصه.

ومن ناحية أخرى فإن ضعف الأحزاب السياسية كان من بين الأسباب التي دفعت بعضها إلى التنسيق أو التحالف مع الإخوان خلال الانتخابات البرلمانية مثلما حدث بين الإخوان والوفد الجديد في انتخابات ١٩٨٤، والإخوان وحزبي العمل والأحرار خلال انتخابات ١٩٨٧. وإذا كانت مثل هذه الأوضاع قد حققت مكاسب للأحزاب التي خاضت الانتخابات بالتنسيق أو التحالف مع الإخوان، فإنها حققت مكاسب أهم للإخوان من منظور قضية الشرعية السياسية والتأثير على توجهات بعض الأحزاب المعنية. ولكن نظراً للعودة إلى نظام الانتخاب الفردي اعتباراً من انتخابات ١٩٩٠ من ناحية، وتصعيد سياسة المواجهة ضد الأخوان المسلمين من ناحية أخرى، فإنه من غير المتصور أن تتمكن الجماعة من الانخراط في تحالفات سياسية أو انتخابية مع أحزاب مشروعة على غرار ما حدث في انتخابات ١٩٨٤ وانتخابات ١٩٨٧.

٣ ـ محدودية عملية التطور الديمقراطي في مصر من حيث النطاق

والأثر. فرغم مرور أكثر من عقدين من الزمان على تجربة التعددية الحزبية المقيدة في مصر، إلا أنه لا يمكن القول بحدوث تحول ديمقراطي حقيقي في البلاد. وكل ما تحقق حتى الآن هو خطوات على طريق الديمقراطية. وقد أضفت هذه الخطوات على النظام طابعاً مختلطاً بحيث أصبح يجمع بين بعض خصائص النظم الديمقراطية وكثير من خصائص النظم التسلطية. فهناك أولاً تعددية حزبية ولكنها محاطة بجملة من القيود السياسية والقانونية والإدارية التي تحرم بعض القوى السياسية من حق تشكيل أحزاب، وتفرض قيوداً على نشاط الأحزاب القائمة، ناهيك عن حالة عدم التوازن بين الحزب الحاكم أو بالأحرى حزب الحكومة (الحزب الوطني الديمقراطي) من ناحية، وبقية الأحزاب من ناحية أخرى، وهو ما يجعل النظام الحزبي أقرب إلى نظام الحزب المسيطر أو المهيمن. وهناك ثانياً إطار دستوري وقانوني، إلا أنه يضع أساساً دستورياً وقانونياً لظاهرة عدم التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لحساب الأولى. وهناك ثالثاً نصوص دستورية وقانونية تؤكد على استقلال القضاء، إلا أنه في الوقت نفسه يوجد قضاء استثنائي يعتبر موازياً للقضاء الطبيعي، كما أن هناك أساليب عديدة تتدخل السلطة التنفيذية من خلالها في شئون القضاء. وهناك رابعاً هامش كبير من حرية الصحافة، ولكن في إطار هيمنة الدولة على الإعلام المسموع والمرئي وكذلك على الصحف القومية... إلـــخ[١]. وفي ظل هذه المؤشرات وغيرها فإنه من غير المتوقع حدوث تحول نوعي كبير في عملية التطور الديمقراطي في مصر خلال المستقبل المنظور. وهو التحول الذي متى تحقق يمكن أن يترتب عليه الترخيص لجماعة الإخوان المسلمين بتأسيس حزب سياسي. ولذلك فإن الموانع الدستورية والقانونية التي تحول دون تأسيس أحزاب سياسية على

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول محددات وآفاق التطوّر السياسي والديمقراطي في مصر انظر: د. حسنين توفيق إبراهيم، «آفاق التطوّر السياسي والديمقراطي في مصر: بين تسلطية الثقافة السياسية وغياب القوى الديمقراطية» (دراسة قيد النشر).

أسس دينية سوف تظل قائمة طالما بقيت عملية التطور الديمقراطي رهن التصور الذي يتبناه النظام الحاكم.

٤ ـ أن بعض العوامل والتطورات النابعة من البيئة الإقليمية للنظام السياسي المصري تقدم له مبررات للاستمرار في سياسته المتشددة تجاه الإخوان، خاصة وأنه أصبح ينظر إلى الجماعة باعتبارها تقف خلف الجماعات المتطرفة التي تمارس العنف والإرهاب ضد الدولة والمجتمع في مصر. وفي هذا السياق أصبح النظام السياسي يطرح تجربة الجزائر باعتبارها النموذج الذي يمكن أن تتطور إليه الأوضاع في مصر في حالة التهاون مع التنظيمات الإسلامية المسيسة والسماح لها بتأسيس أحزاب سياسية. كما أن تنامي دور الجبهة القومية الإسلامية في بنية النظام السياسي السوداني وتولي قياداتها وكوادرها لكثير من مراكز القرار والتأثير في النظام يشكل قلقاً للنظام السياسي في مصر، خاصة وأنه يتهم النظام السوداني بدعم ومساندة الجماعات المتطرفة في مصر. وإذا كان الوضع في السودان يمثل مصدراً قائماً للتوجس من قبل السلطات المصرية، فإن الوضع في ليبيا يمثل مصدراً محتملاً وبخاصة في ظل تزايد أنشطة بعض التنظيمات الإسلامية المسلحة ضد نظام العقيد القذافي في ليبيا. وفي هذا السياق فإن سياسة النظام السياسي المصري تجاه الحركات الإسلامية المسيسة لا تختلف كثيراً من حيث التوجه العام عن سياسة دول عربية أخرى تجاه الحركات الإسلامية فيها. ومن هذه الدول على سبيل المثال ليبيا وتونس والجزائر، حيث تسلك هذه الدول نهج محاصرة الحركات المعنية وتجفيف منابعها واستئصالها، خاصة وأنها تحرص على ألا تنازعها أطراف سياسية أخرى على ورقة الشرعية الدينية[١].

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال: Abed Salam Sidahmed and Anoushiravan Ehteshami, (eds.), *Islamic Fundamentalism*. Boulder, Westview Press, 1996; Lauro Guazzone, (ed.), *The Islamist Dilemma: The Political Role of Islamist Movements in the Contemporary Arab World*. London, Ithaca Press, 1995.

وفي ضوء المحددات السابقة التي لا يقدم معظمها فرصاً مواتية للإخوان، بل يفرض قيوداً وتحديات متعددة عليهم، تحاول الدراسة خلال الصفحات التالية عرض بعض السيناريوهات لمستقبل الجماعة.

ثانياً: السيناريوهات المحتملة لمستقبل جماعة الإخوان المسلمين

قبل عرض السيناريوهات المحتملة لمستقبل جماعة الإخوان المسلمين، هناك نقطة هامة نبادر بتسجيلها منذ البداية وهي أن تحليل مستقبل الجماعة وبخاصة خلال الأجلين القصير والمتوسط يستبعد احتمال اندثار الجماعة، وذلك لأسباب عديدة أبرزها تمتعها بقدرة فريدة على الاستمرارية. فهي تأسست في نهاية العشرينيات من القرن العشرين ولا تزال مستمرة رغم الضربات الأمنية القوية التي تلقتها خلال عهد عبد الناصر والتي أدت إلى تغييبها عن الساحة السياسية لقرابة عقدين من الزمان، كما أن اتساع القاعدة الاجتماعية للإخوان وبخاصة بين شرائح الطبقة الوسطى يشكل عنصراً هاماً لاستمراريتها. كما أن موجة «الإحياء» الإسلامي التي تشهدها مصر بل وأغلب الدول العربية والإسلامية في الوقت الراهن تصب في التحليل الأخير في اتجاه استمرارية جماعة الإخوان المسلمين، خاصة وأنها تعتبر من أقدم وأكبر الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي خلال القرن العشرين. ولذلك فإن السؤال الجوهري هنا لا يتعلق باستمرارية الجماعة من عدمها ولكن يتعلق بالشكل الذي سوف تستمر عليه في ظل سياسة المواجهة التي ينتهجها النظام ضدها.

وفي هذا السياق يمكن القول بأن الجماعة دخلت مرحلة انتقالية يتعين عليها أن تواجه خلالها جملة من الضغوط والتحديات الداخلية (أي النابعة من داخل الجماعة) والخارجية (أي النابعة من البيئة السياسية والاجتماعية المحيطة بها)، وسوف يتحدد مستقبل الجماعة في ضوء التفاعلات التي يمكن أن تشهدها خلال هذه المرحلة الانتقالية. وفي جميع الحالات فإنه من غير

المتصور أن تستعيد الجماعة دورها السياسي والنقابي الذي مارسته خلال الثمانينيات، وذلك نظراً لأن سياسة المواجهة والحصار التي يتبعها النظام ضد الجماعة منذ مطلع التسعينيات هي سياسة استراتيجية وليست مسلكاً تكتيكياً. فليس هناك ما يدل على استعداد النظام للتسامح مع الإخوان على غرار ما فعل خلال الثمانينيات.

وفي ضوء ما سبق ذكره عن المحددات الحاكمة لمستقبل جماعة الإخوان المسلمين يمكن القول بأن هناك عدة سيناريوهات لهذا المستقبل وهي تتمثل في ما يلي:

السيناريو الأول: اتجاه جماعة الإخوان المسلمين لممارسة العنف ضد النظام

وهذا السيناريو يستند إلى فرضية أساسية مفادها أن عمليات الضغط والحصار التي تمارسها السلطة ضد «الإخوان» سوف يترتب عليها زيادة شعورهم بالإحباط والقهر، وهو ما يمكن أن يدفع قطاعات منهم للانخراط في ممارسة العنف المسلح ضد النظام. وعلى الرغم من أنه من غير المستبعد أن يتجه بعض من شباب الجماعة إلى تبني نهج العنف وربما يخرجون من صفوف الجماعة وينضمون إلى بعض جماعات التطرف والعنف الموجودة حالياً أو يشكلون تنظيمات جديدة، ويكررون بذلك ما حدث داخل الجماعة خلال الستينيات، عندما اتجه بعض المعتقلين من شبابها إلى تبني فكر متطرف يقوم على تكفير النظام الذي انخرطت أجهزته في ممارسة عمليات التعذيب ضد الإخوان على نطاق واسع، وقد خرج هؤلاء أو أغلبهم من صفوف الجماعة وكان بعضهم من رموز وكوادر التنظيمات الإسلامية المسلحة خلال السبعينيات، بل إن شكري مصطفى كان زعيم «جماعة المسلمين» المعروفة إعلامياً بجماعة التكفير والهجرة، والتي نفذت في عام ١٩٧٧ عملية خطف الشيخ الذهبي وقتله بعد ذلك، على الرغم من أن شيئاً من هذا القبيل غير مستبعد، إلا أنه من المستبعد أن تتبنى الجماعة أو قطاعات يعتد بها داخلها

العنف ضد النظام كنهج أو سياسة. وذلك نظراً للاعتبارات التالية:

١ ـ إدراك قادة الجماعة بأن مسلك العنف سوف تكون عواقبه وخيمة على الجماعة، حيث سيقدم للسلطة مبرراً قوياً لتوجيه ضربات قاصمة للجماعة. ومن هنا فإن قادة الجماعة يؤكدون دوماً على أنها لن تسلك طريق العنف مهما كانت الظروف، وأن الإخوان سيستمرون في ممارسة أنشطتهم كمواطنين وفي حدود الدستور والقوانين[١].

٢ ـ أنه لا يوجد مجال للمقارنة بين عمليات القمع التي اتخذت ضد الإخوان خلال التسعينيات بتلك التي مُورست ضدهم خلال الخمسينيات والستينيات. فعمليات الاعتقال تتم على نطاق ضيق، كما أن الأحكام التي أصدرها القضاء العسكري على عدد من قيادات وكوادر الجماعة تعتبر بصفة عامة مخففة جداً مقارنة بالأحكام التي صدرت ضد كوادر من الإخوان خلال الخمسينيات والستينيات وتلك التي صدرت ضد أعضاء بعض التنظيمات المتطرفة خلال الثمانينيات والتسعينيات. وفي ضوء ذلك فإنه ليس من المتوقع حدوث تحول جذري في فكر المحكوم عليهم من قيادات الجماعة وكوادرها، خاصة وأن معظمهم ينتمون إلى فئات مهنية مرموقة في المجتمع، كما أن بعضهم من القيادات والعناصر النشطة التي برز دورها على ساحة العمل السياسي والنقابي خلال الثمانينيات.

٣ ـ أن الانخراط في العنف واللجوء إلى العمل السري سوى يؤدي إلى تقليص القاعدة الاجتماعية للجماعة، فضلاً عن قطع الطريق أمامها لممارسة أي نشاط علني سياسي كان أو غير سياسي. وهذا أمر يدركه جيداً قادة الجماعة.

---

(١) كثيراً ما أكّد ويؤكّد قادة «الإخوان» على أن الإجراءات التي تتخذها الحكومة ضد الجماعة لن تدفعها إلى اللجوء للعنف أو مخالفة القانون والدستور. انظر على سبيل المثال: «حوار مع مصطفى مشهور»، الحياة (٢٤/ ١/ ١٩٩٦)؛ «مواجهة مع مأمون الهضيبي»، مرجع سبق ذكره.

السيناريو الثاني: السماح بتأسيس حزب سياسي للإخوان

ويقوم هذا السيناريو على فرضية أساسية مفادها قيام النظام بالترخيص للجماعة بتأسيس حزب سياسي، وقبول الجماعة بأن تتحول إلى حزب سياسي واحتمال تحقق هذه الفرضية ضعيف جداً نظراً للاعتبارات التالية:

١ ـ قناعة النظام بأن «الإخوان» جماعة دينية، توظف الإسلام لتحقيق أهداف ومصالح سياسية، والسماح لها بتأسيس حزب سياسي معناه أن هذا الحزب سوف يقوم على أساس ديني، وهذا يتعارض مع الدستور وقانون الأحزاب الذي يحظر تأسيس أحزاب سياسية على أسس دينية أو طائفية أو طبقية... إلخ.

٢ ـ أن السماح للإخوان بتأسيس حزب سياسي، لا بد وأن يتبعه من وجهة النظر الرسمية السماح لجماعات دينية أخرى، إسلامية ومسيحية، بتأسيس أحزاب، وفي ذلك تهديد للوحدة الوطنية التي هي من ثوابت المجتمع المصري. كما أن الإخوان في نظر النظام يعادون الديمقراطية وتعدد الأحزاب، ويريدون أن يتخذوا من الأسلوب الديمقراطي أداة للانقضاض على التجربة الديمقراطية على نحو ما سبق ذكره.

٣ ـ على الرغم من أن بعض قادة جماعة الإخوان المسلمين طالبوا غير مرة بالترخيص للجماعة بتأسيس حزب سياسي، إلا أن الإخوان يؤكدون على أن هذا الحزب لن يكون بديلاً للجماعة، بل سيكون أداة للتعبير عن جانب من نشاط الجماعة، وتستطيع من خلاله الحصول على ما تحصل عليه الأحزاب من مقار وصحف وخلافه. وهكذا يرفض قادة الإخوان تحويل الجماعة إلى حزب سياسي[1].

---

(١) لقد أكّد مصطفى مشهور وغيره من قادة الجماعة على هذا المعنى عدة مرات. يقول مصطفى مشهور: «لا يوجد أي حزب يمكن أن يحلّ محل الجماعة أو يكون بديلاً عنها»، انظر: «حوار مع مصطفى مشهور»، الحياة (٢٤/١/١٩٩٦). وقال مشهور في مناسبة أخرى: «نحن لسنا حريصين على قيام حزب (إسلامي)، ولكن المهم أن تتاح =

٤ ـ إذا كانت إمكانية تأسيس حزب سياسي لجماعة الإخوان غير متصورة خلال الأجلين القصير والمتوسط نظراً لرفض النظام السماح للإخوان بتأسيس حزب ورفض الإخوان تحويل الجماعة إلى حزب، فإنه من غير المتصور أيضاً قيام السلطة بإضفاء الوجود القانوني المشروع على الجماعة لأن الحظر القانوني هو السيف الذي اعتادت السلطة أن تسلطه على رقبة الجماعة حتى في لحظات التسامح معها على غرار ما حدث خلال عهد السادات والسنوات العشر الأولى من حكم الرئيس مبارك.

السيناريو الثالث: استمرار عملية الفرز الداخلي في صفوف الجماعة وحدوث عملية تحول فكري وسياسي في توجهاتها وآليات عملها

ويستند هذا السيناريو إلى جملة التطورات التي شهدتها الجماعة منذ مطلع عام ١٩٩٦ عندما أقدم عدد من شبابها على التقدم بطلب تأسيس حزب سياسي (حزب الوسط) إلى لجنة شئون الأحزاب. فهذه التطورات والتي أشارت إليها الدراسة بشيء من التفصيل سابقاً كشفت عن وجود اتجاه داخل الجماعة وبخاصة بين الشباب يسعى من أجل تجديد الإطار الفكري والتنظيمي للجماعة وآليات عملها. ورغم أن هذا الاتجاه يعتبر بصفة عامة محدوداً في الوقت الراهن، إلا أن هناك جملة من المعطيات ترجح احتمال تمدد هذا الاتجاه مستقبلاً. ومن هذه المعطيات ما يلي:

١ ـ بروز مشكلة جيلية في صفوف الجماعة، حيث أن الأجيال الشابة التي بدأت تنخرط في صفوف الجماعة منذ مطلع السبعينيات، والتي أضفت زخماً على نشاطها السياسي والنقابي خلال السبعينيات والثمانينيات، هذه

= لنا حرية ممارسة العمل السياسي من دون قيود»، انظر: «حوار مع مصطفى مشهور»، الحياة (٧/ ٥/ ١٩٩٥). ويقول مأمون الهضيبي: «نحن نفضل ألا نكون حزباً لأن الحزب يسعى للسلطة، ولكن لو الظروف اضطرتنا لا نمانع من إنشاء حزب». انظر: «حوار مع مأمون الهضيبي»، المجلة، العدد ٧٨٣ (١٢ ـ ١٨/ ٢/ ١٩٩٥)، ص ٣٤.

الأجيال أصبح لديها بعض الأفكار والتصورات التي تختلف بدرجة أو بأخرى عن رؤى وتصورات شيوخ الجماعة أو الجيل القديم، خاصة وأن خبرة العمل السياسي للجيلين كانت جد مختلفة. فشيوخ الجماعة عانوا من السياسات القمعية التي انتهجها ضدهم النظام الناصري خلال الخمسينيات والستينيات، أما جيل الشباب فقد عاش تجربة عودة الجماعة إلى ساحة العمل العام خلال السبعينيات وتمدد دورها السياسي والنقابي خلال الثمانينيات.

ونظراً لذلك فقد أصبح قادة الجماعة أكثر توجّساً وأقل انفتاحاً وأضعف رغبة في تجديد الإطار الفكري للجماعة وآليات عملها، أما جيل الشباب فقد أصبح أكثر انفتاحاً وأكثر رغبة في التجديد الفكري والتنظيمي. وجدير بالذكر أن هذه المشكلة الجيلية مرشحة للاتساع خلال الفترة المقبلة، خاصة في ظل التداعيات التي أفرزتها الأزمة التي أثيرت حول حزب الوسط، حيث وُجهت انتقادات حادة إلى القيادة الحالية للجماعة وأسلوب إدارتها لشئونها الداخلية، كما انتقد أعضاء في الجماعة أسلوب إدارة الخلاف مع مؤسسي حزب الوسط، بل إنه وطبقاً لما جاء في بعض المصادر الصحفية، فقد قدم عدد من أعضاء الجماعة استقالاتهم وانضموا إلى مشروع حزب الوسط.

٢ ـ أنه نظراً لتقدم قيادات الجماعة من الجيل القديم في السن، فإن قيادة الجماعة ستؤول في الأجل المتوسط على الأقل إلى كوادر وقيادات من الجيل الوسيط الذي برز على ساحة العمل السياسي والنقابي خلال الثمانينيات، كما أن عدداً من رموز هذا الجيل قُدموا للقضاء العسكري وصدرت في حقهم أحكاماً بالسجن لمدد تتراوح ما بين ٣ و ٥ سنوات على نحو ما سبق ذكره. ومن المتصور أن يشكل هؤلاء عنصراً لتفعيل عملية التجديد الفكري والسياسي للجماعة بعد أن يخرجوا من السجون وينخرطوا في صفوفها، خاصة وأن أغلبهم كانوا من العناصر النقابية والبرلمانية النشطة على نحو ما أوردته الدراسة سابقاً.

٣ ـ أنه إزاء استمرار سياسة المواجهة التي يتبعها النظام تجاه

«الإخوان»، فإنه لا يوجد أمام الجماعة سوى ثلاثة بدائل. أولها، الانخراط في العمل السري ضد النظام. وهذا مستبعد نظراً للاعتبارات التي سبق ذكرها. وثانيها، التقوقع والجمود، وهذا أمر ضعيف الاحتمال لما يمكن أن يترتب عليه من فقدان الجماعة لجزء من قاعدتها الاجتماعية. ولذلك لا يبقى أمامها سوى البديل الثالث والمتمثل في تفعيل عملية التجديد الفكري والسياسي وزيادة الانفتاح على القوى السياسية والحزبية الأخرى الموجودة في المجتمع، والعمل من خلال الأساليب السلمية والعلنية والقانونية لاكتساب مشروعية الوجود القانوني وتأسيس حزب سياسي. ومن المتصور أن يعمل جيل الشباب في هذا الاتجاه بحيث تتطور الجماعة في اتجاه صياغة خطاب فكري وسياسي مدني يستند إلى أرضية إسلامية ويبدد الهواجس والمخاوف التي يثيرها البعض بشأن «الإخوان» وبخاصة في ما يتصل بموقفهم من قضايا الديمقراطية والتعددية وحقوق الأقليات والدولة الدينية و«تأميم الإسلام» لحساب الجماعة. وجدير بالذكر أن تيار التجديد في صفوف الإخوان سوف يجد اجتهادات فكرية جيدة لبعض رموز الإخوان ولعدد من المفكرين الإسلاميين المستقلين، والتي يمكن أن تشكل منطلقات مناسبة لعملية المراجعة والتجديد. ويكفي أن يشير المرء في هذا المقام إلى كتابات كل من المرحوم الشيخ محمد الغزالي والدكتور يوسف القرضاوي والدكتور محمد سليم العوا والمستشار طارق البشري وغيرهم[1]. وهذا التطور متى حدث

---

(١) انظر على سبيل المثال: مجموعة البحوث المنشورة في: د. عبد الله فهد النفيسي (محرّر)، **الحركة الإسلامية...**، مرجع سبق ذكره؛ مجموعة من الباحثين، **الحوار القومي ـ الديني**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩؛ د. محمد سليم العوا، «العرب والشورى بعد أزمة الخليج»، **المستقبل العربي**، العدد ١٤٨ (يونيو ١٩٩١)؛ وللمؤلف نفسه، «التعددية السياسية من منظور إسلامي»، مجلة **منبر الحوار**، العدد ٢٠، شتاء ١٩٩١؛ د. أحمد كمال أبو المجد، **رؤية إسلامية معاصرة: إعلان مبادىء**. القاهرة، دار الشروق، ١٩٩١؛ فهمي هويدي، **الإسلام والديمقراطية**. القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣؛ طارق البشري، =

سوف يدعم من حجية موقف الإخوان في المطالبة بتأسيس حزب سياسي، وقبل ذلك إضفاء حق الوجود القانوني على الجماعة. لكن تُرى هل عملية التجديد الفكري والسياسي بالمعنى الذي سبق ذكره سوف تكون كافية لإعادة الإخوان إلى ساحة العمل السياسي بصورة كاملة، أم أن هناك شروطاً واعتبارات أخرى لا بد من توافرها لتحقيق ذلك ؟ الإجابة على هذا السؤال سوف تكون جزءاً من خاتمة الدراسة.

= «مؤسسات الدولة بين النظم الإسلامية والنظم الغربية»، مجلة العربي، العدد ٣٩٦ (نوفمبر ١٩٩١)؛ للمؤلف نفسه، «التطور المعوق في نظمنا المعاصرة»، العربي، العدد ٤٠٠ (مارس ١٩٩٢)؛ وللمؤلف نفسه، «الإسلام بين الوحدة والتنوع»، العربي، العدد ٣٨٠ (يوليو ١٩٩٠)؛ د. محمد عمارة، «الإسلام والتعددية الحزبية»، العربي، العدد ٤٠٣ (يونيو ١٩٩٢)؛ وللمؤلف نفسه، «الإسلام والمعارضة السياسية»، العربي، العدد ٤٠٨ (نوفمبر ١٩٩٢)؛ حوار مع د. يوسف القرضاوي نشر على حلقات في مجلة الوطن العربي، مرجع سبق ذكره. د. محمد عمارة، **معالم المنهج الإسلامي**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩١؛ طارق البشري، **منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الإسلامي**. مركز دراسات العالم الإسلامي، خريف ١٩٩١.

خاتمة

الإخوان المسلمون ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر

لا شك في أن مستقبل جماعة الإخوان المسلمين يرتبط في جانب هام منه بمستقبل عملية التطور السياسي والديمقراطي في مصر. والأسئلة المركزية التي تطرحها خاتمة هذه الدراسة وتحاول وضع إطار عام للاجابة عليها تتمثل في: هل يمكن إنجاز تحول ديمقراطي حقيقي في مصر مع استبعاد جماعة الإخوان المسلمين أو إقصائها عن المشاركة في هذه العملية؟ وإذا كانت الإجابة على هذا السؤال بـ «نعم»، فما هي إذن الآثار والتداعيات التي يمكن أن تترتب على الإقصاء السياسي للإخوان؟ وإذا كانت الإجابة بـ «لا» فما هي شروط ومتطلبات إدماج الإخوان في هيكل النظام السياسي؟

وقبل الشروع في الإجابة على التساؤلات السابقة هناك ثلاثة معطيات هامة يتعين أخذها في الاعتبار كإطار عام للتفكير في الموضوع.

أولاها، أن خبرة جماعة الإخوان المسلمين في التعامل مع النظم التي تعاقبت على حكم مصر منذ الأربعينيات تؤكد على وجود بعض الاعتبارات والعوامل التي جعلت، وتجعل، من الصعوبة بمكان اندماج أو تعايش الإخوان مع أي نظام سياسي. ولذلك سارت علاقة الجماعة بالنظم المتعاقبة على مبدأ حدوث مرحلة من التقارب تعقبها مرحلة من الصدام والمواجهة. وقد حدث هذا قبل ١٩٥٢، كما حدث في عهدي عبد الناصر والسادات

ويحدث حالياً في عهد مبارك. وبالتالي فإن أي حديث عن اندماج الإخوان في هيكل النظام السياسي لا بد وأن يتطرق إلى رصد وتحليل المشكلات التي حالت، وتحول، دون تحقيق ذلك.

وثانيتها، أن جماعة الإخوان المسلمين تعتبر من أكبر القوى السياسية والاجتماعية في البلاد وحجم قاعدتها الجماهيرية يفوق حجم قاعدة أكبر حزب معارض في البلاد. كما أن قواعد تأييد الجماعة تتركز أساساً في الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة. وإذا كانت سياسة المواجهة التي ينتهجها النظام ضد الجماعة يمكن أن تمنعها من ترجمة ثقلها الجماهيري إلى دور سياسي ونقابي من جانب، فإنها يمكن أن تخلق مزيداً من التعاطف الشعبي معها من جانب آخر.

وثالثتها، أن التطور الديمقراطي في مصر هو تطور جزئي ومحدود وذلك على الرغم من مرور أكثر من عقدين من الزمان على الأخذ بصيغة التعددية الحزبية (المقيدة). وقد سبق أن أشارت الدراسة إلى أبرز مؤشرات ومظاهر حالة التطور الديمقراطي الجزئي في مصر. كما أن المشكلات والمعوقات التي حالت دون حدوث تحول ديمقراطي حقيقي خلال العشرين سنة الماضية لا تزال قائمة، والأرجح أنها سوف تستمر خلال الأجلين القصير والمتوسط.

وفي ضوء الملاحظات السابقة يمكن القول بأنه لا يمكن إنجاز تحول ديمقراطي حقيقي في مصر مع استبعاد جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها قوة سياسية واجتماعية مؤثرة من ناحية، وباعتبار أن استبعادها يمكن أن يخلق مصادر جديدة لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي من ناحية أخرى. فاستمرار الحصار السياسي والأمني والقانوني على الإخوان معناه دفع قطاعات من الجماعة للانخراط في العمل السري ضد النظام سواء من خلال الانضمام إلى بعض التنظيمات الإسلامية المسلحة القائمة أو تشكيل تنظيمات جديدة على نحو ما سبق ذكره. كما أن استمرار سياسة المواجهة ضد

«الإخوان» وعدم إفساح المجال أمامهم للمشاركة في الحياة السياسية من خلال قنوات سلمية ومشروعة سوف يدعم من حجية المقولات الفكرية والممارسات الحركية لجماعات التطرف والعنف. ولذلك فإن إدماج الإخوان في هيكل العملية السياسية يعتبر من العناصر الهامة في أية عملية جادة للتطور الديمقراطي.

ولكن قضية إدماج «الإخوان» في هيكل النظام السياسي لا تبدو ممكنة التحقيق خلال المستقبل المنظور لاعتبارات عديدة بعضها يتعلق بجماعة الإخوان التي يؤكد قادتها على أنهم لا يريدون أن يحكموا بالإسلام ولكن يريدون أن يُحكموا بالإسلام، وأنهم سيكونون عوناً وسنداً لأي نظام يطبق الشريعة الإسلامية ويحكم بها. وهذا معناه أن اندماج الإخوان في أي نظام سياسي معلق على شرط قيامه بتطبيق الشريعة الإسلامية حسب تصور أو رؤية «الإخوان» لذلك بالطبع. وعلى الجانب الآخر فإن النظام يرفض إضفاء مشروعية الوجود القانوني على الجماعة أو السماح لها بتأسيس حزب سياسي نظراً للاعتبارات التي سبق ذكرها.

ولذلك فإن دمج الإخوان في بنية النظام السياسي لن يكون إلا في ظل تطورين هامين. **أولهما**، قيام جماعة الإخوان المسلمين بعملية مراجعة وتجديد جدية وجادة لإطارها الفكري ومواقفها السياسية. وهذا لا يعني بحال من الأحوال التخلي عن مرجعيتها الإسلامية، ولكن يعني تطوير رؤاها ومواقفها التي تستند إلى تلك المرجعية وبخاصة في ما يتعلق بالقضايا والأمور المتغيرة التي هي محل للاجتهاد. وفي هذا يتعين على الجماعة أن تزيل أي لبس أو غموض بشأن مواقفها من قضايا الديمقراطية والتعددية الحزبية وحقوق الإنسان. كما يتعين عليها الدخول في التفاصيل بشأن توضيح مقومات ومرتكزات شعار «الإسلام هو الحل». **أما التطور الثاني الهام**، فيرتبط بالنظام السياسي وجوهره واتخاذ خطوات جادة لتحقيق الإصلاح السياسي بما يمكن من استيعاب القوى الإسلامية المعتدلة في إطار العملية السياسية. وجدير

بالذكر أن الإصلاح السياسي عملية معقدة متعددة المداخل والأبعاد. فهناك من ناحية البعد الدستوري والقانوني، فالإطار الدستوري ـ القانوني الحالي في مصر لا يتفق مع هدف إرساء نظام ديمقراطي حقيقي. وهناك من ناحية ثانية، عنصر النخبة السياسية، فالإصلاح يتطلب تجديد النخبة الحالية وضخ دماء جديدة في شرايينها. وهناك من ناحية ثالثة، البعد المؤسسي، وجوهره إصلاح المؤسسات السياسية وإضفاء الطابع الديمقراطي على تكوينها وآليات عملها من جانب وعلى العلاقات في ما بينها من جانب آخر بحيث يتحقق مبدأ الفصل بين السلطات في الواقع العملي. وهناك من ناحية رابعة عنصر صنع السياسات العامة والتي تشكل مجالاً هاماً للممارسة الديمقراطية. ويرتبط بما سبق أبعاد ومتغيرات أخرى مثل تدعيم المشاركة السياسية، وتأكيد استقلال السلطة القضائية، وتوفير ضمانات احترام حقوق الإنسان بمعناها الواسع. . . إلخ.

ونظراً لأن عملية الإصلاح السياسي الحقيقي سوف يترتب عليها في نهاية المطاف تقليص حجم السلطات والصلاحيات المخولة للسلطة التنفيذية وبخاصة سلطات رئيس الدولة، فإنه ليس من المتوقع أن يتحرك النظام في اتخاذ خطوات جادة على طريق الإصلاح السياسي، ما لم تترسخ لدى نخبته القناعة بأن كلفة عدم الإصلاح تفوق كلفة السير بجدية في طريقه، خاصة وأن الإصلاح لن يؤدي بالضرورة إلى تغيير النظام السياسي خلال الأجلين القصير والمتوسط ،ولكن يمكن أن يترتب عليه توسيع دائرة المشاركة في صنع القرارات والسياسات، وتمكين مختلف القوى السياسية من أن يكون لها تمثيل في مؤسسات النظام والدولة، فضلاً عن إدارة الخلافات والصراعات داخل المجتمع بأساليب سلمية.

وفي سياق التطورين السابقين (التجديد الفكري والسياسي على مستوى جماعة الإخوان المسلمين، والإصلاح السياسي على مستوى النظام الحاكم) يمكن أن تكون هناك أرضية سياسية مناسبة لادماج الإخوان في هيكل النظام السياسي، بحيث تصبح الجماعة جزءاً من العملية السياسية وليس خارجها.

كما أنه في سياق هذين التطورين، وبعد فترة زمنية مناسبة، يمكن وضع مواثيق سياسية ملائمة تكون بمثابة عقد اجتماعي جديد يحتوي كافة الضمانات التي تكفل حرية تشكيل التنظيمات السياسية، واحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة، واحترام حقوق الإنسان. . إلخ. وإلا فإن البديل لذلك هو استمرار النظام في إقصاء «الإخوان»، وهو ما يمكن أن يدفع بقطاعات منهم إلى العمل السري بكل ما يترتب على ذلك من انعكاسات سلبية على الاستقرار السياسي والاجتماعي. ولذلك فإنه إذا كان يتعين على النظام اتخاذ خطوات جادة لتحقيق إصلاح سياسي يتم استيعاب الإخوان في إطاره، فإنه يتعين على الإخوان القيام بعملية مراجعة جادة لكثير من أفكارهم ومواقفهم التي شكلت، وتشكل، ألغاماً في علاقتهم بالسلطة.

وفي إطار الحديث عن الإصلاح السياسي والديمقراطي في مصر، فإن هناك قضية هامة جديرة بالتسجيل وهي أن عملية الإصلاح تجابه عادة بضعف وهشاشة القوى السياسية والاجتماعية التي تحمل المشروع الديمقراطي وتدافع عنه وتعمل من أجل تطبيقه. فالديمقراطية في نهاية المطاف هي قضية نخبة وليست قضية جماهير في مصر، بمعنى أنها لا تشكل أولوية أو مطلباً ملحاً لدى قطاعات عريضة من الشعب المصري. وهذا ليس معناه أن المصريين العاديين ضد الديمقراطية أو يعادونها، ولكن معناه أن هناك قضايا ومشكلات تسبق الديمقراطية في أولويات العامة، وبخاصة تلك المرتبطة بالأمور المعيشية والحياتية للمواطنين. وهذا القول ليس مجرد انطباع ذاتي للباحث، بل هو استنتاج خلصت إليه دراسات علمية ميدانية أُجريت في إطار المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية[1].

---

(١) انظر عرضاً لنتائج هذه الدراسات في: د. أماني قنديل، **عملية التحوّل الديمقراطي في مصر ١٩٨١ ـ ١٩٩٣**. القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤؛ د. سلوى حسن العامري، «استطلاع رأي الجمهور المصري في الأحزاب والممارسة الحزبية»، في: د. كمال المنوفي =

وإذا كان البعض ينتقد «الإخوان» باعتبارهم يعادون الديمقراطية ويسعون للانقضاض عليها، فإنه ليس هناك ما يؤكد على أن التيارات السياسية الأخرى في مصر أكثر ديمقراطية من الإخوان. فتاريخ كل من التيار القومي واليساري والليبرالي حافل بالممارسات اللاديمقراطية، كما أن هذه التيارات لم تقم في الأغلب الأعم بعملية مراجعة جادة لرؤاها الفكرية لقضية الديمقراطية. كما أن التنظيمات الحزبية التي تعبر عن هذه التيارات تفتقر إلى الديمقراطية الداخلية. ولذلك تبدو مواقفها متناقضة عندما تطالب الحكم بتطبيق الديمقراطية ولا تطبقها داخلها. ولعل هذا الأمر يجد تفسيره في أن التيارات السياسية المختلفة هي في التحليل الأخير إفراز لثقافة سياسية واحدة تغلب عليها قيم التسلط والاستبـداد[1]. ولذلك فإن عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي ترتبط في جانب هام منها بتأسيس الديمقراطية في الوعي السياسي والاجتماعي للمصريين، وهذا هو المدخل الحقيقي لتدعيم القوى الديمقراطية التي تشكل مرتكزات أساسية لعملية التحول الديمقراطي. وهذه ليست مسئولية الحكم فحسب، ولكن مسئولية المعارضة ومختلف فاعليات ما يُعرف بالمجتمع المدني أيضاً. وبدون ذلك فإن العملية الديمقراطية في مصر سوف تظل جزئية ومحدودة وفي الإطار الذي ترسمه السلطة الحاكمة.

وخلاصة القول: أنه إذا كان النظام السياسي المصري يمر في الوقت الراهن بمرحلة انتقالية، يجمع خلالها بين بعض خصائص النظم التسلطية من ناحية وبعض خصائص النظم الديمقراطية من ناحية أخرى، فإن جماعة

= ود. حسنين توفيق إبراهيم (محرّران)، **الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير**. [مجلدان] القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: د. وحيد عبد المجيد، **الأزمة المصرية: مخاطر الاستقطاب الإسلامي ـ العلماني**. القاهرة، دار القارىء العربي، ١٩٩٣، ص ١٣ وما بعدها.

الإخوان المسلمين قد دخلت هي الأخرى مرحلة انتقالية في تطورها تواجه خلالها جملة من التحديات المفروضة عليها من داخلها ومن خارجها. وإذا كانت المراحل الانتقالية بطبيعتها تتسم بقدر من الغموض وعدم اليقين وتذبذب التوجهات والتطورات، فإن مستقبل علاقة النظام الحاكم بجماعة الإخوان المسلمين سوف تحدده إلى حد كبير آثار وتداعيات المرحلة الانتقالية على مستوى النظام السياسي من ناحية وجماعة الإخوان المسلمين من ناحية أخرى. وإذا كان السيناريو الأفضل والمرغوب فيه هو أن يتجه النظام السياسي نحو إكمال عملية التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية وأن تتجه جماعة الإخوان المسلمين إلى تطوير إطارها الفكري وهيكلها التنظيمي وبرنامجها السياسي بما يؤهلها للاندماج في العملية السياسية، فإن التحدي الحقيقي يتمثل في كيفية إنضاج الشروط والظروف اللازمة لتحقيق هذا السيناريو، خاصة وأن التكلفة السياسية والاجتماعية والأمنية للسيناريوهات البديلة سوف تكون عالية.

المحتويات



دراسات سياسية

النظام العالمي الجديد ومشاكل العالم الثالث

على ضوء اكتشاف أميركا قبل ٥٠٠ عام

تأليف هارالد نويبرت

ترجمه عن الالمانية د. محمد الزعبي د. ممتاز كريدي

الإستراتيجية النووية الإسرائيلية

د. سلمان رشيد سلمان

من الفكر الحر إلى العلمنة

ل. دونورو والبير بايه ود. عاطف علبي

نحو ثقافة سياسية جديدة

ماذا يعني تغيير المجتمع الفرنسي اليوم؟

ب. روزانفالون وب. فيفري

بين عصرين: اميركا والعصر التكنتروني

زبغنيو بريجنسكي

القوميات والدولة السوفياتية

هيلين كارير دانكوس

اليهود السوفيات يدلون باعترافاتهم

وثائق وضع المهاجرين إلى فلسطين

التجربة الفيتنامية:

دروسها السياسية والعسكرية

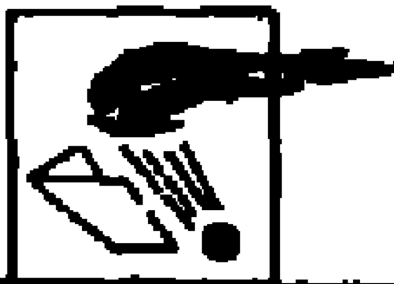
ناجي علوش

حوار مع نهرو

كارانجيا

بولندا: رسالة مفتوحة إلى اعضاء الحزب البولوني الموحد

إعداد: هدى حوا وسلمى الحاج



الصحافة اليسارية في مصر ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢

د. رفعت السعيد

تاريخ الحركة الإشتراكية في مصر ١٩٠٠ ـ ١٩٢٥

د. رفعت السعيد

البعث ولبنان

نقولا الفرزلي

الرافضون: الحركة الطلابية في لبنان

إعداد مركز ٢١ للأبحاث

العمل الإشتراكي وتناقضات الوضع اللبناني

حلقة دراسات «لبنان الاشتراكي»

من اجل احباط الحل الاستسلامي
وتحرير كل الاراضي المحتلة

منظمة العمل الشيوعي في لبنان

عمدوني.. فاعطى اسماً

نظرة إيمان إلى الحرب اللبنانية ـ «شهادة»

جيروم شاهين

النضال الصامت

ثلاثون سنة تحت الإحتلال الصهيوني

(تاريخ شفهي أجراه هشام شرابي)

صالح برانسي

حملة ايلول والمقاومة الفلسطينية

الجبهة الشعبية الديمقراطية

اوراق ايلول

بسام أبو شريف

فلسطين والخطر المصيري

هنري أبو خاطر

فارس القسطل: عبد القادر الحسيني

عاصم الجندي

١٢٥٠/٩٨/١٥٠٠

مطبعة دار الكتب ـ ساحة رياض الصلح ـ بناية المازارية ـ ٦٤٥٠٣٩ (٠١) ـ ٢٢٤٢٣٢ (٠٣)

النظام السياسي والأخوان المسلمون

في مصر

□ هذه دراسة علمية موثّقة لتطوّر علاقة النظام السياسي بجماعة الأخوان المسلمين في مصر خلال الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٦، وهي الفترة التي تخلّلها حدوث تحوّل مثير في سياسة النظام تجاه الأخوان، من التهادن والتسامح.. إلى التصادم والمواجهة.

□ ويتضمّن الكتاب تحليلاً موضوعياً للأسباب التي أدّت إلى هذا التحوّل، وذلك في ضوء دراسة أهمّ القضايا الخلافية بين الطرفين، والتي تأتي في مقدمتها قضية الصراع على ورقة الشرعية الدينية ورؤية كل منهما لحالة تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر.

□ كما يطرح الكتاب قراءة إستشرافية لانعكاسات سياسة المواجهة التي ينتهجها النظام ضد جماعة الأخوان على مستقبلها وبخاصة في ظل ما تعانيه من مشكلات داخلية تعصف بتوجهاتها الفكرية وتماسكها الداخلي وهياكلها القيادية والتنظيمية.

□ وثمة تساؤلات جوهرية حاول الكتاب وضع إطار للإجابة عنها، مثل: هل يمكن إنجاز تحوّل ديمقراطي حقيقي مع استبعاد الأخوان المسلمين؟ وهل هناك إمكانية لإدماج الأخوان في هيكل النظام السياسي؟ وما هي شروط ومتطلّبات ذلك؟

دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت